التبصرة والتذكير في تعدد رأي ابن مالك في جموع التكسير

إعداد

د. أحمد بن محمد بن أحمد القرشيّ الهاشميّ[*]

---

[*] تخرج من كلية اللُّغة العربية بالجامعة الإسلامية، وأتمَّ دراسته العليا في جامعة أم القرى، وحصل على الدكتوراه (١٤١٥هـ)، ثم عُيِّن أستاذاً مساعداً في كلية المعلمين بالمدينة المنورة بقسم اللُّغة العربية (١٤١٦هـ).

P

:m

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيّ الرحمة سيد الأولين والآخرين، وبعد:

فظاهرة تعدد الآراء النّحويّة والصّرفيّة، شائعة لدى كثير من النُّحاة المتقدمين منهم والمتأخرين ، فمن المتقدمين: الخليل، ويونس، وسيبويه، والمازنيّ، والأخفش الأوسط، والمبرد، وابن السراج، وأبو عليّ الفارسيّ، وابن جني ، وغيرهم من المتقدمين، كما وُجدت لدى المتأخرين كأمثال: الزمخشريّ، وأبي عليّ الشلوبين، وابن الحاجب، وأبي حيّان،والمراديّ، وابن هشام الأنصاريّ، وابن عقيل، وغيرهم. ومردها إلى أنّ العالم قد يكون له نظرٌ في وقتٍ لايرتضيه في وقتٍ آخر، وبهذا يكون له في المسألة الواحدة قولان أو أكثر.

وابن مالك الأندلسيّ الجيّانيّ من النُّحاة الذين تعددت آراؤه في مصنّفاته النّحويّة والصّرفيّة، وقد لاحظ هذه الظاهرة لدى ابن مالك عدد من العلماء الذي اهتموا واعتنوا بشرح مصنّفاته.

ومن أشهرهم الشاطبيّ، وأبو حيّان الأندلسيّ، وابن أم قاسم المراديّ، وابن عقيل، وخالد الأزهريّ ،والسيوطيّ، والأشموني، والخُضريّ، وغيرهم.

وقد استفدت من جهودهم (رحمهم الله وغفر لهم)، كما أنّني رجعت إلى مصنفات ابن مالك النّحويّة والصّرفيّة في باب جموع التكسير، بالمطالعة، والدراسة، والبحث، ومقابلة آرائه من مصنَّفٍ لآخر، فوقفت على ما لم يقفوا عليه، فضممت جهدي إلى جهودهم، موثقا ما وقفت عليه من جهودهم،وذلك بالعزو إلى صاحبه ليتميز عملي من عملهم.

أمّا المنهج الذي اتبعته في ترتيب مسائل جموع التكسير، فهو ترتيبُ ابنِ مالكٍ للجموع في (الألفيّة).

وأما مايتعلق بدراستها فقد رجعت إلى كُتب ابن مالك، وإلى الشروح التي أُلّفت حول مصنّفاته،ثُمّ رتّبت آراءه وفق الترتيب الزّمنيّ التقريبـــي لمصنّفاته النّحويّة والصّرفيّة – غالباً – ثُمّ رجّحت مأراه يوافق مذهب سيبويه والجمهور، أو يقوّيه الدليل وإن خالف قول سيبويه ومن ذهب مذهبه من النّحويّين.

وبعد أن فرغت من جمع المسائل ودراستها، جعلت عنوان هذا البحث:

(التبصرة والتذكير في تعدد رأي ابن مالك في جموع التكسير)

وينقسم البحث إلى فصلين:

الفصل الأول: التعريف بابن مالك ومصنّفاته النّحويّة.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بابن مالك.

المبحث الثاني: الترتيب الزّمنيّ التقريبـــي لمصنّفاته النّحويّة والصّرفيّة.

المبحث الثالث: أحكام ابن مالك النّحويّة والصّرفيّة.

الفصل الثاني: تعدد آراء ابن مالك في جموع التكسير.

وفيه تسع عشرة مسألة.

ويسبق الفصلين مقدمة، ويتلوهما الخاتمة، ثم فهارس المصادر والمراجع، ثم فهرس الموضوعات.

وختاماً: الله أسأل أن يكتب لنا حُسن العمل، ويكتب لنا القبول فيما نعمل، فإنّه لاينفع العبد إلاّ مامَنَّ بقبوله.

هو مولانا نعم المولى ونعم النصير

الفصل الأول

التعريف بابن مالك ومصنّفاته النّحويّة

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: التعريف بابن مالك(١):

هو أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك، الطائيّ، الجيّانيّ، الأندلسيّ، الشافعيّ.

الإمام، العلاّمة، المقرىء، إمام النُّحاة، وحافظ اللُّغة، وحجة العرب.

وُلد بَجيّان من مدن الأندلس سنة (٦٠٠هـ)، على أكثر الروايات، وقيل(٦٠١هـ).

نشأة ابن مالك بالأندلس ورحيله إلى المشرق:

اتسمت بلاد الأندلس في الحقبة التي نشأ فيها ابن مالك بَجيّان بالأحداث والفتن،والاضطرابات الداخلية،والمعارك بين المسلمين والفرنجة، وتَسَاقُط البلاد في يد الأعداء تباعاً.

حيث شهد سقوط دولة الموحدين في الأندلس على يد الملك الناصر أمير المؤمنين أبي عبدالله محمد بن يعقوب بن يوسف - الذي تولّى الملك بعد وفاة أبيه سنة ٥٩٥هـ -، عندما أعدّ جيشاً في جَيّان لملاقاة ملك النصارى الأدفنس،

---

(1) اعتمدت في التعريف بابن مالك على المصادر والمراجع التالية:

المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء ١٧٢/٤، وإشارة التعيين ٣٢٠، والعبر في خبر من غبر ٣٠٠/٥، وفوات الوفيات ٢٢٧/٢، والوافي بالوفيات ٣٥٩/٣، وطبقات الشافعية الكبرى ٦٧/٨، والبداية والنهاية ١٥٣/٩، والبلغة ٢٢٩، وتعليق الفرائد ٢٥/١، وغاية النهاية ١٨٠/٢، والنجوم الزاهرة ٢٤٤/٧، وبغية الوعاة ١٣٠/١، ونفح الطيب٢٥٧/٧، وشذرات الذهب ٣٣٩/٥، ومرآت الجنان ١٧٢/٤، وكشف الظنون٨٢، ١١٩، ١٣٣، ١٤٤، ٢٠٥، ٢٨٤، ٤٠٥، ومواضع أُخر، ومفتاح السعادة ١١٥/١، وتاريخ الأدب العربي لعمرفروخ جـ٦، ومقدمة تحقيق تسهيل الفوائد، ومقدمة تحقيق شرح عمدة الحافظ لهريدي، ومقدمة تحقيق شرح التسهيل لعبدالرحمن السيد، ومقدمة تحقيق شرح عمدة الحافظ لعدنان الدُّوري، والدراسات اللغوية عند ابن مالك لغنيم الينبعاويّ.

فالتقى به خارج جيّان بموضعٍ يُعرف بالعِقَاب، فكانت الهزيمة الكبرى على المسلمين يوم الاثنين منتصف صفر سنة ٦٠٩هـ، ولم تقم للأندلس بعدها قائمة، وعَبَر ابن يعقوب إلى المغرب ولمّا عزم أمره على العودة للأندلس وافته المنية فتوفى سنة ٦١٠هـ، ولم يعد بعده أحد إلى الأندلس من ملوك الموحدين إلى أن انقرضت أيامهم.

ثم آل الحكم إلى دولة السلطان محمد بن يوسف بن هود الجذامي، من أعقاب بني هود ملوك الطوائف في سَرَقُسْطة، الذي ملك الأندلس بعد سقوط دولة الموحدين فدخل مُرسية سنة ٦٢٥هـ، ولم تكن فترته تتسم بالهدوء والاستقرار، بل هي كسابقتها، إذْ دخل في حربٍ على حُكْم بقايا الأندلس مع محمد بن يوسف بن نصر، من بني الأحمر، الذي استبد بحكم غَرناطة، وكان كلٌّ منهما يستعين ويستنجد بالطاغية فرديناند الثالث ملك قشتالة ليُعينَه على خصمه، وذلك بإزهاق أرواح المسلمين، وببذل مدن وحصون الأندلس له، وهو المستفيد من التنافس بينهما، وذلك بتقلّص أرض المسلمين في الأندلس بسقوطها أو استسلامها على يديه.

نتيجةً لهذا الصّراع رحل ابن مالك إلى المشرق الإسلامي وترك بلاده الأندلس، وهي تموج في الفتن، والقلاقل، والاضطرابات، والفُرْقة، والشّقاق.

ولمّا نزل مصر في زمن الملك الكامل ناصر الدين بن العادل (٦١٥-٦٣٥هـ)، وجد أنّ الفتن والمنازعات في آل صلاح الدين وأقاربه تعصف بمصر وغيرها في اقتسام الدولة الأيوبية بعد موت صلاح الدين من ناحية، والجهاد في صدّ غارات الصليبيين وفتن التتار من ناحية أخرى.

حينئذٍ فكّر ابن مالك في الرحيل من القاهرة إلى بلد أكثر أمناً واستقراراً، فخرج إلى مكة أولاً لأداء فريضة الحجّ، وبعد أن حجّ رحل إلى الشام، حيث طّوف بالبلاد الشاميّة، فقدم دمشق وأخذ عن علمائها، ثمّ توجّه إلى حلب فنزل بها وأخذ عن علمائها، ثمّ تصدر بحلب لإقراء العربية، وأَمَّ بالمدرسة السُلطانية المسماة بالظاهرية، ثم ارتحل إلى حماة وأقام بهامدة، نشر فيها علماً جمّاً، ثم قدم دمشق مستوطناً، ونزل بالعادلية الكبرى، وولي مشيختها التي من شرطها القراءات

والعربية، فأقام بها معتكفاً يصنف ويشتغل بالتدريس، وانتفع به خلائق، فتخرج على يديه جماعة كثيرة، وصنف التصانيف والتواليف المشهورة والمفيدة في فنون العربية وغيرها، و لم يزل على ذلك إلى أن تُوفي (رحمه الله)(٢).

شيوخه(٣):

تلقى ابن مالك علومه من لغة، ونحوٍ، وصرف، وقراءات، وحديث، وغيرها على يد كوكبة من علماء عصره، سواء في الأندلس بجيّان، أو في بلاد الشام بدمشق وحلب. أمّا ماذهب إليه أبو حيّان – رحمه الله – وهو تشكيك من بعده في أنّه بحث فلم يجد لابن مالك شيخاً مشهوراً يُعتمد عليه، ويُرجع في حلّ المشكلات إليه، فهو منافٍ للحقيقة، ومثل هذا القول لايصح من أبي حيّان، وليس ذلك منه بإنصاف، ولايحمل على مثله إلاّ هوى النفس في حقّ ابن مالك العالم المجدد المجتهد الذي وصل في اللُّغة العربية وعلومها إلى مرتبة الأكابر النقاد، وأرباب النظر والاجتهاد، قال ابن الجزريّ: (**قلت:** وقد شاع عند كثيرٍ من منتحلي العربية أنّ ابن مالك لايُعرف له شيخٌ في العربية، ولا في القراءات، وليس كذلك بل قد أخذ العربية في بلاده عن ...)(٤).

وهذا ثبْتٌ بشيوخه في الأندلس (بجيّان)، وهم:

١- ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكُلاعيّ الغرناطيّ.

كان إماماً، فاضلاً، نحوياً، ماهراً، مقرئاً، أقرأ القرآن والعربية والأدب كثيراً، بجيّان وغرناطة، قرأ عليه ابن

---

(2) ينظر في رحلته إلى الشام: تعليق الفرائد ٢٦/١، وغاية النهاية ١٨٠/٢، والنجوم الزاهرة ٢٤٤/٧، وبغية الوعاة ١٣٠/١، ونفح الطيب ٢٥٧/٧، ومابعدها.

(3) ينظر مصادر شيوخه في: إشارة التعيين ٣٢٠، والوافي بالوفيات ٣٥٩/٣، وطبقات الشافعية الكبرى ٦٧/٨، والبلغة ٢٢٩، وتعليق الفرائد ٢٧/١، وغاية النهاية ١٨٠/٢، ١٨١، وبغية الوعاة ١٣٠/١، ونفح الطيب ٢٦٠/٧، وشذرات الذهب ٣٣٩/٥، ومفتاح السعادة ١١٥/١-١١٧.

(4) ينظر: غاية النهاية ١٨١/٢.

مالك النّحو والقراءات، تُوفي ثابت بن خيار بغرناطة سنة ٦٢٨هـــ.

٢- أبو عليّ عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله، الأستاذ أبو عليّ الشلوبين الأشبيليّ الأزديّ.

كان إمام عصره في العربية، وآخر أئمة هذا الشأن في المشرق والمغرب، جلس ابن مالك في حلقته نحواً من ثلاثة عشر يوماً، وقيل: نحواً من عشرين يوماً، تُوفي الشلوبين سنة ٦٤٥هـــ.

أمّا شيوخه في الشام (بدمشق)، فهم:

١- أبو الحسن علم الدين علي بن محمد بن عبدالصمد السخاويّ الشافعيّ.

كان إماماً في النّحو، واللُّغة، والتفسير، محققاً، بصيراً بالقراءات وعللها، عالماً بالفقه وأصوله، طويل الباع في الأدب.

جلس للإقراء بجامع دمشق وازدحم عليه الطلبة، ولم يكن له شُغْلٌ إلا العلم، وله مصنفات مفيدة في النّحو، والقراءات، وأصول الفقه. أخذ عنه ابن مالك العربية، والقراءات، وله روايةٌ عنه في الحديث(٥)، وقد تأثر ابن مالك به كثيراً، تُوفي السخاويّ بدمشق سنة ٦٤٣هـــ.

٢- ومنهم: أبو صادق الحسن بن صباح القرشيّ المخزوميّ، المصريّ الكاتب.

كان أديباً، ديناً، صالحاً، جليلاً، سمع منه ابن مالك عندما قدم دمشق، تُوفي أبو صادق ابن صباح سنة ٦٣٢هـــ.

---

(5) ذكرها السبكي في طبقات الشافعية الكبرى ٦٨/٨، روايةً عن شيخه علم الدين السخاويّ.

٣- ومنهم: أبو الفضل نجم الدين مكرم بن محمد بن حمزة بن محمد، المسند القرشيّ، الدمشقيّ، المعروف بابن أبي الصقر.

كان عالمًا، محدّثًا، فاضلاً، وعندما قدم ابن مالك دمشق سمع منه، وله روايةٌ عنه في الحديث ذكرها السيوطيّ(٦)، تُوفي أبو الفضل مكرم سنة ٦٣٥هـ.

٤- وممن سمع منه بدمشق محمد بن أبي الفضل المرسيّ.

وأمّا شيوخه الذين درس عليهم (بحلب)، فمنهم:

١- أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا الحلبيّ، المشهور بابن يعيش. كان من كبار أئمة العربية، ماهراً في النّحو والتّصريف، تصدر بحلب للإقراء زماناً، وطال عمره، وشاع ذكره، وغالب فضلاء حلب تلامذته، وله شرحٌ على المفصّل، وهو من أشهر الشروح، ولما وصل ابن مالك إلى حلب أخذ عنه ولازمه مُدةً، تُوفي ابن يعيش بحلب سحراً سنة ٦٤٣هـ.

٢- ومنهم: أبو عبدالله جمال الدين محمد بن محمد بن أبي عليّ بن أبي سعيد بن عمرون الحلبيّ.

أخذ النّحو عن ابن يعيش وغيره، وبرع به، وتصدّر لإقرائه، وتخرج به جماعةٌ، حضر عنده ابن مالك وجالسه، فأُعجب به وترك مجلس ابن يعيش، ولابن عمرون شرحٌ على المفصّل، تُوفي سنة ٦٤٩هـ.

تلاميذه(٧):

---

(6) ينظر المنتقى من أحاديث النُّحاة ٢/٤٠٤-٤٠٥، من بغية الوعاة.

(7) ينظر مصادر تلامذته في: الوافي بالوفيات٣/٣٥٩، وطبقات الشافعية٥/١٦٥، ٤١، ١٤، والبداية والنهاية ٩/١٥٣، وبغية الوعاة ١/١٣، ١٣٠، ٢٠٧، ٢٢٤، ٢٢٥، ونفح الطيب /٢٦٠، وشذرات الذهب٥/٣٥٤، ٣٧١، ٣٨١، ٣٩٨، ٤٣٣، ٤٤٢، و٦/٣، ٢٠، ٦٩، ١٠٥، ١٢٢، ومفتاح السعادة ١/١١٥-١١٧؛ وانظر إلى ترجمة كلٍّ منهم في: إشارة التعيين، والبلغة، وغاية النهاية، والنجوم الزاهرة، وحُسن المحاضرة.

تتلمذ على ابن مالك خلقٌ كثيرٌ، وتخرج على يديه جماعةٌ من العلماء، وذلك عندما تصدّر بحلب لإقراء العربية، ولّما ارتحل منها إلى حماة أقام بها مدّة ونشر فيها علماً جمّاً، ولّما استوطن دمشق عكف بها على الإفادة، والتصنيف، والاشتغال بالتدريس بالتُربة العادليّة، وبجامع دمشق، فانتفع به خلائق، قال ابن الجزريّ: (وقد أخذ عنه العربيةَ غيرُ واحد من الأئمة، غير أنّي لاأعلم أحداً قرأ عليه القراءات ولا أسندها عنه، بل حدّثنا بكثيرٍ من مؤلفاته جماعةٌ من أصحابه، وحدّثني بعض شيوخنا أنّه كان يجلس في وظيفته مشيخة الإقراء بشُبّاك التُرْبة العادليّة، وينتظر مَنْ يحضر يأخذ عنه، فإذا لم يجد أحداً يقوم إلى الشُّباك، ويقول: القراءاتِ القراءاتِ، العربيةَ العربيةَ، ثم يدعو ويذهب، ويقول: أنا لاأرى أنّ ذمتي تبرأ إلاّ بهذا، فإنّه قد لايُعلم أنّي جالسٌ في هذا المكان لذلك)(٨).

ومن العلماء الذين انتفعوا بعلمه، وتخرجوا على يديه:

١- الإمام النّوويّ: شيخ الإسلام محيى الدين أبو زكريا يحي بن شرف بن مري بن حسن بن حسين الحزاميّ، الحورانّي، النّوويّ، الشافعي شارح صحيح مسلم، تُوفي سنة ٦٧٦هـ.

٢- ابن خلكان: قاضي القضاة شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكربن خلكان البرمكيّ الشافعيّ، تُوفى سنة ٦٨١هـ.

٣- شمس الدين ابن جَعْوان: أبو عبدالله محمد بن محمد بن عباس بن أبي بكر بن جَعْوان بن عبدالله الأنصاريّ الشّافعيّ، قرأ على ابن مالك كتابه (إكمال الإعلام في تثليث الكلام) مرتين، وأجازه ابن مالك، تُوفى سنة ٦٨٢هـ.

٤- ابنه بدر الدين: محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك الشّافعيّ، المعروف بابن الناظم، تُوفي سنة ٦٨٦هـ.

---

(8) ينظر غاية النهاية ٢/١٨١.

٥- زين الدين ابن المَنْجا: أبو البركات المنجا بن عثمان بن أسعد بن المنجا التنوخيّ الحنبليّ، له شرحٌ على الألفيّة، تُوفى سنة ٦٩٥هـ.

٦- بهاء الدين ابن النحاس: أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبيّ، شيخ العربية بالديار المصرية، من تلامذته أبو حيّان، تُوفي ابن النحاس سنة ٦٩٨هـ.

٧- شرف الدين اليُونينيّ: أبو الحسين علي بن محمد بن أحمد اليُونينيّ الحنبليّ، تُوفي سنة ٧٠١هـ في شهر رمضان شهيداً، ومن تلامذته الإمام الذهبيّ ،والبرزاليّ.

٨- شمس الدين البَعليّ: أبو عبدالله محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البَعليّ الحنبليّ، لازم ابن مالك حتى برع في علوم العربية، وأجاز له رواية بعض كُتبه، تُوفي سنة ٧٠٩هـ.

٩- شهاب الدين محمود: أبو الثناء محمود بن سليمان بن فهد الحلبيّ ثم الدمشقيّ، الحنبليّ، كاتب السِّر، خدم بالإنشاء نحواً من خمسين سنةً، من تلامذته الذهبيّ، تُوفي سنة ٧٢٥هـ.

١٠- بدر الدين بن جماعة: قاضي القضاة شيخ الإسلام محمد بن إبراهيم ابن سعد الله بن جماعة بن حازم الكنانيّ، الحمويّ، الشافعيّ، تُوفي سنة ٧٣٣هـ، وله أربعٌ وتسعون سنةً.

وممن روى عنه وتخرج على يديه: الإمام شهاب الدين أحمد بن سليمان الكاتب، وهو آخر من روى عنه كتاب "الخلاصة" عرضاً(٩).

ومنهم تلميذه: شهاب الدين أبو بكر بن يعقوب الشّافعّي، يقال: إنّه كان بحوزته شرح التسهيل كاملاً، ولمّا مات ابن مالك ظنّ أنّهم يجلسونه مكانه، فلما خرجت عنه الوظيفة تألّم لذلك، فأخذ الشرح معه

---

(9) ينظر مقدمة تحقيق التسهيل ١٦.

وتوجه لليمن غضباً على أهل دمشق، وبقي الشرح مخروماً بين أظهر الناس في هذه البلاد(١٠).

ومن تلاميذه: علم الدين البرزاليّ: القاسم بن محمد بن يوسف بن محمد البرزاليّ الشّافعيّ.

قال الذهبيّ: الإمام الحافظ ،محدث الشام، وصاحب التاريخ، والمعجم الكبير، أولُ سماعه في سنة ثلاثٍ وسبعين وستمائة، وكان له من العمر عشر سنين، روى عنه خلقٌ كثيرٌ، ووقف جميع كُتبه.

وقال: مشيخته بالإجازة والسماع فوق الثلاثة آلاف.....

وقال ابن كثير: وأجاز – أي ابن مالك – لشيخنا علم الدين البرزاليّ.

تُوفي البرزاليّ سنة ٧٣٩هـ، وهو مُحْرِمٌ بخليص في ذي الحجة، وله أربعٌ

---

(10) ينظر بغية الوعاة ١/١٣٤، وكشف الظنون ١/٤٠٥.

وسبعون سنةً وأشهر(١١).

ومن طلابه: العلاء بن العطّار،والعلم الفارقيّ،وزين الدين أبوبكرالمزيّ، وأبوعبدالله الصيرفيّ، وشهاب الدين بن غانم، وناصرالدين بن شافع، وخلقٌ كثيٌر سواهم.

وفاته (١٢):

استوطن ابن مالك دمشق في آخر حياته العلميّة والعمليّة، فأقام بها يصنّف ويُؤلّف التواليف المفيدة في فنون العربية، ويُعلّم إلى أن ألقى عصا التسيار، منتقلاً إلى رحمة ربه وعفوه ومغفرته، وذلك سنة ٦٧٢هـ بدمشق، ليلة الأربعاء ثاني عشر شعبان، وقيل: ثالث عشر، وصُلِّي عليه بالجامع الأُمويّ، ودُفن بسفح جبل قاسيون، بتُربة القاضي عزّ الدين بن الصائغ، وقيل: بتُربة ابن جَعوان.

وقد رثاه شرف الدين الحصنيّ بقصيدةٍ طويلةٍ، قال عنها الصلاح الصفديّ: مارأيت مرثيّةً في نحويٍّ أحسن من هذه المرثيّة.

ورثاه – أيضاً – تلميذه الشيخ بهاء الدين بن النحاس، وغيرهما(١٣).

قال عبدالباقي: (وُلد سنة ستمائة، وتُوفي بدمشق سنة اثنتين وسبعين وستمائة، أنبأنا عنه غير واحدٍ من شيوخنا)(١٤).

وقال ابن الجزريّ:(مات"رحمه الله"بدمشق، ليلة الأربعاء ثالث عشر شعبان، سنة اثنتين وسبعين وستمائة،وصُلِّي عليه بالجامع الأُمويّ، ودُفن بسفح قاسيون)(١٥).

رحم الله ابن مالك رحمة واسعة، وقدّس روحه، ونوّر ضريحه، وأفسح له في قبره، وأمطر عليه شآبيب رحمته، إنّه سميعٌ مجيبٌ.

---

(11) ينظر البداية والنهاية ١٥٣/٩، وشذرات الذهب ١٢٢/٦.

(12) ينظر إشارة التعيين ٣٢١، وفوات الوفيات ٢٢٧/٢، وطبقات الشافعية ٦٧/٨، والبداية والنهاية ١٥٣/٩، والبلغة ٢٢٩، وغاية النهاية ١٨١/٢، وبغية الوعاة ١٣٤/١، ونفح الطيب ٢٦٢/٧.

(13) ينظر بغية الوعاة ١٣٤/١-١٣٥، ١٣٧.

(14) ينظر إشارة التعيين ٣٢١.

(15) ينظر غاية النهاية ١٨١/٢.

المبحث الثاني: الترتيب الزّمنيّ التقريبيّ لمصنّفاته النّحويّة والصّرفيّة:

عكف ابن مالك – رحمه الله – طيلة عمره معلماً، ومصنِّفاً، ومؤلّفا التواليف المفيدة في فنون العربية، إذ صرف همته إلى إتقان النّحو وعلوم العربية، حتى بلغ فيها الغاية، وحاز قصب السَّبْق، وأربى على المتقدمين(١٦).

فقد كان في النّحو والتّصريف بحراً لايُجارى، وحبراً لايُبارى، وأمّا أشعار العرب التي يُستشهد بها على اللُّغة والنّحو، فكانت الأئمة الأعلام يتحيرون فيه، ويتعجبون من أين يأتي بها!.

وكان نظم الشعر سهلاً عليه: رجزه، وطويله، وبسيطه، وغير ذلك.

جمع مع ذلك كله الدين المتين، والتقوى الراسخة، وصدق اللهجة، وكثرة النوافل، وحسن السّمت، ورقة القلب، وكمال العقل، والوقار، والتُؤدة، والصيانة، والعفة، والصلاح(١٧).

أمّا عنايته بمصنّفاته وتواليفه فقد كان من أحسن العلماء تصنيفاً، إذ تتسم مؤلفاته بالطول، والقصر، والاقتصار على موضوعٍ واحد، ومنها ماهو منثور، وآخر منظوم، مع تميّزها بغزارة المادة العلمية والعمق والسهولة في الغالب، وجاء نظمه - رغم جفاف المسائل اللُّغوية أو النّحويّة وصعوبة الموضوعات - عذباً سائغاً، يصل – أحياناً – إلى الشعر العاطفي في الروعة والجمال، كما هو الحال في تحفة المودود، ومواضع من الألفيّة.

ولعل الدّافع لابن مالك في هذا التنوع والتفاوت في تواليفه هو اشتغاله في وظيفة التدريس بحلب، أو حماة، أو دمشق؛ إذْ كان طلابه يتفاوتون في مستوياتهم العلمية وقدراتهم العقلية، هذه الفروق الفردية دفعته إلى التنويع في التأليف حتى يلبي جميع رغبات طلابه، وتوافق استعداداتهم الشخصية، وميولاتهم.

---

(16) ينظر النجوم الزاهرة ٢٤٤/٧، وبغية الوعاة ١٣٠/١، وشذرات الذهب ٣٣٩/٥، ونفح الطيب ٢٥٧/٧.

(17) ينظر البلغة ٢٢٩، وطبقات الشافعية ٦٧/٨، وبغية الوعاة ١٣٠/١، وفوات الوفيات ٢٢٧/٢، ونفح الطيب ٢٥٨/٧.

لذلك كُتب الله لابن مالك شهرة واسعة جعلته من أعظم نحاة القرن السابع الهجريّ، بل أعظمهم جميعاً، فهو حجر الزاوية الذي حجب المتقدمين، وعجز عن إدراكه المتأخرون، فمن جاء بعده واشتغل باللُّغة العربية إلاّ ولابن مالك في عنقه منّة.

أمّا مصنّفاته فهي تأتي في مقدمة المصنفات الخالدة، وشهرتها تُغني عن التعريف بها، قال السبكيّ: (وهو حبرها السائرةُ مصنّفاته مسير الشمس، ومُقدّمُها الذي تُصغي له الحواس الخمس)(١٨).

وقال الفيروز آبادي: (ومصنّفاته مع كثرتها، طارت في الآفاق بشُهرتها، وسارت مسير الشمس بحُسن غُرّتها)(١٩).

وأمّا أحمد بن محمد المَقَّريّ القرشيّ فقال: (وسارت بتصانيفه الرُّكبان، وخضع لها العلماء الأعيان)(٢٠).

وقال: (وهي كما قيل غزيرة المسائل، ولكنّها على الناظر بعيدة الوسائل، وهي مع ذلك كثيرةُ الإفادة، موسومةٌ بالإجادة، وليست هي لمن هو في هذا في درجة ابتدائه، بل للمتوسط يترقّي بها درجة انتهائه).

وابن مالك عالمٌ مجددٌ مجتهدٌ في النّحو والتّصريف، كثيرُ المطالعة، سريعُ المراجعة، لايكُتب شيئاً من محفوظه حتى يراجعه في محلّه(٢١)، فاطلاعه الدائم على كُتب اللُّغة، والنّحو، ودواوين الشعر، وأقوال المتقدمين، أدّى إلى تعدُّد آرائه، واختلافها، وتطورها من مصنَّفٍ لآخر، فقد يكون للعالم المجتهد نظرٌ في وقتٍ، لايرتضيه في وقتٍ آخرَ، وبهذا يكون له في المسألة الواحدة قولان(٢٢)، وهذا حال ابن مالك؛ لأنّ الرجوع إلى الحق كان من أبرز صفاته.

---

(18) ينظر طبقات الشافعية الكبرى ٦٧/٨.

(19) ينظر البلغة ٢٢٩، وانظر إشارة التعيين ٣٢١.

(20) ينظر نفح الطيب ٢٦٣/٧، ٢٦٧.

(21) ينظر نفح الطيب ٢٦٤/٧.

(22) ينظر حاشية يس على التصريح ٢١/١، ٢٨.

وقد حاولت جاهداً أن أُرتب مؤلفاته النّحويّة والصّرفيّة وفق الترتيب الزّمنيّ لتأليفها؛ لكي نتمكن من دراسة تطور آرائه، ومن ثَمّ معرفة آرائه التي رجع عنها، ومعرفة آرائه الأخيرة التي ترجّحت لديه في كلّ مسألةٍ نحويّةٍ أو صرفيّةٍ، إلاّ أنّ هذا المطلبَ عزيزُ المنال، فلم أجد مصدراً يعينني في مبتغاي، سوى إشاراتٍ مفرقةٍ في بطون المصادر والمراجع، ومحاولات طيبة مثمرة ممن اعتنى بدراسة وتحقيق كُتب ابن مالك.

فأقول:- والله أعلم – إنّ الترتيب الزّمنيّ التقريبـــي لمؤلفات ابن مالك النّحويّة والصّرفيّة، يمكن أن يكون على مايلي(٢٣):

أولاً- الكافية الشافية:

وهي منظومةٌ في النّحو والصّرف، من مزدوج الرجز، وعدد أبياتها ألفان وسبعمائة وسبعة وخمسون بيتاً،اشتملت على ستة وستين باباً، واثنين وستين فصلاً.

وهي تُعدّ أصلاً لكُتب ابن مالك وإن لم تكن أوفاها؛ لأنّ التسهيل يزيد عليها في مادته فقد زاد بعض الأبواب على الكافية برغم ماتميّـــز به من التلخيص والتركيز.

والكافية الشافية أوّل مصنفات ابن مالك النّحويّة والصّرفيّة، نظمها في حلب، ذكر ذلك ابن الجزريّ(٢٤).

ثانياً- الألفيّة (الخلاصة):

وانظر تفصيل مسألة قد يكون للعالم قولان في مسألة واحدة في: الخصائص ١/٢٠٠-٢٠٨، والمحصول في علم أصول الفقه للرازي ٢/٥٢٢، والاقتراح ١٩٦، والإصباح في شرح الاقتراح ٤٠٨.

(23) اعتمدت في التعريف بمصنفات ابن مالك النّحويّة والصّرفيّة على: تعليق الفرائد ١/٣١، وغاية النهاية ٢/١٨١، وبغية الوعاة ١/١٣٢، ونفح الطيب ٧/٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٧، ومقدمة تحقيق التسهيل، ومقدمة تحقيق شرح عمدة الحافظ لهريدي، ومقدمة تحقيق شرح الكافية الشافية لهريدي، ومقدمة شرح عمدة الحافظ للدُّوري.

(24) ينظر غاية النهاية ٢/١٨١.

وهي – أيضاً – منظومةٌ في النّحو والصّرف من بحر الرجز، لخّصها ابن مالك من منظومته الكافية الشافية، في نحو ألف بيت، جاءت موجزة ومشتملة على جلّ المهمات التي اشتملت عليها الكافية الشافية، وقد سار في ترتيبها على منهج الكافية في الغالب، وهي مقسمةٌ على سبعين باباً، وعشرةِ فصولٍ، سوى المقدمة وأبيات الختام في آخر باب الإدغام.

وقد خلت الألفيّة من بعض الأبواب الهامة، كباب القسم، وباب التقاء الساكنين.

والألفيّة نظمها ابن مالك في حماة بطلب من قاضي القضاة الشيخ شرف الدين البارزيّ، أي في المدة التي أقام بها في حماة بعد ارتحاله عن حلب وقبل استيطانه دمشق، قال ابن الورديّ في تاريخه: (أخبرنا شيخنا قاضي القضاة شرف الدين هبة الله بن البارزيّ، قال: نظم شيخنا جمال الدين ابن مالك الخلاصة الألفيّة بحماة) (٢٥)، وهو مأورده المقّري عن العلامة العجيسيّ.

ثالثاً- الفوائد النّحويّة والمقاصد المحوية :

هذا كتابٌ نثر فيه ابن مالك مانظمه في الكافية الشافية، ويقال: إنّه مثل التسهيل في القَدْر، وقيل: إنّهما كتابان، أحدهما: الفوائد، والآخر: المقاصد، ضمّنهما ابن مالك كتابه (التسهيل). والكتاب لايُعرف عنه إلا مسماه(٢٦).

رابعاً- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:

قيل: إنّه في الأصل خُلاصةٌ للكتاب السابق، وتسهيلاً له وتكميلاً، قال الدمامينيّ: (قال ابن رشيد: ونظم رجزاً في النّحو، عظيم الفائدة تستعمله المشارقة، ثم نثره في كتابه المسمى: بـــ"الفوائد النّحويّة والمقاصد المحوية"، ثم صنّف كتابه: "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، تسهيلاً لذلك الكتاب وتكميلاً، وإنّه لاسمٌ طابق مسماه، وعلمٌ وافق معناه، ...)(٢٧).

---

(25) ينظر مقدمة شرح الكافية الشافية ١/٤٥-٤٦، وغاية النهاية ٢/١٨١، ونفـــح الطيب ٧/٢٦٧.

(26) ينظر تعليق الفرائد ١/٣١، وبغية الوعاة ١/١٣٢، ونفح الطيب ٧/٢٥٩.

(27) ينظر تعليق الفرائد ١/٣١، وانظر بغية الوعاة ١/١٣٢، ونفح الطيب ٧/٢٥٩.

وقال صاحب إشارة التعيين: (وكان مبرّزاً في صناعة العربيّة، ولَوْ لَمْ يكن له إلاّ تسهيل الفوائد لكفاه)(٢٨). وكتاب التسهيل من أبدع كُتب ابن مالك، إذْ هو عُنوانٌ على عظمة مؤلّفه، وقوةِ اقتداره، وسعةِ اطلاعه، ورُجحانِ عقله، وحفظه، وذكائه، وتحرّيه لما ينقله، وتحريره فيه.

تناول فيه ابن مالك مسائل النّحو والصّرف في ثمانين باباً، تتضمن مائتين وأحد عشر فصلاً، وهو ثمرة قدوم ابن مالك دمشق واستيطانها، بعد ارتحاله عن حماة، قال ابن الجزريّ: (وكان قد نظم الكافية الشافية بحلب، والخلاصة بحماة للشيخ شرف الدين البارزيّ، والتسهيل بدمشق)(٢٩).

خامساً- شرح التسهيل:

شَرَحَ ابن مالك كتاب التسهيل و لم يتمّه، فقد وصل فيه إلى (باب مصادر الفعل الثلاثي)، وكمّل عليه ولده بدر الدين و لم يتمّه.

وقد وسمه ابن مالك في شرح الكافية الشافية عند إحالته إليه، بأنّه مستوفىً فيه الاحتجاج، وبكتابه الكبير في (فصلٍ : في المعرّف بالأداة) و(باب الابتداء)(٣٠). ونستشف من الإحالتين أنّ ابن مالك بدأ أو شرح التسهيل قبل شرحه للكافية الشافية.

سادساً: شرح الكافية الشافية (الوافية):

شَرَحَ ابن مالك نظم الكافية الشافية بشرحٍ سمّاه "الوافية"، رغبةً منه في إجابة بعض الألبّاء، فشرحها (بشرحٍ تخف معه المؤونة، وتحفُّ به المعونة، ويكون به الغناء مضموناً، والعناء مأمونا).

وقد تفاوت شرحه بين الإطناب والإيجاز، وكذا استشهاده، ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى أنّ ابن مالك لم يشرحه دفعة واحدة، وإنما شرحه في أوقاتٍ متفاوتةٍ، مما أدّى إلى اختلاف منهجه في الشرح في أول الكتاب ،ووسطه ،وآخره.

---

(28) ينظر إشارة التعيين ١٩١.

(29) ينظر غاية النهاية ٢/١٨١.

(30) ينظر شرح الكافية الشافية ١/٣١٩، ٣٣٤، وانظر بغية الوعاة ١/١٣٤، وكشف الظنون ١/٤٠٥.

وشرح الكافية الشافية يأتي في ترتيبه الزّمنيّ بعد شرح التسهيل، ودليلنا على ذلك : إحالته على شرح التسهيل، كما أشرت إلى ذلك آنفاً.

سابعاً - عُمدة الحافظ وعُدّة اللافظ:

وهو كتابٌ مختصرٌ يضمّ أصول النّحو والصّرف، خالٍ من الأدلّة، والخلافات، والمناقشات.

أحكم ابن مالك تصنيفه، وأتقن ترتيبه، وتبويبه، وهو – والله أعلم – نثْرٌ للألفيّة،مثل كتابي:(الفوائد والمقاصد)،و(التسهيل)،في كونهما نثْرٌ لمنظومة الكافية الشافية.

والفرق بينهما: أنّ (عُمدة الحافظ)خلت من (باب الإعلال والإبدال)، كما خلت (الألفيّة) من (باب الاستفهام) الذي تضمنه (العمدة).

ثامناً - شرح عُمدة الحافظ وعُدّة اللافظ:

توسّع ابن مالك في شرح مختصره ،وبيّن بعض الخلافات النّحويّة، وتعرّض فيه لآراء النُّحاة بالمناقشة ،فتارةً يوافق بعضهم في آرائهم، وتارةً العكس ،مؤيّداً ذلك بالدليل مأأمكن.

وقد سلك ابن مالك في الشرح مسلكاً سهلاً، واضحاً، دقيقاً في عباراته، وهو يتّسم بالوسطيّة، فليس بالطويل المملّ، ولا بالموجَز المخلّ(٣١).

وقد جعلتهما في الترتيب الزّمنيّ بعد (شرح الكافية الشافية) لأمورٍ، منها:

أولاً:أنّ آراءه – هنا – موافقةٌ لآرائه في شرح الكافية في الكثير والغالب، وهما - *غالباً* - مخالفان لآرائه في(التسهيل)، أي أنّها تقوّى مذهبه في (شرح الكافية).

ثانياً :أنّ بعض آرائه – هنا – مخالفةٌ لآرائه في شرح الكافية،والتسهيل، وهي موافقةٌ لمذهب سيبويه والجمهور،وهذا يدلّ على أنّ تأليف(شرح عُمدة

---

(31) ينظر بغية الوعاة ١/١٣١، ومقدمة تحقيق شرح عمدة الحافظ للدُّوري ٤٦، ٦٤.

الحافظ)بعدهما ؛لأنّ ابن مالك من منهجه الرجوع إلى ما يقويه الدليل وتنصره الحّجة.

ثالثاً :الترتيب الذي انتهجه في (عُمدة الحافظ) والتبويب،يدلّان على أن تأليفه لمتن (العمدة)والشرح ، كانا بعد شرحه للكافيه ، والتسهيل ، لأنهما يعكسان النضج النّحويّ، والرجحان العقليّ عند ابن مالك ،نتيجةً لتجربته الطويلة والشاقة في وظيفة التدريس، التي أكسبته قدرة على أن يضع لنا هذه الخلاصة النّحويّة والصّرفيّة في "عُمدة الحافظ وعُدّة اللافظ، وفي شرحه"، وإنّه لاسمٌ طابق مسماه، فهو تذكرةٌ للحافظ، وتبصرةٌ للافظ.

تاسعاً- إكمال العمدة.

عاشراً- شرح إكمال العمدة:

وهما من مؤلفات ابن مالك المفقودة، ذكرهما السيوطيّ في نظمه لمؤلفات ابن مالك(٣٢)، ويتضح لنا من عنوانهما، أنّ (إكمال العمدة) – والله أعلم – تتميمٌ، وتنقيحٌ، وزيادةٌ على متن (عمدة الحافظ وعُدّة اللافظ)، كما هو الشأن في (التسهيل) و(الفوائد)؛ لأنّ احتكاك ابن مالك الدائم بطلابه، يجعله يعاود النظر فيما كُتبه، إمّا بالزيادة أو الاختصار، وإمّا بالشرح، أو النظم، وما (إكمالُ العمدة) إلاّ من هذا القبيل، وشرحه ماهو إلاّ تقريبٌ وتوضيحٌ لما انبهم في المتن.

---

(32) ينظر بغية الوعاة ١/١٣١.

المبحث الثالث: أحكام ابن مالك النّحويّة والصّرفيّة.

تصدّر ابن مالك لإقراء العربية بحلب، وحماة، ودمشق، وصرف همّته إلى إتقانها، حتى بلغ فيها الغاية، وصار إماماً مبرِّزا في صناعة العربية، يُضرب به المثل في دقائق النّحو، وغوامض الصّرف، وغريب اللغات، وأشعار العرب، وحِفْظِ الشواهد وضبطها، وكان إماماً في القراءات وعللها(٣٣).

جمع مع تصدّره للتدريس اشتغاله بالتصنيف، فصنّف التصانيف المشهورة، وتكاثر عليه الطلبة لقراءتها ،ودراستها ،وروايتها عنه.

وهو – يرحمه الله – في تصنيفه لمصنّفاته النّحويّة والصّرفيّة، لايفتأ يذكر أحكامَ كلّ مسألةٍ بلا مللٍ ولا كللٍ، لذا تفاوتت أحكامه وآراؤه، وتغيرّت من مصنَّفٍ لآخر، وذلك وفَق الشواهد والأدلة التي يطلع عليها، ويقف على قوتها وصحتها، وتقنعه بالعدول عن رأيه في مصنَّفٍ إلى غيره في مصنَّفٍ آخرَ.

وأحكامه تنقسم الى نوعين :

النوع الأول: من الأحكام التي كان ينبّه عليها من مسألةٍ لأُخرى، من ذلك قوله: وَجَبَ، والمطّردُ، والمشهور، والأشهر، والغالب، والكثير، والأكثر، والأحسن، والمختار، والشائع، والرّاجح، والأَوْلى، والجائز، ولازمٌ، ويلزم، وقياسيّ، وينقاس، ومقيسٌ.

النوع الثاني: من الأحكام التي – أيضاً – كان ينبّه عليها، من ذلك قوله: قليلٌ، ويقلُّ، وقَلَّ، ونادرٌ، وندَر، ويندُرُ، وضعيفٌ، والأضعفُ، وشاذٌّ، وأَشَذّ، وشَذّ، ويُحفظ، وهو مسموعٌ(٣٤).

وليس مرادنا بعد هذا التطواف، هو معرفة الأحكام التي كان ينبّه عليها ابن مالك في كلّ مسألةٍ في مصنّفاته، وإنّما المراد معرفته هو: هل هذه الأحكام تتعارض مع بعضها، أو أنّها أحكامٌ متساويةٌ في الدّلالة؟.

---

(33) ينظر بغية الوعاة ١/١٣٠، ونفح الطيب ٧/٢٦٢.

(34) ينظر شرح الكافية الشافية ١/٥٧-٧٠.

قلت: قبل الإجابة عن السؤال، أودّ أن أعرض نموذجاً لأحكام ابن مالك في كُتبه في وزنٍ من أوزان جموع التكسير،**فأقول:** من جموع التكسير للقلة (أَفْعَال)(٣٥):

بيّن ابن مالك أحكامه في الكافية الشافية وشرحها، فقال: (... **اطرد** جمعه على "أفعال" فبان بهذا أنّ .... **مطردٌ**؛ لأنّ اعتلال العين مانعٌ من جمع "فَعْل" على "أَفْعُل" **قياساً**...، وأنّ "فُعَلا" يقتصر فيه ... **غالباً** ...، ثمّ نبّهت على أنّ "أَفْعالاً" **أكثر** من "أَفْعُل" في ...، **وكثيراً** مايستغني في هذا النوع ببعض أبنية الكثرة ...).

وقال في شرح العمدة: (من أمثلة القلة "أفعَالٌ" وهو **مقيسٌ** في كلّ...).

وفي التسهيل قال: ("أفعال" لاسم ثلاثيٍّ لم **يطّرد** فيه "أفْعُل" ...، **ولَزِم** في "فِعِل"، **وغلب** في نحو: مُدْى، ولَبَب ...).

وفي الجمع نفسه، قال في شرح الكافية الشافية: (وكما **شذّ** في المعتل "أعين، وأثوب"، كذلك **شـذّ** فيما فاؤه واوٌ (أوجه) ونحوه ...، و لم **يُسمع** في شيءٍ من هذاالنوع "أَفْعُل" إلاّ **نادراً** ...، وقالوا: أنصار، وأشهاد...، وأجبان،وأقماط ...، وقالوا: أموات في جمع: ميّت وميّتة، وكلُّ هذه **شواذٌ**، وقد تضمّن النظم التنبيه على جميعها).

وقال في التسهيل: (**وقلَّ** في (فَعَلٍ) معتل العين، **ونَدَر** في "فُعَلٍ" ...، **ويُحفظ** في "فَعْلٍ" صحيح العين، **وليس مقيساً** فيما فاؤه همزةٌ أو واوٌ...).

وخلاصة المسألة: أنّ ابن مالك حكم على جمع التكسير للقلة "أَفْعال" بأحكامٍ هي:

الفئة الأولى: اطّرد، مُطّرد، قياساً، غالباً، أكثر، كثيراً، مقيسٌ، لم يطّرد، لَزِم، غَلب.

الفئة الثانية: شَذّ، لم يُسمع، نادراً، شواذ، قَلَّ، نَدَر، يُحفظ، ليس مقيساً.

والنّاظرُ إلى هذه الأحكام، والمتأمّلُ فيها، يتبادر إلى عقله أنّها أحكامٌ متفاوتةٌ متعددةٌ، ودلالاتِها متباينةٌ متعارضةٌ.

---

(35) ينظر شرح الكافية الشافية ٤/١٨١٣-١٨٢٠، وشرح العمدة ٩١٩، والتسهيل ٢٦٩.

والصحيح – وهو الجواب عن السؤال السابق – أنّها أحكامٌ متساويةٌ في الدلالة، وأنّه لاتباين ولا تعارض فيها.

فالأحكام التي في الفئة الأُولى وماكان على شاكلتها مما سبق ذكره في النوع الأول وهي: واجب، والمطّرد، والمشهور، ... كلّها ألفاظٌ متساويةُ الدلالة على(المطّرد والقياس).

وأمّا الأحكام التي في الفئة الثانية وماجرى مجراها ممّا سبق التنبيه عنه في النوع الثاني ، وهي: قليل، ويقلّ...، وضعيف ... فهي – أيضاً – ألفاظٌ متساويةُ الدلالة على (الشاذّ).

وقد دَرَس ابن هشام الأنصاريّ هذه الأحكام، وحاول أن يضع فروقاً دقيقة بينها، فقال: (اعلم أنّهم يستعملون: غالباً، وكثيراً، ونادراً، وقليلاً، ومطّرداً؛ فالمطّردُ: لايتخلف؛ والغالبُ: أكثرُ الأشياء ولكنّه يتخلف؛ والكثير: دونه؛ والقليل: دونه؛ والنادر: أقلُّ من القليل.

فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبٌ، والخمسةَ عشرَ بالنسبة إليها كثيرٌ لاغالبٌ، والثلاثةُ قليلٌ، والواحدُ نادرٌ، فاعلم بهذا مراتب مايُقالُ فيه ذلك)(٣٦).

-أيضاً- دَرَس المجمع اللُّغويّ القاهريّ الأحكام دراسةً وافية، وأصدر القرار التالي: (يرى المجمع أنّ الكلمات التي يستعملها قُدامى النّحويّين والصّرفيين، وهي: القياسُ، والأصلُ، والمطّردُ، والغالبُ، والأكثرُ، والكثيرُ، والبابُ، والقاعدةُ... ألفاظٌ متساويةُ الدلالة على ماينقاس).

وأصدر–أيضاً–(ويُقال للشّاذ: القليلُ، والأقلُّ، والنّادرُ، وأمثالها ممّا يفيد القلّة والضعف - أيضاً -)(٣٧).

---

(36) ينظر الاقتراح ٥٨، ٥٩، ٣٩، والمزهر ١/٢٣٤،والإصباح في شرح الاقتراح ٩٦،٩٨، ٤٧، والنّحو الوافي ٤/٦٣٥.

(37) ينظر النّحو الوافي ٤/٦٣٤، وانظر تعليقات الصّبان على بعض هذه الأحكام في حاشيته على الأشموني ٤/١٢٤، ١٣٦، ١٣٧.

الفصل الثاني

تعدد آراء ابن مالك في جموع التكسير

وفيه تسع عشرة مسألة

المسألة الأولى: صيغة "فُلْك، ودِلاَص" ونحوهما.

عَرَّف ابن مالك جمع التكسير بقوله: (كلُّ اسمٍ دلَّ على أكثرَ من اثنين، ولا واحدَ له من لفظه، فهو جمعُ واحدٍ مقدّرٍ إن كان على وزنٍ خاصٍّ بالجمع، أو غالبٍ فيه، وإلا فهو اسم جمعٍ)(٣٨).

وفي (الكافية الشافية) عرّفه بقوله(٣٩):

والجمعُ إنْ أبَانَـــهُ تغييرُ   تقديراً اوْ لفظاً هُوَ التكسيرُ

أي: أنّ جمع التكسير هو: الاسم الدّالُّ على أكثرَ من اثنين بتغيير صورة مفرده لفظاً أو تقديراً(٤٠).

وعلى ذلك قسّم النّحويّون التغيير الظاهر إلى ستة أقسامٍ(٤١):

إمّا بالزيادة نحو: (صِنْو وصِنْوان)؛ أو النقصِ نحو: (تُخَمَة وتُخَم)؛ أو الشكلِ نحو: (أَسَد وأُسُد)؛ أو الزيادة وتبديل الشكل نحو: (عَلَم وأَعْلام)؛ أو النقصِ وتبديل الشكل نحو: (قَضِيْب وقُضُب) أو بالزيادة والنقص وتبديل الشكل نحو: (غُلاَم وغِلْمان)(٤٢). هذا فيما يختصّ بالتغيير الظاهر(٤٣).

---

(38) ينظر التسهيل ٢٦٧، والمساعد ٣/٣٨٧، وشفاء العليل ٣/١٠٢٧.

(39) ينظر شرح الكافية الشافية ٤/١٨٠٧.

(40) ينظر توضيح المقاصد ٥/٣٣، وأوضح المسالك ٣/٢٥٤، والتصريح ٢/٢٩٩-٣٠٠، والأشموني ٤/١١٩، وضياء السالك ٤/١٨٢، وتصريف الأسماء ٢٠٢.

(41) ينظر المصادر السابقة.

(42) أي: أنّ (غِلْمانا) زيد في آخره ألف ونون، ونقص منه الألف التي بين اللام والميم، وتَبّدل شكله بكسر فائه وإسكـــان عينـــه.

ينظر التصريح ٢/٣٠٠، وحاشية الصّبّان ٤/١٢٠.

(43) قال الصّبّان في حاشيته على الأشموني ٤/١١٩: (بقي سابعٌ، وهو التغيير بالزيادة والنقص فقط، وكأنّه – أي الأشموني – لم يذكره لعدم وجوده، فتدبر).

أمّا التغيير المقدّر كما في: "فُلْكٍ، ودِلاَصٍ، وعِفْتَان"(٤٤) – أي: الألفاظ التي تكون على صيغةٍ واحدة في المفرد والجمع – فقد اختلف رأي ابن مالك فيها، فذهب في كتاب (التسهيل) إلى أنّها أسماءُ جموعٍ، فقال: (ومن الواقع على جمعٍ مايقع على الواحد، فإن لم يُثنَّ فليس بجمعٍ، وإن ثُنّي فهو جمع مقدّرٌ تغييره على رأيٍ) ثمّ بيّن رأيه بقوله: (والأصحُّ كونُه – أي: فُلْك ودِلاَص، ونحوهما – اسمَ جمعٍ مستغنياً عن تقدير التغيير)(٤٥).

أمّا في (شرح الكافية الشافية) فقد ذهب إلى أنّها جموعُ تكسير، فقال: (والتغيير اللفظيّ ظاهرٌ، وأمّا التقديريُّ ففي (فُلْكٍ ، ودِلاَصٍ) ونحوهما مقصوداً بهما الجمع.

فإنّ (فُلْكاً) حينئذٍ نظيرُ (رُسْل) في أنّ ضمته دالةٌ على الجمعية؛ و(دِلاَص) نظيرُ (ظِرَاف) في أنّ كسرتَه دالةٌ على الجمعية.

وهما في الإفراد نظيرا (قُفْل) و(كِتَاب) فقُدّر التغيير بتبدّل الضّمة والكسرة. والحاملُ على ذلك دون أن يُجعلا مما اشترك فيه الواحدُ والجمع، كــ(جُنُب)، أنّ (جُنُباً) لايختلف لفظه في إفرادٍ ولا تثنيةٍ ولا جمعٍ، فعُلم أنّ العرب قصدت فيه الاختصار والاشتراك.

وأمّا (فُلْكٌ ودِلاَصٌ) فإنّهما لايخليان من علامة التثنية عند قَصْدها، فدلّ ذلك على انتفاءِ الاشتراكِ وقَصْدِ تغييرٍ منويٍّ في حال الجمعيّة.

---

(44) التغيير المقدّر أنهاه بعض النُّحاة إلى سبع كلمات، وهي:
(فُلْك)؛ و(دِلاَص) وهي الدروع البرّاقة، و(هِجَان) وهي كرام الإبل، و(عِفْتَان) وهو الرَّجل القويّ الجافى؛ و(شِمال) أي الأخلاق والطبيعة، و(كِنَاز) ناقة كِناز أي: مكتنزة اللحم؛ و(إِمَام)، فهذه الألفاظ السبعة على صيغة واحدة في المفرد والجمع.
ينظر أدب الكاتب ٦١٧، وتوضيح المقاصد ٥/٣٣، والأشموني ٤/١٢٠، وحاشية الصّبان ٤/١٢٠، وتصريف الأسماء ٢٠٣.

(45) ينظر التسهيل ٢٦٧، والمساعد ٣/٣٩٢، وشفاء العليل ٣/١٠٢٨، وتوضيح المقاصد ٥/٣٤، والتصريح ٢/٣٠٠، والهمع ٢/١٨٥، والأشموني ٤/١٢٠.

ونظير (فُلْكٍ ودِلاَصٍ): (عِفِتَّان) – وهو الرَّجل القويُّ الجافي – يقال: (رجلٌ عِفِتَّان) و(رجلان عِفِتّانان) و(رجال عِفِتّان)، فهو في الإفراد بمنـــزلة(سِرْحَان)، وفي الجمع بمنـــزلة(غِلْمَان) (٤٦). انتهى كلامه رحمه الله.

وبناءً على ماذكره تبينّ لنا أنّهم لم يقصدوا بـــ"فُلْك ودِلاص" ماقصدوا بنحو "جُنُب" ونظائرها من الكلمات التي تستعمل بلفظٍ واحدٍ مع الواحد والمثني والجمع، حين قالوا: (هذا جُنُبٌ، وهذان جُنُبٌ، وهؤلاء جُنُبٌ)، وأنّ الفارق عنده بين مايُقدّر تغييره ومالا يُقدّر تغييره وجود التثنية وعدمها(٤٧).

وما ذهب إليه ابن مالك في شرح الكافية الشافية بأنّها جموعُ تكسيرٍ هو مذهب سيبويه وأكثرِ النّحويّين حيث قدّروا زوال الحركات في المفرد، وتبديلها بحركات مشعرة بالجمع كما في (فُلْك، ودِلاَص، وهِجَان)، والذي دعاهم إلى ذلك أنهم ثنّوها، فعُلم أنّهم لم يقصدوا بها ماقصدوا بجُنُبٍ ونحوه، ممّا يشترك فيه الواحد والمثني والجمع.

قال سيبويه: (وقالوا: درعٌ دِلاَصٌ، وأدرعٌ دِلاَصٌ، ...، ويدلّك على أنّ دِلاصاً وهِجـــاناً جمعٌ لدِلاصٍ وهِجـــان، وأنّه كجوادٍ وجيادٍ وليس كجُنُبٍ، قـــولهم: هِجانان ودِلاصان، فالتثنيةُ دليلٌ في هذا النّحو)(٤٨).

أمّا رأيه الثاني – وهو أنّها أسماءُ جموعٍ كما في (التسهيل) – فهو مذهب الجَرْميّ(٤٩).

---

(46) ينظر شرح الكافية الشافية ٤/١٨٠٩-١٨١٠.

(47) ينظر توضيح المقاصد ٥/٣٤، والتصريح ٢/٣٠٠، والأشموني ٤/١٢٠.

(48) ينظر الكتاب ٣/٦٣٩-٦٤٠؛ وانظر المقتضب ٢/٢٠٣-٢٠٤، وأدب الكاتب ٦١٧، والتكملة ٤١٢، والنكت على الكتاب ٢/١٠٣٢، وشرح المقدمة الجزوليـــة ٣/١١١٢، وشرح الجُمل٢/٥٣٥، وابن يعيش ٥/٥٠، وشرح الشافية ٢/١٣٥، ٢٧٣، والارتشاف١/٤٠٢، والبحر المحيط ١/٤٥٥، والصحاح واللسان مادة (دلص، فلك، هجن).

(49) ينظر التعليقة على الكتاب ٤/١١٢، والنكت على الكتاب ٢/١٠٣٢، وشرح الشافية ٢/١٣٥، والارتشاف ١/٤٣٢.

وقد بيّن ابن عقيل وجه اختيار ابن مالك لهذا الرأي وانتصر له، فقال: (فاختار هنا أنّ فُلْكاً وأخواته – واقعة على جمع – أسماءُ جموعٍ، ولا تغيير مقدَّرٍ؛ لأنّه تكلُّفٌ لاداعي له، ولا يبعد وضع لفظٍ مشترَك بين المفرد والجمع، كما وقع الاشتراك بين كُلّيّ وجزئه، في لفظٍ كإنسانٍ للشخص، وللمثال الذي يُرى في سواد العين)، وتبعه على ذلك السيوطيّ، وصحّح ماذهب إليه ابن مالك بقوله: (بل هو في هذا أسهل – أي: فُلْك وأنّه لاتغيير فيه مقدر وأنّه مشترك بين المفرد والجمع -؛ لأنّه ليس فيه أكثر من ضمّ أمثالٍ، بخلاف الإنسان فإنّ المباينة فيه أكثر؛ لأنّ مباينة الجزء للكلّ أكثر من مباينة المفرد للجمع)(٥٠).

والرّاجح هو ماذهب إليه ابن مالك في شرح الكافية الشافية أنّها جموعُ تكسير، وهو آخر أقواله، وهو المنقول عن الخليل وسيبويه وجمهور النّحويّين، كما بيّناه سابقاً.

---

(50) ينظر المساعد ٣/٣٩٢، والهمع ٢/١٨٥.

المسألة الثانية: القياس فيما يُجمع على (أَفْعَال).

صيغة (أَفْعَالٍ) من جموع القلة، تطرد في جمع اسم ثلاثي لم يطّرد فيه (أَفْعُل)، قال ابن مالك(٥١):

وغيرُ ما (أَفْعُلُ) فيه مُطَّرِدْ   مِن الثُّلاثي اسماً بـــ(أَفْعَالٍ) يردْ

ثمّ وضح ذلك بأنّ (أَفْعُل) مقيس في نوعين:

أولهما: ماكان جمعاً لاسمْ ثلاثيٍّ، مُجرّدٍ، مفتوحِ الفاءِ، ساكنِ العين، صحيحها، كـــ(فَلْسٍ) و (أَفْلُس)، و(نَفْسٍ) و(أَنْفُس).

وثانيهما: ماكان جمعاً لاسم رباعي، بمدة ثالثةٍ، مؤنثٍ، بلا علامةٍ، خالٍ من وصفيةٍ، ... كـــ(عَنَاق) وأعْنُق)، و(ذِرَاعٍ) و(أَذْرُعٍ)، و(عُقَابٍ) و(أعْقُب)، و(يمين) و(أيْمُن)(٥٢).

ثم قال: (ولّما تقرّر المطّرد جمعه على (أَفْعُل) من الثلاثيّ نبهّت على أنّ ماسواه من الثلاثيّ إذا كان اسماً غير صفة، اطرد جمعه على (أَفْعَالٍ)، فبان بهذا أنّ نحو: (بَيْت) و(أبيات) و(ثَوْب) و(أثواب) مطردٌ؛ لأنّ اعتلال العين مانعٌ من جمع (فَعْلٍ) على (أَفْعُلٍ) قياساً.

وبان – أيضا – أنّ الجمع على (أَفْعَالٍ) مطردٌ في غير (فَعْلٍ) المقيد)(٥٣).

وفي المسألة ثلاث وقفات:

الوقفة الأولى:

أنّ (أَفْعَالاً) مقيسٌ في كلّ اسمٍ ثلاثيّ يخالف (فَعْل) في وزنه مطلقا، وبناءً على ذلك اختلف رأي ابن مالك في أوزان الأسماء الثلاثية المجردة التي تُجمع على (أفعالٍ)، فذهب في (التسهيل) إلى أنّها ثمانية أوزانٍ، وذهب في شرح الكافية الشافية، وشرح عمدة الحافظ إلى أنّها تسعة أوزانٍ، هي:

---

(51) ينظر شرح الكافية الشافية ٤/١٨١٣، والألفيّة ٧٠.

(52) ينظر شرح الكافية الشافية ٤/١٨١٥، وشرح عمدة الحافظ ٩١٧، وانظر الارتشـــاف ١/٤٠٩، وابن الناظم ٧٦٩، وتوضيح المقاصد ٥/٣٧، وأوضح المسالك٣/٢٥٤، ٢٥٦، وابن عقيل ٤/١١٦، والأشموني ٤/١٢٤.

(53) ينظر شرح الكافية الشافية ٤/١٨١٧، وانظر أسرار العربية ٣٥٠.

(فِعْلِ) نحو: حِزْب وأحزاب؛ و(فُعْل) نحو: صُلْب وأصلاب؛ و(فَعَل) نحو: جَمَل وأجمال؛ و(فَعِل) نحو: وَعِل وأوعال؛ و(فَعُل) نحو: عَضُد وأعضاد؛ و(فُعُل) نحو: عُنُق وأعناق؛ و(فِعَل) نحو: عِنَب وأعناب؛ و(فِعِل) نحو: إِبِل وآبال؛ و(فُعَل) نحو: رُطَب وأرطاب(٥٤).

أي: أنّه أسقط جمع (فُعَلٍ) نحو: رُطَبٍ على (أَفْعالٍ) في التسهيل، وجعله نادراً، أي: شاذاً، فقال: (وقلّ – أي: أفعال – في (فَعَل) معتلّ العين، ونَدَر في "فُعَلٍ"(٥٥).

قال الصبّان: (قوله: نادراً، أي شاذاً في (فُعَل) نحو: رُطَبٍ، ورُبَعٍ)(٥٦).

أمّا في شرح الكافية الشافية، وشرح عمدة الحافظ فذهب إلى أنّه قياسيٌّ.

وهذا الاختلاف في رأي ابن مالك في وزن (فُعَلٍ) وجمعه على (أَفْعالٍ)، بأنّه نادرٌ تارة، وقياسيٌّ تارة أُخرى، سأفرده في مسألة مستقلة، كما صنع ابن مالك – رحمه الله -.

الوقفة الثانية :

ذهب ابن مالك في هذه المسألة في (التسهيل) إلى أنّ (فَعَلاً) إذا كان أجوفاً – أي: معتل العين – يكون جمعه على (أَفْعالٍ) قليلاً، أي: شاذاً، نحو: مَالٍ وأَمْوالٍ، وحَالٍ وأَحْوالٍ، وخَالٍ وأَخْوالٍ؛ فقال: (وقلّ في (فَعَلٍ) معتلّ العين) أي: جمعه على (أَفْعالٍ)(٥٧).

وفي كُتبه الأُخرى لم يُصرّح بما صرّح به في التسهيل بل أطلق، وظاهر كلامه قياس جمعه على (أَفْعالٍ).

---

(54) ينظرشرح الكافيةالشافية٤/١٨١٧، وشرح عمدة الحافظ ٩١٩،وانظر الأصول ٢/٤٣٦، والموجز ١٤٨، والارتشاف ١/٤١٢، وتوضيح المقاصد ٥/٣٨، وابن الناظم ٧٦٩، وأوضح المسالك ٣/٢٥٦، والمساعد ٣/٤٠٢، وشفاء العليل٣/١٠٣٢، والتصريح ٢/٣٠٢، والهمع ٢/١٧٤، والأشموني ٤/١٢٤.

(55) ينظر التسهيل ٢٦٩، وتوضيح المقاصد ٥/٣٩، والمساعد ٣/٤٠٢.

(56) ينظر حاشية الصّبان ٤/١٢٤.

(57) ينظر التسهيل ٢٦٩، وانظر الارتشاف ١/٤١٢، والمساعد ٣/٤٠٢، وشفاء العليل ٣/١٠٣٢، والهمع ٢/١٧٥.

والرّاجح – وهو مذهب سيبويه والجمهور – أنّ (فَعَلاً) معتل العين يُجمع على (أَفْعالٍ) قياساً – بخلاف ماأورده ابن مالك في التسهيل – قال سيبويه: (وأمّا ماكان (فَعَلاً) فإنّه يُكسّر على (أفْعالٍ) إذا أردت بناء أدنى العدد، وذلك نحو: قاعٍ وأَقْواعٍ، وتاجٍ وأتْواجٍ، وجارٍ وأجْوارٍ) ثم قال: (وقد يُستغنى بـــ(أفْعالٍ) في هذا الباب فلا يجاوزونه، كما لم يجاوزوه في غير المعتلّ، وهو في هذا الأكثرُ؛ لاعتلاله ولأنّه (فَعَلٌ)، و(فَعَلٌ) يُقتصر فيه على أدنى العدد كثيراً، وهو أَوْلى من (فَعْلٍ)، كما كان ذلك في باب (سَوْطٍ)، وذلك نحو: أبْوابٍ، وأمْوالٍ، وباعٍ وأبْواعٍ، وقالوا: نابٌ وأنيابٌ)؛ وتبعه على ذلك المبرد(٥٨).

كما ذهب إلى قياسيته ابن السراج وأبو عليّ الفارسيّ، قال ابن السراج: (فأمّا "فَعَلٌ" فنحو: جَمَلٍ وأَجْمالٍ، وجَبَلٍ وأجْبالٍ، وأَسَدٍ وآسَادٍ، وهذا لأدنى العدد؛ وفي المعتل: قَاعٌ وأَقْواعٌ، وجَارٌ وأَجْوارٌ، ويستغنى به عن الكثير في: مَالٍ وأَمْوالٍ، وبَاعٍ وأَبْواعٍ)(٥٩).

-أيضاً- ذهب الرضيّ إلى أنّه قياسيٌّ، فقال: (اعلم أنّ ماكان على (فَعَل) فإنك تقول في قلّته (أَفْعال) في الأجوف أو في غيره، نحو: أَجْمالٍ، وأَتْواجٍ، وأَقْواعٍ، وأَنْيابٍ)(٦٠).

الوقفة الثالثة :

---

(58) ينظر الكتاب ٣/٥٩٠-٥٩١، وانظر المقتضب ٢/٢٠٢، وشرح الجُمل ٢/٥٢٢.

(59) ينظر الأصول ٢/٤٣٦، وانظر التكملة ٤٠٦.

(60) ينظر شرح الشافية ٢/٩٥؛ وانظر الصحاح واللسان مادة: (نَيَب، تَوَج، جَوَر، بَوَع، قَوَع، حَوَل، خَوَل، مَوَل).

ذهب ابن مالك في المسألة نفسها في (التسهيل) إلى أنّ الغالب في جَمْعِ (فَعُولٍ) معتل اللام بالواو، الغالب فيه أن يُجمع على (أَفْعالٍ)، نحو: فَلُوّ وأَفْلاء، وعَدُوّ وأَعْداء(٦١).

أمّا في شرح الكافية الشافية فقد جعل جمعه على (أَفْعالٍ) شاذاً(٦٢).

والراجح هو ماذهب إليه ابن مالك في التسهيل، وهو مذهب سيبويه، والمبرد، وغيرهما من النّحويّين، قال سيبويه: (وقد كسّروا شيئاً منه من بنات الواو على (أَفْعالٍ)، قالوا: أَفْلاءٌ وأَعْداءٌ، والواحدُ فَلُوٌّ وعَدُوٌّ، وكرهوا (فُعُلاً) كما كرهوا في (فُعالٍ)، وكرهوا (فِعْلانا) للكسرة التي قبل الواو، وإن كان بينهما حرف ساكن؛ لأنّه ليس حاجزاً حصينا، و(عدُوٌّ) وصفٌ ولكنّه ضارع الاسمَ)(٦٣).

---

(61) ينظر التسهيل ٢٦٩، وانظر المساعد ٤٠٣/٣، والارتشاف ٤١٢/١، وشفاء العليل ١٠٣٢/٣، والهمع ١٧٥/٢.

(62) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨٢١/٤.

(63) ينظر الكتاب ٦٠٨/٣، وانظر المقتضب ٢١٣/٢، والأصول ٩/٣، والتكملة ٤٣٩، والتبصرة والتذكرة ٦٦٤/٢، والارتشاف ٤١٢/١، والهمع ١٧٥/٢، والصحاح واللسان (عَدَا، فَلاَ)، وشرح الشافية ١٢٣/٢، ١٣٣.

المسألة الثالثة: هل يُجمع (فَعْل) كــ(فَرْخٍ) على (أَفْعَالٍ)؟

القياس في جمع (فَعْل) إذا كان اسماً ثلاثياً، مفتوح الفاء، صحيح العين، مع سكونها، أن يُجمع على (أَفْعُل)، نحو: نَفْسٍ وأنْفُسٍ، وكَلْبٍ وأَكْلُبٍ، وفَرْخٍ وأَفْرُخٍ، فإِنْ جُمع على َ)أفْعالٍ) فهو شاذّ، يُحفظ ولا يُقاس عليه، وهو مذهب سيبويه، وقد تابعه في ذلك كثيرٌ من النُّحاة، قال سيبويه: (واعلم أنّه قد يجيء في (فَعْلٍ) (أَفْعالٌ) مكان (أفْعُل) ...، وليس ذلك بالباب في كلام العرب، ومن ذلك قولهم: أفراخٌ، وأجدادٌ، وأفرادٌ، ... ورَأْدٌ وأرْآدٌ، والرَأْدُ: أصل اللّحيين)(٦٤).

أمّا ابن مالك فقد اختلف رأيه، ففي التسهيل اختار مذهب سيبويه، فقال: (ويُحفظ – أي: أَفْعَالٌ – في (فَعْلٍ) صحيح العين)(٦٥).

وأمّا في الكافية الشافية وشرحها فقد ذهب إلى أنّ (فَعْلاً) – صحيح العين مع سكونها – يشترك فيه (أَفْعُلٌ) و(أفْعالٌ)، فقال:

وَجَاءَ (أَفْعَالٌ) شَرِيكُ (أَفْعُلا)   في بعض ما (أَفْعُلُ) فيه أُصِّلا.

ثمّ بيّن رأيه في الشرح، فقال: (ثمّ نبّهت على أنّ ماحقُّه (أفْعُل)، قد يشترك فيه (أفْعُلٌ)و(أَفْعالٌ)، كــ(فَرْخٍ)وأفْرُخٍ،وأفراخٍ،و(زَنْدٍ)وأزْنُدٍ، وأَزْنَادٍ)(٦٦).

والرّاجح هو ماذهب إليه ابن مالك في شرح الكافية الشافية، وهو آخرأقواله، وهو أنّ (فَعْلاً) يُجمع على (أَفْعُلٍ)و(أَفْعالٍ)؛وذلك لكثرة ماسُمع من ذلك.

وهو – أيضاً – قول ابن عصفور(٦٧)؛ وأيّد هذا الرأي جماعة من النّحويّين، منهم أبو حيّان، فقال: (ويُحفظ في (فَعْلٍ) صحيح العين: زَنْد وأزناد، ووَرَدَ منه مالا يكاد يُحصى، فلو ذهب ذاهبٌ إلى اقتياس ذلك لذهب مذهباً حسناً)، ووافقه

---

(64) ينظر الكتاب ٥٦٨/٣، وانظر المقتضب ١٩٣/٢، والنكت على الكتاب ٩٩٣/٢، والأصول ٤٣٦/٢، والتكملة ٣٩٩، وإعراب ثلاثين سورة ١٩١، والتبصرة والتذكرة ٦٤٢/٢، وأسرار العربية ٣٤٨ وشرح المقدمة الجزوليّة ١١٠٩/٣، وابن الناظم ٧٦٩، وابن يعيش ١٦/٥.

(65) ينظر التسهيل ٢٦٩.

(66) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨١٤/٤، ١٨١٨.

(67) ينظر شرح الجُمل ٥١٤/٢-٥١٥.

في ذلك المراديّ(٦٨).وقد أكّد ذلك ابن عقيل، فقال: (وقياس (فَعْلٍ) المذكور (أفْعُلٌ)، والوجه أنْ ينقاس فيه(أفْعالٌ)؛لكثرة ماسُمع من ذلك، وهي تزيد على المائة)(٦٩).

وما ذهب إليه ابن مالك واستحسنه جَمْعٌ من النّحويّين – كما بيّنت ذلك سابقاً – هو ما أقرّه المجمع اللُّغويّ القاهريّ، بناءً على الدّراسة التي قدّمها: (الأب أنستاس الكرملي)، وخلاصتها: أنّ ماسُمع عن الفصحاء من جمع (فَعْل) على (أَفْعالٍ)، أكثرممّا سمع من جموعه على (أَفْعُلٍ)، أو (فِعَالٍ) أو (فُعُول)، فعدد ماورد على (أَفْعُلٍ): (١٤٢) اسماً؛ وعلى (فِعالٍ): (٢٢١) اسماً، وعلى (فُعُولٍ): (٤٢) اسماً، أمّا ماورد منها على (أَفعالٍ): (٣٤٠) اسماً، وكلّها منقولة عنهم، لورودها في الأمّهات المعتمدة، مثل القاموس، واللسان(٧٠).

ثم قال الأب أنستاس: (يحق للمجمع ألاّ يعتمد على مجرد الأقوال التي تداولها النُّحاة، ناقلين الأقوال الواحد عن الآخر بلا اجتهادٍ، ولا إمعانٍ في التحقيق بأنفسهم، أمّا الذي يؤيّده الاجتهاد فمخالف لما أثبتوه، وقد حان الوقت أن ينادي المجمع على رؤوس الملأ بهذه القاعدة الجديدة المبنية على أقوال الأئمة الفصحاء).

وقد وافق المجمع اللُّغويّ القاهريّ،وأصدر القرار التالي: (قرر المجمع من قَبْلُ أنّ قياس جمع (فَعْل) الاسم الصحيح العين أن يكون على (أَفْعُل) جمع قلة، وعلى (فِعَال) أو (فُعُول) جمع كثرة، واستناداً إلى نصّ عبارة أبي حيّان (أي: التوحيديّ) في استحسان الذهاب إلى جمع (فَعْل) على (أَفْعال) مطلقاً، واستناداً أيضاً إلى الألفاظ الكثيرة التي وردت مجموعة على هذا الوزن، ترى اللجنة جواز جمع (فَعْل) اسماً صحيح العين، مثل: بَحْث وأبحاث، على(أَفْعالٍ)،ولوكان صحيح الفاء، أو اللام، ويدخل في ذلك مهموز الفاء، ومعتلها، والمضعف، وقد وافق المؤتمر على قرار اللجنة بصيغته المعروضة) (٧١).

---

(68) ينظر الارتشاف ١/٤١٣، وانظر توضيح المقاصد ٥/٣٩.

(69) ينظر المساعد ٣/٤٠٣.

(70) انظر أمثلةً على ذلك في التصريح ٢/٣٠٣، والنّحو الوافي ٤/٦٣٧-٦٣٨.

(71) ينظر النّحو الوافي ٤/٦٣٧-٦٣٩.

المسألة الرابعة: حكم جمْع (فَعْلٍ) فيما فاؤه واوٌ، أو همزةٌ على (أَفعالٍ).

(فَعْل) الذي فاؤه واوٌ كـــ(وَقْتٍ)، أو فاؤه همزة كـــ(أَنْفٍ)، هل يُجمع على (أَفْعالٍ) قياساً؟.

اختلف النّحويون في هذه المسألة، فمذهب سيبويه وجمهور النّحويّين(٧٢) أنّه لاينقاس فيهما، وما ورد منهما مجموعاً على (أَفْعالٍ) فهو شاذّ مخالف للقياس، وهو مذهب ابن مالك في التسهيل، فقال: (وليس مقيسا فيما فاؤُه همزةٌ أو واوٌ، خلافاً للفرّاء)(٧٣).

قال السلسيليّ: (وذلك لأنّه لم يكثر كثرةً تُوجب اقتياسَه، فيُقتصر فيه على السماع، كأَنْفٍ وآنافٍ، وأَهْلٍ وآهالٍ، ووَقْتٍ وأوقاتٍ، ووَقْفٍ وأوقافٍ، فالأوّلُ مثالُ الهمزة، والثاني مثالُ الواو)(٧٤).

أمّا الفرّاء فذهب إلى أنّه ينقاس فيهما، وهو قول ابن مالك في الكافية الشافية وشرحها؛ إذْ إنّه وافق الفراء فيما فاؤه واوٌ، وذكر أنّ ماجُمع منه على (أَفْعُلٍ)، كوَجْهٍ وأَوجُهٍ، شاذٌّ، وعلّل ذلك بأنّهم (استثقلوا ضمَّ عين (أَفْعُلٍ) بعد الواو، فعدلوا إلى (أَفْعالٍ)، كما عدلوا إليه فيما عينه معتلة)، فقال: (ثمّ نبّهت على أنّ (أفْعالاً) أكثر من (أَفْعُلٍ)، في (فَعْلٍ) الذي فاؤه واوٌ، كوَقْت وأوقات، ووَصْفٍ وأوصافٍ، ووَقْفٍ وأوقافٍ، ووَكْرٍ وأوكارٍ، ووَغْرٍ وأوغارٍ، ووَغْدٍ وأوغادٍ، ووَهْمٍ وأوهامٍ)(٧٥).

والرّاجح هو ماذهب إليه الفرّاء من القياس، وهو آخر أقوال ابن مالك في شرح الكافية الشافية، وهو مذهب طائفة من النُّحاة، كابن عصفور، والمراديّ، وابن عقيلٍ، والسيوطيّ، قال المراديّ – بعد أنْ بيّن أنّ ابن مالكٍ يُجيز جمع

---

(72) ينظر الكتاب ٥٦٨/٣، وأسرار العربية ٣٤٨، ٣٤٩، وابن يعيش ١٦/٥، ١٧، والارتشاف ٤١٣/١، وتوضيح المقاصد ٣٩/٥، وشفاء العليل ١٠٣٢/٣، والهمع ١٧٥/٢، والأشموني ١٢٥/٤.

(73) ينظر التسهيل ٢٦٩، وانظر المساعد ٤٠٣/٣.

(74) ينظر شفاء العليل ١٠٣٢/٣، وانظر النكت على الكتاب ٩٩٤/٢.

(75) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨١٨/٤.

المضاعف على (أَفْعالٍ) -: **قلت:** وهذا يؤيّد مذهب الفرّاء فيما فاؤه واوٌ، بل يقتضى ألاّ يكون (أَفْعُلٌ) مطرداً في هذين النوعين) يعني: فيما فاؤه واوٌ، والمضاعف(٧٦).

وقال ابن عقيل بعد أن سرد أمثلـــةً على الذي فاؤه واوٌ، كوَقْفٍ، أو همزةٌ كأَنْفٍ: (...، وهو كثيرٌ، فالوجه ماذهب إليه الفرّاء من القيـــاس، بل الوجه كما سبق القِياس فيه، وفي غيره)(٧٧).

وهو قرار المجمع اللُّغويّ القاهريّ – كما هو مبيّنٌ في آخر المسألة السابقة-.

وقفـــة :

ذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية أنّ المضاعف من (فَعْلٍ)، نحو: (جَدٍّ، وعَمٍّ)، كالذي فاؤه واوٌ، أي: أنّه يجمع على (أَفْعالٍ) أكثر من (أَفْعُلٍ)، وما سُمع منه مجموعاً على (أَفْعُلٍ) فهو نادرٌ، فقال: (ثمّ نبّهت على أنّ المضاعف من (فَعْلٍ) كالذي فاؤه واوٌ في أنّ (أفعالاً) في جمعه أكثر من (أَفْعُلٍ)، كعَمٍّ وأعْمامٍ، وجَدٍّ وأجْدادٍ، ورَبٍّ وأرْبابٍ، وبَرٍّ وأبْرارٍ، وشَتٍّ وأشْتاتٍ، وفَنٍّ وأفْنانٍ، وفَذٍّ وأفْذاذٍ).

ثمّ قال: (ولم يُسمع في شيءٍ من هذا النّوع (أَفْعُلٌ) إلاّ نادراً، كـــ"كَفٍّ" و"أكُفٍّ")(٧٨).

---

(76) ينظر توضيح المقاصد ٥/٣٩.

(77) ينظر المساعد ٣/٤٠٣، وانظر شرح الجُمل ٢/٥١٤، والهمـــع ٢/١٧٥، والنّحو الوافي ٤/٦٣٨-٦٣٩.

(78) ينظر شرح الكافية الشافية ٤/١٨١٩، ١٨٢٠؛ وانظر توضيح المقاصد ٥/٣٩، والمساعد ٣/٤٠٣، والأشموني ٤/١٢٥.

المسألة الخامسة: صيغة (فُعَلٍ) هل تُجمع على (أَفْعالٍ) أو (فِعْلاَنٍ)؟

اعلم أنّ ابن مالك اختلف رأيه في (فُعَلٍ) نحو: رُطَبٍ، وصُرَدٍ وغيرهما، هل تُجمع على (أَفْعالٍ) أو (فِعْلانٍ)؟

فذهب في التسهيل إلى أنّ جَمْعَ (فُعَلٍ) على (أَفْعالٍ) نادرٌ، أي: شاذٌّ، وذكر أنّ القياس في جمعه أن يكون على (فِعْلاَنٍ)، فقال: ("أفْعالٌ" لاسم ثلاثيّ لم يطّرد فيه "أفْعُلٌ" ...، ونَدَر في "فُعَلٍ")؛ ثمّ قال في موضعٍ آخر: (ومنها:- أي جموع التكسير – "فِعْلاَنٌ" لاسم على "فُعَلٍ" أو ...)(٧٩).

أمّا في شرح الكافية الشافية، والألفيّة، وشرح عمدة الحافظ فذهب إلى أنّ الغالب في (فُعَلٍ) أن يُجمع على (فِعْلاَنٍ)، وقد يُجمع بعضٌ منه على (أفْعالٍ)، وتبعه على ذلك ابنه، قال ابن مالك في الكافية الشافية، والألفيّة:

وغالباً أغْناهُمُ (فِعْلانُ)　　في (فُعَلٍ) كَقَولِهِمْ (صِرْدَانُ)

وفي شرح الكافية قال: (ورُطَب وأَرْطَاب، إلاّ أنّ (فُعَلا) يُقتصر فيه على (فِعْلان) – غالباً – كصُرَد وصِرْدَان)(٨٠).

وقال في شرح العمدة: ("أفْعالٌ" وهو مقيسٌ في كلّ اسمٍ ثلاثي ...، ورُطَب وأرطاب) ثمّ قال في موضعٍ آخر: (ومنها "فِعْلاَنٌ" وهو مقيسٌ في كلّ اسمٍ على "فُعَلٍ"، كصُرَدٍ وصِرْدَانٍ، ونُغَرٍ ونِغْرَانٍ، وخُزَزٍ وخِزَّانٍ)(٨١).

وخلاصة المسألة :

أنّ ماذهب إليه ابن مالك في التسهيل هو موافقٌ لمذهب طائفة من النُّحاة كالصّيمريّ، والأَعْلم الشنتمريّ، وابن يعيش، وابن عصفور، وهو قول

---

(79) ينظر التسهيل ٢٦٩، ٢٧٦.

(80) ينظر شرح الكافية الشافية ٤/١٨١٤، ١٨١٨، والألفيّة ٧٠؛ وانظر ابن الناظم ٧٧٠.

(81) ينظر شرح عمدة الحافظ ٩١٩، ٩٣٠.

رضيّ الدين الاستراباذيّ، وأبي حيّان الأندلسيّ، وابن هشام الأنصاريّ وغيرهِم(٨٢).

قال الشنتمريّ: (واعلم أنّ (فُعَلاً) لابدّ أن يُجمع على (فِعْلانٍ)، واختصاصُهم إيّاه بهذا الجمع يَحتمل وجهين:

أحدهما: أنّ (فُعَلاً) إذا كان موضوعاً لواحدٍ فلا يكاد يقع إلاّ على الحيوان ويلزمُه ولا يفارقه، كقولنا: صُرَدٌ وصِرْدانٌ، وجُرَذٌ وجِرْذانٌ، وجُعَلٌ وجِعْلانٌ، وما أشبه ذلك من الحيوان، فكان اختصاصه بهذا المعنى يُخالف غيرَه؛ لأنّ سائر الأبنية مشترِك في الحيوان والموات، فاختصوا (فُعَلاً) بهذا الجمع دون غيره.

والوجه الآخر: أن يكون (فُعَلٌ) مخفّفاً من (فُعَالٍ)، و(فُعَالٌ) يجيء جمعه الكثير على (فِعْلانٍ)، كقولك: غُرابٌ وغِرْبانٌ، وعُقابٌ وعِقْبانٌ، ويقوّى ذلك أنّ (فُعَلاً) يكون معدولاً من (فاعلٍ)، كقولك: عُمَر وزُفَر في عَامرٍ وزَافرٍ، فلمّا وقع التغيير إليه من (فَاعلٍ)، كان التغيير إليه من (فُعَالٍ) أولى؛ لأنّه ليس بينهما إلاّ ألفٌ فقط)(٨٣).

وقال ابن عصفور: (وأمّا (فُعَلٌ) فيُجمع في القليل والكثير على (فِعْلاَنٍ)، قالوا: صُرَدٌ وصِرْدانٌ، ونُغَرٌ ونِغْرانٌ، وجُعَلٌ وجِعْلانٌ؛ وقد يُجمع على (أفْعالٍ)، قالوا: رُطَبٌ وأَرْطابٌ، ورُبَعٌ وأَرْباعٌ، وذلك شاذٌّ، ووجه قولهم: (أَرْطابٌ)، تشبيهاً له بـ(تَمْرٍ) فكُسّر على غير (فُعْلانٍ) بمنزلة (تَمْرٍ)؛ ووجه قولهم: (أَرْباعٌ) تشبيههم له بـ(جَمَلٍ)؛ لأنّ الرُبَعَ هو ما وُلد من الإبل في الربيع)(٨٤).

وأمّا ماذهب إليه ابن مالك في غير التسهيل – وهو أنّ (فُعَلاً) يُجمع على (أَفْعالٍ) أو (فِعْلاَنٍ) – فهو **الرّاجح**، وهو مذهب سيبويه، قال سيبويه: (وماكان

---

(82) ينظر التبصرة والتذكرة ٢/٦٤٤، والنكت على الكتاب٢/٩٩٢، وابن يعيش٥/١٥، ٢٠، وشرح الجُمل ٢/٥١٦، وشرح الشافية ٢/٩٩، والارتشاف ١/٤١٣، ٤٤٥، وضياء السالك ٤/١٨٧، والمساعد ٣/٤٠٢، ٤٤٧، والتصريح ٢/٣٠٢، والأشموني ٤/١٢٦.

(83) ينظر النكت على الكتاب ٢/٩٩٢.

(84) ينظر شرح الجُمل ٢/٥١٦.

على ثلاثة أحرف وكان (فُعَلاً)، فإنّ العرب تُكسّره على (فِعْلاَنٍ)، وإِنْ أرادوا أدنى العدد لم يجاوزوه، واستغنوا به كما استغنوا بـ(أَفْعُلٍ وأَفْعَالٍ) فيما ذكرت لك، فلم يجاوزوه في القليل والكثير، وذلك قولك: صُرَدٌ وصِرْدَانٌ، ونُغَرٌ ونِغْرَانٌ، وجُعَلٌ وجِعْلانٌ، وخُزَزٌ وخِزَّانٌ. وقد أجرت العربُ شيئاً منه مُجرى (فَعَلٍ)، وهو قولهم: رُبَعٌ وأَرْباعٌ، ورُطَبٌ وأَرْطابٌ، كقولك: جَمَل وأَجْمالٌ)(٨٥).

وهو قول جماعة من النّحويّين كالمبرّد، والفارسيّ، وابن حيدرة، وابن الحاجب، وابن الناظم، والمراديّ، وابن عقيلٍ، والسيوطيّ وغيرهم(٨٦).

---

(85) ينظر الكتاب ٣/٥٧٤.

(86) ينظر المقتضب ٢/٢٠٢، والتكملة ٤٠٨، وكشف المشكل ١/٢٧٨، والشافية ٤٥، وابن الناظم ٧٧٠، وتوضيح المقاصد ٥/٣٩، وابن عقيل ٤/١١٨، والهمع ٢/١٧٤، ١٨٧، والنّحو الوافي ٤/٦٣٧، ٦٥١.

المسألة السادسة: حكم جمع (أَفْعَل وفَعْلاَء) وصفين منفردين لمانعٍ في الاستعمال على (فُعْل).

من أمثلة التكسير الموضوعة للكثرة (فُعْل)، وهو جمعٌ ينقاس في ثلاثة أنواعٍ:(٨٧).

الأوّل: (أَفْعَل) وصف لمذكر مقابل (فَعْلاء)، نحو: أَحْمر وحُمْر، وأَدْعج ودُعْج؛ أو (أَفْعَل) وصف مخصوصاً بالمذكر، أي: يمتنع مقابلته لـ(فَعْلاء)؛ لمانعٍ في الخِلْقة، نحو: أَغْرَلْ، وأَكْمَر، وآدَرَ، فيقال في جمعها: غُرْل، وكُمْر، وأُدْر.

الثاني: (فَعْلاء) صفة لمؤنث مقابل (أَفْعَل)، نحو: حَمْراء وحُمْر، ودَعْجاء ودُعْج؛ أو (فَعْلاء) صفة مخصوصة بالأنثى، أي يمتنع مقابلتها لـ(أَفْعَل)؛ لمانع في الخِلْقة، نحو: رَتْقَاء، وقَرْنَاء، وعَفْلاء، فتقول فيها: رُتْق، وقُرْن، وعُفْل.

الثالث: أَفْعَل وفَعْلاء وصفين منفردين لمانعٍ في الاستعمال خاصة، أي: أنّه لم تستعمل العرب إلاّ أحدهما مع وجود المعنى فيهما، نحو: (رجل آلَى، وامرأة عَجْزَاء)، ولم يقولوا: أعجز، ولا: أَلْياء، مع وجود المعنى وهو كبر العجز فيهما؛ لأنّ المانع من (أَلْياء وأَعْجز) تخلُّف الاستعمال.

وفي اطراد (فُعْل) في النّوع الثالث خلافٌ في آراء ابن مالك، ففي التسهيل نصَّ على أنّ (فُعْلاً) في (أَفْعَل وفَعْلاء) – وصفين منفردين لمانعٍ في الاستعمال خاصة – محفوظٌ، أي: شاذٌّ(٨٨).

وفي شرح العمدة لم يتعرض له، وعدم تعرضه دلالةٌ منه على عدم اطراده(٨٩)

أمّا في شرح الكافية فقد نصّ على اطراده، فقال: (فالقياسُ: ماكان لـ(أَفْعَل) مقابل (فَعْلاء)، ولـ(فَعْلاء) مقابل (أَفْعَل)، كـ(أَحْمر) و (حَمْراء). ولـ(أَفْعَل)

---

(87) ينظر الكتاب ٦٤٤/٣، والمقتضب ٢١٥/٢، والجُمل ٣٧٥، والتبصرة والتذكرة ٦٧٢/٢، وابن يعيش ٥٩/٥، ٦٢، والتسهيل ٢٧٠، وشرح الكافية الشافية ١٨٢٨، وشرح العمدة٩٢٢،والارتشاف٤٢٠/١، وأوضح المسالك٢٥٩/٣، وتوضيح المقاصد٤١/٥، والمساعد ٤١٣/٣، وشفاء العليل ١٠٣٤/٣، والتصريح ٣٠٤/٢، والهمع ١٧٥/٢، والأشموني ١٢٧/٤، والنّحو الوافي ٦٤١/٤.

(88) ينظر التسهيل ٢٧١، وانظر الارتشاف ٤٢٠/١،وتوضيح المقاصد ٤١/٥، والمساعد ٤١٣/٣، وشفاء العليل ١٠٣٤/٣، والهمع ١٧٥/٢.

(89) ينظر شرح العمدة ٩٢٢.

لا (فَعْلاء) له؛ لعدم القبول في الخِلْقة، كـ(أَكْمَر)؛ أو لعدم الاستعمال، كـ(رجل آلَى).

ولـ(فَعْلاء) لا (أَفْعَل) له؛ لعدم القبول في الخلقة، كـ(عَفْلاَء)؛ أو لعدم الاستعمال، كـ(امرأة عَجْزَاء).

فيطّرد (فُعْل) في هذا النوع، كما يطّرد في النّوع الآخر)(٩٠).

وإطلاقه في الألفيّة يُفهم منه موافقته لرأيه في شرح الكافية، فقال:

فُعْلٌ لنَحْوِ: أَحْمَرٍ وحَمْرَا(٩١).

قال المراديّ في شرحه: (فإن قلت فما المفهوم من كلامه هنا؟

قلت: موافقة شرح الكافية؛ لأنّه أحال على التمثيل بـ(أَحْمَر وحَمْراء)، فكلّ ماشابههما في الوزن والوصف جُمع جمعُهما، وإن خَصَّ كلامه بالمتقابلين لخصوصية المثال لم يستقم؛ لخروج المنفردين لمانع [في الخِلقة] فتعيّن التعميم)(٩٢).

والصحيح – وهو قول سيبويه ومن ذهب مذهبه – أنّ (فُعْلا) يطّرد في النوعين الأولين، وهما: (أَفعَلُ وفَعْلاءُ) وصفين متقابلين، أو منفردين لمانعٍ في الخِلْقة(٩٣).

وأمّا (أَفْعَلُ وفَعْلاءُ) وصفين منفردين لمانعٍ في الاستعمال خاصةً، فقد قال أبوحيّان: (ففي اقتياس جمعه على (فُعْلٍ) خلاف)(٩٤)؛ فقد جزم ابن مالك

---

(90) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨٢٨.

(91) ينظر الألفيّة ٧١، وابن الناظم ٧٧٠، وتوضيح المقاصد ٥/٤١، والمكوديّ ٢٠٠.

(92) ينظر توضيح المقاصد ٥/٤١-٤٢، وحاشية الصّبان ٤/١٢٨.

(93) ينظر مصادر هامش (٨٧)، وكذا: الأصول ٣/٢١، والتكملة ٤٤٧، ٤٧٧، والمفصل ١٩٥، والإيضاح في شرح المفصل ١/٥٤٧، وشرح الشافية ٢/١٦٨، وشرح الجُمل ٢/٥٤٠، وابن عقيل ٤/١١٩.

(94) ينظر الارتشاف ١/٤٢٠.

باطراده في شرح الكافية، وتبعه على ذلك ابنه وبعض النُّحاة، وهو قول أهل اللُّغة(٩٥).

وفي التسهيل نصَّ على أنّ (فُعْلا) يُحفظ فيه، ولا يُقاس عليه، وهو قول بعض النُّحاة(٩٦).

قلت: الصحيح هو ماذهب إليه في شرح الكافية الشافية من اطّراد (فُعْل) في هذا النوع كما يطّرد في (أَفْعَل وفَعْلاء) وصفين منفردين لمانعٍ في الخِلقة.

تنبيهان:(٩٧)

أولهما: يجب كسر فاء (فُعْل) في جمع ماثانيه ياء، أي: عينه ياء، نحو: بِيض، في جمع :أَبْيض وبَيْضاء؛ ونحو: عِين، في جمع: أَعْيَن وعَيْناء؛ والسبب في قلب ضمة الفاء كسرة؛ لتسلم الياء من القلب.

ثانيهما: يجوز في الضرورة الشعريّة أن يقال في (فُعْل) جمع (أَفْعَل وفَعْلاء): (فُعُل – بضم العين –، وذلك بشروط ثلاثة: صحة العين، وصحة اللام، وعدم التضعيف، نحو: شُقُر جمع: أَشْقَر، والنُّجُل جمع: نَجْلاء، وكُشُف جمع: أَكْشَف.

فلو كان مضاعفاً، نحو: حُمّ، وغُرّ جمع: أحمّ وأغرّ، أو معتل العين، نحو: بِيض، وسُود، أو معتل اللام، نحو: عُمْى، وعُشْو جمع: أَعْشى، لم يَجُز ضمُّ العين.

---

(95) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨٢٨، وابن الناظم ٧٧٠، والارتشاف ١/٤٢٠، وتوضيح المقاصد ٥/٤١، والتصريح ٢/٣٠٤، وحاشية الصّبّان ٤/١٢٨، وانظر مادة (ألا) في الصحاح، واللسان، والقاموس المحيط.

(96) ينظر التسهيل ٢٧١، وضياء السالك ٤/١٩١، والمساعد ٣/٤١٣، وشفاء العليل ٣/١٠٣٤، والهمع ٢/١٧٥، والتصريح ٢/٣٠٤، والأشموني ٤/١٢٨.

(97) ينظر الكتاب ٣/٦٠٢، ٦٤٤، والمقتضب ٢/٢١٥، والأصول ٣/٢١، والتكملة ٤٣٥، ٤٧٧، وابن يعيش ٥/٦٠، والتبصرة التذكرة ٢/٦٧٢، وشرح الكافية الشافية ١٨٢٨، ١٨٣، ١٨٣١، وشرح الشافية ٢/١٢٨، وتوضيح المقاصد ٥/٤٢، والارتشاف ١/٤٢١، والمساعد ٣/٤١٤، والهمع ٢/١٧٥، والأشموني ٤/١٢٨، والنّحو الوافي٤/٦٤١.

المسألة السابعة: (فُعَال) – مضموم الفاء – هل يُجمع على (فُعُلٍ)؟

من أوزان جمع التكسير للكثرة (فُعُل)، وهو مقيسٌ في موضعين:(٩٨).

أولهما: كلُّ صفةٍ على وزن (فَعُول) بمعنى فاعل، صحيح الّلام، نحو: صَبُور، وغفُور، فيجمعان على: صُبُر، وغُفُر؛ فإن كان (فَعُول) بمعنى مفعول، نحو: حَلُوب، لم يُجمع هذا الجمع.

ثانيهما: كلُّ اسمٍ رباعيّ، صحيح الّلام، قبل لامه مَدّة زائدة ثالثة، مذكراً كان أو مؤنثا، نحو: قَذَال وقُذُل، وأَتَان وأُتُن؛ ونحو: حِمَار وحُمُر، وذِرَاع وذُرُع؛ ونحو قُرَاد وقُرُد، وكُرَاع وكُرُع.

ونحو: عَمُود وعُمُد، وقَلُوص وقُلُص؛ ونحو: قَضِيب وقُضُب.

فإن كانت المَدّةُ ألفاً يجب أن يكون الاسمُ غيرَ مضاعف، نحو: هِلاَل، وسِنَان، فلا يُجمع على (فُعُلٍ)، وإنّما يُجمع على (أَفْعِلة)، فيقال: أَهِلّة، وأَسِنّة.

وإن كانت المدّةُ ياءً أو واواً، والاسمُ مضاعفاً، فإنّه يُجـــمع على (فُعُل) ـ أيضا ـــ ، نحو: سَرِير وسُرُر؛ وذَلُول وذُلُل.

وفي الموضع الثاني اختلف رأي ابن مالك في الاسم الرباعيّ، صحيح الّلام، الذي قبل آخره مَدّة زائدة ثالثة، أعني: أكانت المدّة ألفاً، أم واواً، أم ياءً ؟

ففي التسهيل وشرح العمدة لم يمثّل لما مدّته واو، وفي شرح الكافية مثّل لها جميعاً، كما هو مبيّن في موضعه سابقاً(٩٩).

- أيضا – اختلف رأيه فيما مَدّته ألف على وزن (فعال)، إذا كان مفتوح الفاء، نحو: (قَذَال)، أو مكسورَها، نحو: (ذِرَاع)، أو مضمومَها، نحو: (كُرَاع)؛ فذهب في التسهيل وشرح العمدة إلى أنّ (فُعُلاً) مطردٌ في مفتوح الفاء

---

(98) ينظر الكتاب ٣/٤٠٥، ٦٠١-٦٠٤، ٦٣٧، والمقتضب ٢/٢٠٧، ٢٠٩-٢١١، والأصول ٢/٤٤٨، ٣/٨، ١٩، والجُمل ٣٧٣، والتكملة ٤٣٤-٤٣٩، ٤٦٩، والتبصـــرة والتذكرة ٢/٦٥٧-٦٦٠، و٦٦٤-٦٦٥، وابن يعيش ٥/٤٠-٤٢، وشرح الجُمل ٢/٥٢٨-٥٣٠، وشرح الكافية الشافية ١٨٣٣، والتسهيل ٢٧١، وشـــرح العمدة ٩٢٣، والألفيّة ٧١، وتوضيح المقاصد ٥/٤٣؛ وانظر – أيضاً – مصـــادر هوامش:(١٠٠، ١٠٢، ١٠٣).

(99) ينظر التسهيل ٢٧١، وشرح العمدة ٩٢٣، وشرح الكافية الشافية ١٨٣٣.

ومكسورها، أمّا مضموم الفاء فذكر في التسهيل أنّ جمعه على (فُعُلٍ) شاذٌّ، وأكّد رأيه في شرح العمدة بعدم التمثيل له، وفيه دلالةٌ على عدم اطراده.

أمّا في الألفيّة وشرح الكافية فقد ذهب إلى اطراده فيها كلّها، وهو الظاهر من إطلاقه في الألفيّة، وبالتمثيل صراحة في شرح الكافية، فإنّه مثّل لمضموم الفاء – وهو محلّ الخلاف -، بـ(قُرَادٍ وقُرُدٍ، وكُرَاعٍ وكُرُعٍ).

قلت: ذهب بعض النُّحاة إلى مذهب ابن مالك في التسهيل، وهو أنّ جمع (فُعَالٍ) نحو: قُرَادٍ، على (فُعُلٍ) نادرٌ، أي: شاذٌّ يُحفظ ولا يُقاس عليه، ومن هؤلاء: الرضيّ، وأبو حيّان، وابن عقيل، والسلسيليّ، والسيوطيّ، والخضريّ(١٠٠).

قال أبو حيّان: (ويُحفظ – أي: فُعُل ... في اسم على (فُعَال)، [نحو]: (قُرَادٍ وقُرُد، وقيل: هو مقيسٌ، **والصحيح** قصره على السماع)(١٠١).

أمّا المراديّ: فقد تردد في رأيه، فقال: (وذكر في التسهيل أنّ "فُعُلاً" نادرٌ في (فُعَالٍ) وهو **الصحيح**، فلا يقال في غُرَاب: غُرُب، ولا في عُقَاب: عُقُب.

وإذا قلنا باطراده: فيشترط ألاّ يكون مضاعفاً، كما شرط ذلك في أخويه)، وتبعه على ذلك الأشموني(١٠٢).

والراجح: هو ماذهب إليه ابن مالك في شرح الكافية الشافية، من أنّ (فُعُلاً) مطّردٌ في (فُعَالٍ)، نحو: قُرُد وكُرُع في جمع: قُرَاد وكُرَاعٍ؛ لأنّه قول سيبويه ومن ذهب مذهبه من جمهور النّحويّين، كالمبرّد، وابن السرّاج، والزجاجيّ، والفارسيّ أبي عليّ، والصيمريّ، والزمخشريّ، وابن يعيش، وابن الحاجب، والنِّيليّ، وابن عصفور، وابن الناظم، وابن هشام الأنصاريّ، وابن عقيل في شرح الألفيّة، والأزهريّ خالدٍ، وغيرهم(١٠٣).

---

(100) ينظر شرح الشافية ٢/١٢٥، ١٢٩، والارتشاف ١/٤٢٥، والمساعد ٣/٤١٩، وشفاء العليل ٣/١٠٣٦، والهمع ٢/١٧٦، وحاشية الخضريّ ٢/١٥٦.

(101) ينظر الارتشاف ١/٤٢٥.

(102) ينظر توضيح المقاصد ٥/٤٥، وانظر الأشموني ٤/١٢٩.

(103) ينظر المصادر السابقة في هامش (٩٨)، وكذا: المفصل ١٩٣، والشافية ٤٨، والصفوة الصفية ٢/٣٥٧، وابن الناظم ٧٧١، وأوضح المسالك ٣/٢٥٩، وابن عقيل ٤/١٢٠، والتصريح ٢/٣٠٥.

قال سيبويه: (وقالوا: قُرَادٌ وقُرُد، فجعلوه موافقاً لـ"فِعالٍ"؛ لأنّه ليس بينهما إلاّ ماذكرت لك) (١٠٤).

وقال الصيمريّ: (وقد جاء غُرُبٌ في جمع غُراب، مثل: حُمُر في جمع حِمار)(١٠٥).

وقال الزجاجيّ: (وَاعْلم أنّ "فَعالاً" و"فُعالاً" و"فِعالاً" و"فَعِيلاً" و"فَعُولاً" ترجع في الجمع إلى شيءٍ واحدٍ؛ لأنّها متساويةٌ في العدد، وأنّ حرف اللّين ثالثها)(١٠٦).

---

(104) ينظر الكتاب ٣/٦٠٤.

(105) ينظر التبصرة والتذكرة ٢/٦٥٩.

(106) ينظر الجُمل ٣٧٣.

المسألة الثامنة: (فُعَل) هل ينقاس في (فُعُلَة) اسماً؟

من أمثلة جمع الكثرة (فُعَل) وهو يطّرد في ثلاثة أنواع:(١٠٧)

الأول: كلُّ اسمٍ على (فُعْلَة)، نحو: غُرْفة وغُرَف، وعُرْوة وعُرَى، وقُرْبة وقُرَب، وعُدَّة وعُدَد.

الثاني: كلُّ صفة على (فُعْلَى) مقابل (أَفْعَل)، نحو: كُبْرى وكُبَر، وصُغْرى وصُغَر، وأُوْلَى وأُوَلٍ، وأُخْرَى وأُخَر، وعُلْيا وعُلَى.

الثالث: كلُّ اسمٍ على (فُعُلَة)، نحو: جُمُعَة وجُمَع.

إلاّ أنّ ابن مالك في شرح الكافية، والألفيّة، وشرح العمدة اقتصر على النوعين الأولين، أعنيٍ: (فُعْلَة) اسماً، كغُرْفَة؛ و(فُعْلَى) أنثى (أَفعل)، نحو: كُبْرَى، وقال في شرح الكافية عَقِب ذكرهما: (وشذّ فيما سوى ذلك)(١٠٨).

أمّا في التسهيل فقد زاد نوعاً ثالثاً، وهو (فُعُلَة) اسماً، نحو: جُمُعَة، فقال: (ومنها (فُعَل): وهو (لفُعْلَة) و(فُعُلَة) اسمين، و(للفُعْلَى) أنثى "الأَفْعل")(١٠٩).

قلت: ماذهب إليه في التسهيل من أنّ (فُعَلا) يطّرد في (فُعُلَة) اسماً، نحو: جُمُعَة وجُمَع، هو – أيضاً – مذهب النّحويّين المتأخرين، كأبي حيّان، والمراديّ، وابن عقيل، والسلسيليّ، والسيوطيّ، وغيرهم(١١٠).

---

(107) ينظر الكتاب ٣/٥٤١، ٥٧٩ – ٥٨٠، ٦٠٨، والمقتضب ٢/٢١٥، والأصول ٢/٤٤٠، ٣/٩، والتبصرة والتذكرة ٢/٦٥٣، ٦٧٤،والتكملة ٤١٧، ٤٤٥، وابن يعيش ٥/٢٢، ٦١، والمقرب ٢/١١٢، ١٢٣، وابن الناظم ٧٧١، وشرح الشافية ٢/١٠٥، ١٦٦، وشرح الكافية الشافية ١٨٣٧، والتسهيل ٣٧٢، وشرح العمدة ٩٢٣، وأوضح المسالك ٣/٣٥٩، والتصريح ٢/٣٠٥؛ وأيضاً المصادر الواردة في هامش (١١٠) اللاحق.

(108) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨٣٨، وانظر الألفيّة ٧١، وشرح العمدة ٩٢٣، حيث اقتصر فيهما على النوعين الأولين.

(109) ينظر التسهيل ٣٧٢.

(110) ينظر الارتشاف ١/٤٢٦، وتوضيح المقاصد ٥/٤٦-٤٧، والمساعد ٣/٤٢١، وشفاء العليل ٣/١٠٣٦، وهمع الهوامع ٢/١٧٦، والأشموني ٤/١٣٠، والنّحو الوافي ٤/٦٤٣.

وهو قول اللُّغويّين، قال الجوهريّ: (ويومُ الجُمْعة: يوم العَرُوبة، وكذلك يوم الجُمُعة – بضم الميم – ويُجمع على جُمُعات وجُمَع).

وقال ابن منظور: (... وهو الجُمْعة، والجُمُعة، والجُمَعة، وهو يوم العَروبة، سُمّي بذلك لاجتماع الناس فيه، ويُجمع على جُمُعات وجُمَع، وقيل: الجُمْعة على تخفيف الجُمُعة، والجُمَعة؛ لأنّها تجمع الناس كثيراً)(١١١).

---

(111) ينظر مادة (جمع) في الصحاح، واللسان، والقاموس.

المسألة التاسعة: (فِعْلَى) كــ(ذِكْرَى) هل تُجمع على (فِعَل)؟

من أبنية جمع الكثرة (فِعَل)، وهو مقيسٌ في كلِّ اسمٍ على (فِعْلَة)، نحو: كِسْرَة وكِسَر، وفِرْقَة وفِرَق، وحِجَّة وحِجَج، ومِرْيَة ومِرَى، ولِحْيَة ولِحَى(١١٢).

وأجاز الفرّاء اطراداً إجراء (فِعْلَى) اسماً مجرى (فِعْلَة)، فيجوز – عنده – أن يقال في جمع (ذِكْرَى): (ذِكَر)(١١٣).

أمّا ابن مالك فقد اختلف موقفه ممّا أجازه الفرّاء، فذهب في التسهيل – وهو مذهب الجمهور – إلى أنّه يُحفظ ولا يُقاس عليه، فقال: (ويُحفظ في (فِعْلَى) اسما، ونحو: (ضَيْعَة)، ولا يُقاس عليهما، خلافاً للفرّاء)(١١٤).

وفي شرح الكافية وافق الفرّاء في جواز جمع (فِعْلَى) على (فِعَل)، مؤيّداً إتباعه للفرّاء بالتعليل والتنظير، فقال: (ورآه الفرّاء مطّرداً في (فِعْلَى) كــ(ذِكْرَى) و(ذِكَر)؛ لأنّ المؤنّث بالألف شبيهٌ بالمؤنّث بالتاء، إذا كان ماقبلهما على زنة واحدة، وقد أجرتْهما العرب مُجرىً واحداً في مواضع، منها قولهم في (فُعْلَة) و(فُعْلَى): (فُعَل)، كغُرْفة وغُرَف، وأُخْرَى وأُخَر.

وقولهم في (فَاعِلَة) و(فَاعِلاء): (فَواعِل)، كسَالفة وسَوالف، وقَاصِعاء وقَواصِع. فإذا أُجري (فِعْلَى) مُجرى (فِعْلَة) لم يكن بِدْعا، ولم يعدم نظيراً)(١١٥).

وهو المفهوم من كلامه في شرح العمدة؛ إذْ يُفهم منه عدم مخالفته للفرّاء، وعدم المخالفة تقتضي الموافقة، وهو ما صرّح به في شرح الكافية.

---

(112) ينظر الكتاب ٥٤١/٣، ٥٨٠، ٥٨١، والأصول ٤٤١/٢، والتكملة ٤١٨، والتبصرة والتذكرة ٦٥١/٢، وابن يعيش ٢٣/٥، والصفوة الصفية ٣٥٢/٢، وابن الناظم ٧٧٢، وشرح الشافية ١٠٣/٢، وضياء السالك ١٩٤/٤، وتوضيح المقاصد ٤٨/٥، والمكوديّ ٢٠٠.

(113) ينظرشرح الكافية الشافية ١٨٣٩،والارتشاف ٤٢٨/١،وتوضيح المقاصد٤٩/٥،والهمع ١٧٦/٢، والأشموني ١٣١/٤.

(114) ينظر التسهيل ٢٧٢، وانظر الارتشاف ٤٢٨/١، وتوضيح المقاصد ٤٩/٥، والمساعد ٤٢٣/٣، وابن الناظم ٧٧٢، وأوضح المسالك ٢٥٩/٣، والأشموني١٣١/٤.

(115) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨٣٩، وانظر شرح العمدة ٩٢٤.

والراجح عندي – والله أعلم – أنّ ماذهب إليه ابن مالك في غير التسهيل من موافقتة للفرّاء في قياس جمع (فِعْلَى)، نحو: ذِكْرَى على (فِعَل) هو **الصحيح**؛ لأنّ القياس يؤيّده، وهو أنّ التأنيث بالألف يُنزّل منزلة التأنيث بالتاء في الحذف، إذا كان ماقبلهما على زنة واحدة؛ لأنّهما سواء في التأنيث، وإن كان أحدهما بالتاء والآخر بالألف؛ لأنّ العرب قد عاملتهما معاملة واحدة في مواضع، كما بيّن ذلك ابن مالك في شرح الكافية الشافية.

قلت: وهو مذهب سيبويه في الأخذ بالقياس، فقال: (وأمّا ما كان آخرَه ألفا التأنيث وكان (فَاعِلاء)، فإنّه يكسّر على (فَوَاعِل) شُبِّه بـ(فَاعلة) ؛لأنّه علَم تأنيث، كما أنّ (الهاء) في (فَاعِلة) علَم تأنيث، وذلك: قَاصِعاء وقَواصِع، ونَافقاء ونَوافِق)(١١٦).

فنلحظ أنّ سيبويه قاس (فَاعلاء) على (فَاعلة) في جمعهما على (فَواعِل).

إذاً قياسُ الفرّاء (فِعْلَى) على (فِعْلَة) وأنّهما يجمعان على (فِعَل) صحيحٌ، قال ابن مالك: (فإذا أُجري (فِعْلى) مُجرى (فِعْلة) لم يكن بدْعاً، و لم يعدم نظيراً)(١١٧).

---

(116) ينظر الكتاب ٣/٦١٧-٦١٨.

(117) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨٣٩، وانظر الهمع ٢/١٧٦.

المسألة العاشرة: يُحمل على (فَعْلى) ما أشبهه في المعنى، والخلاف في ذلك.

من جموع التكسير للكثرة (فَعْلَى)، وهو مطّردٌ في كلّ صفةٍ على (فعيلٍ) بمعنى (مفعولٍ)، دالّ على هُلْكٍ، أو توجّعٍ، أو تشتّتٍ، وذلك نحو: قتيلٍ وقَتْلَى، وصريعٍ وصَرْعَى، وجريحٍ وجَرْحَى، وأسيرٍ وأَسْرَى(١١٨).

وفي المسألة وقفتان:

الوقفة الأولى:

اشترط في الألفيّة، وشرح العمدة فيما يُجمع على (فَعْلى)، أن يكون صفة على (فعيل) بمعنى (مفعول)، فقال في الألفيّة:

فَعْلى لِوَصْفٍ كقَتيلٍ، وزَمِنْ وهَالكٍ، ومَيّتٌ بِهِ قَمِنْ(١١٩)

أمّا في التسهيل وشرح الكافية فلم يُصرّح بشرط الوصفيّة، بل مثّل بـــ(قتيل، وجريح، وأسير)، ففُهم من تمثيله – والله أعلم – أنّه يَشترط فيما يُجمع على (فَعْلى) أن يكون صفةً(١٢٠).

أقول: الأصل فيما يُجمع على (فَعْلى) أن يكون صفةً على (فَعيلٍ) في معنى (مفعولٍ)، أي: متضمنا للآفات والمكاره التي يُصاب بها الحيّ، وحُمل عليه ما أشبهه ووافقه في هذا المعنى، فإن أتى شيء منه بغير هذا المعنى لم يجمع على (فَعْلى)، نحو: رجل حميد، فلا يُقال: حَمْدى.

وكذلك لايقال: (فَعْلى) في جمع ما انتقل إلى الاسمية من هذا الباب، وهو ما دخله التاء، كالذّبيحة، والنّطيحة، والسبب في منع جمعها على (فَعْلى) أنّها خرجت من حيّز الصفات إلى حيّز الأسماء(١٢١).

---

(118) ينظر الكتاب ٣/٦٤٧-٦٤٩، والمقتضب ٢/٢١٧، والأصول ٣/١٩، ٢٧، والتكملة٤٧٣، ٤٧٤، والتبصرة والتذكرة٢/٦٦١، وابن يعيش٥/٥١، والشافية٥٠، وابن عقيل ٤/١٢٢، والمكودي ٢٠١.

(119) ينظر الألفيّة ٧١، وشرح العمدة ٩٢٩.

(120) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨٤٣، والتسهيل ٢٧٥.

(121) ينظـــر شرح الشافية ٢/١٤١، وانظر الكتاب ٣/٦٤٧، والتكملة ٤٧٣، وابن يعيش ٥/٥١، والجاربرديّ ١٤٠.

الوقفة الثانية :

اختلف رأي ابن مالك فيما يُحمل على (فَعْلى) مما أشبهه في المعنى، وإن لم يكن من باب (فعيل) المذكور، فذهب في الألفيّة إلى أنّ المحمول على (فَعْلى) مما وافقه في المعنى ثلاثة أوزانٍ، وهي: (فَعِل، وفَاعِل، وفَعِيل)، وفي شرح العمدة زاد اثنين، فصارت خمسة أوزان، وذلك بزيادة: (أَفْعَل، وفَيْعِل).

أمّا في التسهيل وشرح الكافية فجعلها ستة أوزانٍ، وذلك بزيادة (فَعْلاَن)، وجميعها تدلُّ على آفةٍ، وهي: (فَعِيل) بمعنى: فاعل، نحو: مَرِيض ومَرْضَى؛ و(فَعِل) نحو: زَمِن وزَمْنَى؛ و(فَاعِل) نحو: هَالِك وهَلْكَى؛ و(فَيْعِل) نحو: مَيِّت ومَوْتَى؛و(أَفْعَل) نحو: أَحْمَق وحَمْقَى؛ و(فَعْلاَن) نحو: سَكْرَان وسَكْرَى(١٢٢)، وبه قرأ حمزة والكسائي (وتَرَى النّاسَ سَكْرى ومَاهُمْ بِسَكْرى)(١٢٣).

فهذه الأوزان الستة حقيقة بأن تجمع على (فَعْلَى)؛ لمشاركتها في المعنى لوزن (فَعِيلٍ) المذكور – آنفاً – في الدلالة على الهُلْك أو التوجّع.

قلت: ماذهب إليه ابن مالك في شرح الكافية والتسهيل هو **الصحيح**؛ لأنّه موافق لمذهب سيبويه وجمهور النُّحاة، قال سيبويه: (وقال الخليل: إنّما قالوا: مَرْضَى، وهَلْكَى، ومَوْتَى، وجَرْبَى، وأشباه ذلك؛ لأنّ ذلك أمرٌ يُبتلون به، وأُدخلوا فيه وهم له كارهون وأُصيبوا به، فلمّا كان المعنى معنى (المفعول) كسّروه على هذا المعنى).

وقال: (وقالوا: رجلٌ وَجِعٌ، وقومٌ وَجْعى، كما قالوا: هَلْكى).

وقال: (وقالوا: مائقٌ ومَوْقَى، وأَحْمق وحَمْقى، وأَنْوك ونَوْكى، وذلك لأنّهم جعلوه شيئاً قد أُصيبوا به في عقولهم، كما أُصيبوا ببعض ماذكرنا في أبدانهم).

---

(122) ينظر المصادر السابقة في هامش (١١٨،١١٩،١٢٠)، وانظر ابن الناظم ٧٧٣، والارتشاف ٤٤٢/١، وتوضيح المقاصد ٥١/٥، وأوضح المسلك ٢٦٠/٣، والمساعد ٤٤٣/٣، وشفاء العليل ١٠٤١/٣، وشرح الشافية ١٤٤/٢، والتصريح ٣٠٧/٢، والهمع ١٧٨/٢، والأشموني ١٣٣/٤، وحاشية الخضري ١٥٧/٢، والنّحو الوافي ٦٤٦/٤.

(123) ينظر آية (٢) من سورة (الحجّ)، والقراءة في السبعة ٤٣٤، وحجة القراءات ٤٧٢، والكشف عن وجوه القراءات ١١٦/٢.

وقال: (وقد قالوا: رجلٌ سكرانُ، وقومٌ سَكْرى، وذلك لأنّهم جعلوه كالْمرضَى).

وقال: (وقالوا: زَمِنٌ وزَمْنى، وهَرِمٌ وهَرْمى، وضَمِنٌ وضَمْنى، كما قالوا: وَجْعى؛ لأنّها بلايا ضُربوا بها، فصارت في التكسير لذا المعنى)(١٢٤).

---

(124) ينظر الكتاب ٣/٦٤٨-٦٤٩، ومصادر هامش (١٢٢) السابق.

المسألة الحادية عشرة: (فِعَال) يكون في ثلاثة عشر وزناً، والخلاف في بعضها.

من أوزان جمع التكسير للكثرة (فِعَال)، وهو مقيسٌ وشائعٌ في ثلاثة عشر وزناً:(١٢٥).

الأول والثاني: كلُّ اسمين أو صفتين على (فَعْل) أو (فَعْلَة)، بشرط ألاّ تكون فاؤهما، ولا عينهما ياءً، نحو: كَعْب وكِعَاب، وصَعْب وصِعَاب، ونَعْجَة ونِعَاج، وخَدْلَة وخِدَال.

الثالث والرابع: (فَعَل)و(فَعَلَة) بشروط ثلاثة: أن يكونا اسمين، غير مضاعفي اللام، و لم تَعتلّ لامُهما، وذلك نحو: جَمَل وجِمَال، ورَقَبَة ورِقَاب.

الخامس والسادس: (فِعْل) و(فُعْل) بشرط أن يكونا اسمين، و لم يكن (فُعْل) واويَّ العين كـــ(حوت)، أو يائيَّ اللام كـــ(مُدَى)، وذلك نحو: ذِئْب وذِئَاب، ورُمْح ورِمَاح.

السابع والثامن: (فَعيل) أو (فَعيلة) بمعنى: فاعل وفاعلة، بشرط أن يكونا وصفين، صحيح اللام، وذلك نحو: (ظِرَاف) و(كِرَام) في جمع: ظَريف وظَريفة، وكَريم وكَريمة.

أمّا الخمسة الباقية فهي:

التاسع، والعاشر، والحادي عشر: (فَعْلان)، وفي أُنثييه، وهما: (فَعْلَى) و(فَعْلانَة) – أوصافاً -، نحو: (غِضَاب) في جمع: غَضْبَان، وغَضْبَى؛ ونحو: (نِدَام) في جمع: نَدْمَان، ونَدْمَانة.

والثاني عشر والثالث عشر: (فُعْلان) و(فُعْلانة) وصفين، نحو: (خِمَاص) في جمع: خُمْصَان، وخُمْصَانة.

---

(125) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨٤٩، والتسهيل ٢٧٢، وشرح العمدة ٩٢٤، وابن النـــاظم ٧٧٥، والارتشاف ٤٣٠/١،وتوضيح المقاصد ٥٣/٥، وضياء السالك١٩٩/٤، والمساعد ٤٢٨/٣، وشفاء العليل ١٠٣٨/٣، والمكوديّ ٢٠٢، والتصريح ٣٠٨/٢، والأشموني ١٣٤/٤، وهمع الهوامع ١٧٦/٢، وحاشية الخضـــري ١٥٨/٢، والنّحو الوافي ٦٤٨/٤.

وفي جمع التكسير (فِعَال) أربع وقفات:

الوقفة الأولى: اشترط ابن مالك في الألفيّة في جمع (فَعْل، وفَعْلة) على (فِعَال) ألاّ تكون عينهما ياءً، فُهِم ذلك من قوله: (وقَلَّ فيمَا عيْنُهُ الْيَا منْهُمَا)(١٢٦).

وفي شرح العمدة لم يَشترط ذلك، بل جعل جمعهما خاصاً بالأسماء دون الصفات(١٢٧).

أمّا في التسهيل وشرح الكافية فذهب إلى أنّهما يطّردان في الأسماء والصفات، بشرط عدم اعتلال عينهما بالياء، وزاد فيهما – أيضاً - ألاّ يكون فاؤهما ياءً، لذلك شذّ فيما فاؤه أو عينه ياء، نحو: (يِعَار) جمع: يَعْر ويَعْرَة، ونحو: ضَيْف وضِيَاف، وضَيْعَة وضِيَاع(١٢٨).

والصحيح ماذهب إليه ابن مالك في التسهيل وشرح الكافية، وهو أنّ (فَعْلا، وفَعْلة) يُجمعان على (فِعَال) باطراد، سواء أكانا اسمين أم صفتين؟ بشرط عدم اعتلال فائهما أو عينهما بالياء؛ لأنّه موافق لمذهب سيبويه، وجمهور النُّحاة(١٢٩).

الوقفة الثانية: ذهب ابن مالك إلى أنّ (فِعَالاً) مقيسٌ في (فَعَل) و(فَعَلَة) بشروط ثلاثةٍ – كما هو مُبيَّن سابقاً -، ومنها: أن يكونا اسمين، هذا الشرط نصّ

---

(126) ينظر الألفيّة ٧١، وانظر توضيح المقاصد ٥/٥٣، وابن الناظم ٧٧٥، وأوضح المسالك ٣/٣٦٢، والمكودي ٢٠٢، وابن عقيل ٤/١٢٥، والأشموني ٤/١٣٤.

(127) ينظر شرح العمدة ٩٢٤.

(128) ينظر التسهيل ٢٧٢، ٢٧٣، وشرح الكافية الشافية ١٨٤٩، وابن الناظم ٧٧٥، والارتشاف ١/٤٣٠، والمساعد ٣/٤٢٨، ٤٣٢، وشفاء العليل ٣/١٠٣٨، والهمع ٢/١٧٧.

(129) ينظر الكتاب ٣/٥٦٧، ٥٧٨، ٦٢٦، والمقتضب ٢/١٩٣، ٢٣٠، والأصول ٢/٤٣٣، ٤٣٩، والجُمل ٣/١٣، ٣٧٠، ٣٧٩، والتكملة ٣٩٩، ٤١٤، ٤٥٨، وابن يعيش ٥/١٥، ٢١، ٢٤، وشرح المقدمة الجزولية ٣/١١١٠، ١١١٦، ١١٢٣، وشرح الشافية ٢/٩٠، ١٠٠، ١١٧؛ وانظر المصادر السابقة في هامش (١٢٦،١٢٨).

عليه ابن مالك في التسهيل، فقال: (و"لفَعَلٍ" اسماً، غير مضاعف، ولا معتلّ الّلام، و"لفَعَلَةٍ")(١٣٠).

أمّا في نظم الكافية الشافية،والألفيّة فلم يصرح بشرط الاسميّة، فقال في الألفيّة:

و(فَعَلْ) – أيضاً – لَهُ (فِعَالُ)   مَا لم يكُنْ في لاَمِهِ اعْتلاَلُ
أَوْيَكُ مُضْعَفاً، ومِثْلُ (فَعَــلٍ)   ذُو التــــاَّ؛ .... (١٣١)

وهو ماأكّده في شرح الكافية الشافية بعدم تعرضه لشرط الاسمية في (فَعَلٍ) و(فَعَلَةٍ).

قلت: هو مأخوذٌ من كلامه؛ إذ يُفهم من تمثيله بنحو: (جَمَل، ورَقَبَة)، أنّه يشترط فيهما أن يكونا اسمين لاصفتين، هذا هو الظاهر من تمثيله(١٣٢).

وأقول: هناك وجهٌ آخر: هو عدم اشتراط ابن مالك الاسميّة نصّاً في جمع (فَعَلٍ) و(فَعَلَةٍ) على (فِعَالٍ) في غير التسهيل، أنّه يُجيز جمعهما على (فِعَالٍ) مطلقاً، أعني: اسمين كانا أو صفتين، وهو ما صرّح به في شرح العمدة، فقال: (ولكلّ ماوَزْنُهُ (فَعَلٌ) أو (فَعَلَةٌ) من اسم أو صفة، نحو: جَمَل وجِمَالٍ، وحَسَنٍ وحِسَانٍ، ورَقَبَةٍ ورِقَابٍ، وحَسَنَةٍ وحِسَانٍ)(١٣٣).

وهو المفهوم – والله أعلم – من الدلائل والقرائن السابقة واللاحقة لهذين الوزنين في شرح الكافية؛ إذْ بيّن في الوزنين الأول والثاني (فَعْل وفَعْلَة) أنّهما يجمعان على (فِعَالٍ) سواء أكانا اسمين أم صفتين، وفي الثالث والرابع (فَعَل وفَعَلَة) ذكر بقية الشروط، ولم يشترط الاسمية أو الوصفية باعتبار أنّهما كالسابقين يجمعان على (فِعَالٍ) مطلقاً؛ والدليل على ما أذهب إليه أنّه في الوزنين اللاحقين لهما، أعني

---

(130) ينظر التسهيل ٢٧٢، والمساعد ٣/٤٢٨، وشفاء العليل ٣/١٠٣٨.

(131) ينظر الألفيّة ٧١، وتوضيح المقاصد ٥/٥٤، والمكوديّ ٢٠٢، والأشموني ٤/١٣٤.

(132) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨٥٠.

(133) ينظر شرح العمدة ٩٢٤، وانظر الارتشاف ١/٤٣٠، وأوضح المسالك ٣/٢٦٢.

الخامس والسادس، وهما (فِعْلٌ وفُعْلٌ) اشترط فيهما الاسمية، وفيه دليلٌ صريح أنّهما ليسا كالأربعة السابقة في أنّها تجمع على (فِعَالٍ) مطلقاً(١٣٤).

والرّاجح هو ماذهب إليه ابن مالك في شرح العمدة من أنّ (فَعَلا وفَعَلَةً) يُجمعان على (فِعَال) مطلقاً، سواء أكانا اسمين أم صفتين؟ وهو قول سيبويه ومن ذهب مذهبه من النّحويّين(١٣٥)، وهو مخالفٌ لمن اتبع ابن مالك في التسهيل، إذْ قيدوهما بأن يكونا اسمين.

الوقفة الثالثة:

اشترط ابن مالك في التسهيل فيما يجمع على (فِعَال) من (فَعيلٍ) أو (فَعيلةٍ) بمعنى: فاعل أو فاعلة، أن يكونا وصفين، صحيحي اللام، فقال: (ولوصفٍ، صحيح الّلام على (فَعيلٍ) أو (فَعيلةٍ)، بمعنى: فاعلٍ وفاعلةٍ)(١٣٦).

ولم يصرّح بهذا الشرط في كُتبه الأخرى، واكتفى بكونهما وصفين، قال في الألفيّة(١٣٧):

وفي (فَعيلٍ) وَصْفَ (فَاعلٍ) وَرَدْ   كَذَاكَ في أُنْثَاهُ أيضاً اطَّرَدْ.

قلت: لم يُصرّح بصحة الّلام في غير التسهيل، لكنْ يُفهم من كلامه وتمثيله في شرح الكافية الشافية، وشرح العمدة أنّه يَذهب إلى صحة الّلام؛ إذْ مثّل لهما بقوله: كـ(ظِرَاف وكِرَام) في جمع: ظَرِيف وظَرِيفَة وكَرِيم وكَرِيمَة(١٣٨) فهما صحيحا الّلام كما ترى.

---

(134) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨٤٩، ١٨٥٠، وانظر الهمع ٢/١٧٧.

(135) ينظر الكتاب ٣/٥٧٠، ٥٧٩، ٦٢٨، والأصول ٢/٤٣٤، ٤٤٠، ٣/١٣، والتبصرة والتذكرة ٢/٦٤٦، ٦٥٤، والتكملة ٤٠٢، ٤١٦، ٤٦٠، والجُمل ٣٧٠، وابن يعيش ٥/١٧، ٢٢، ٢٥، وشرح الجُمل ٢/٥٢٦، وشرح الشافية ٢/٩٦، ١٠٦، ١١٩، والجاربردي ١٣٠، ١٣٢، ١٣٨؛ وانظر المصادر السابقة في هوامش (١٣٠-١٣٤).

(136) ينظر التسهيل ٢٧٣، وانظر المساعد ٣/٤٢٩.

(137) ينظر الألفيّة ٧١، وانظر ابن الناظم ٧٧٦، وابن عقيل ٤/١٢٦، والمكوديّ ٢٠٢.

(138) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨٥٠، وشرح العمدة ٩٢٥.

ويؤكّد صحة مانذهب إليه – وهو أنّ ابن مالك يشترط صحة اللام، وهو الظاهر من تمثيله بنحو: (ظريف) – قول سيبويه: (وأمّا ماكان (فَعيلا) فإنّه يُكسّر على (فُعلاء) وعلى (فِعَال).

وأمّا ماجاء على (فِعَال)، فنحو: ظَريف وظِرَاف، وكَريم وكِرَام، ولِئَام، وبِرَاء).

وقال:(وإذا لحقت الهاء (فَعيلا) للتأنيث، فإنّ المؤنث يُوافق المذكر على (فِعَال)، وذلك:صَبيحة وصِبَاح، وظَرِيفة وظِرافٌ)(١٣٩)،وهذا مذهب جمهور النّحويّين

الوقفة الرابعة:

اتضح لنا مما تقدم أنّ (فِعَالاً) يكون في ثلاثة عشر وزناً، منها ثمانيةُ أوزانٍ ذهب ابن مالك إلى أنّ (فِعَالاً) يطّرد فيها، وهي: (فَعْل) نحو: كَعْب وصَعْب؛ و(فَعْلَة) نحو: نَعْجة وخَدْلَة؛ و(فَعَل) نحو: جَمَل وحَسَن ؛ و(فَعَلَة) نحو: رَقَبة وحَسَنَة ؛ و(فِعْل)نحو:ذِئْب ؛ و(فُعْل) نحو: رُمْح ؛ و(فَعيل وفَعِيلة) نحو: ظَرِيف وظَرِيفة.

أمّا الخمسة الأوزان الباقية – فَعْلان، وفَعْلى، وفَعْلانة، وفُعْلان، وفُعْلانة – فقد اختلف رأي ابن مالك فيها، فذهب في نظم الكافية الشافية، والألفيّة إلى أنّ (فِعَالاً) شائع فيها، فقال:

وشَاعَ في وَصْفٍ على فَعْلانا   أو أُنْثَيَيْه، أَو على فُعْلانا
ومِثْلُهُ فُعْلانَةٌ ...(١٤٠).

فقوله (شاع) أي: أنّه لايطّرد فيها، وهو ما صرّح به في شرح الكافية، فقال: (وشاع دون اطّرادٍ في

---

(139) ينظر الكتاب ٣/٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، والمقتضب ٢/٢٠٨، والأصول ٣/٦، ١٧، والتكملة ٤٦٦، والتبصرة والتذكرة ٦٦١، وابن يعيش ٥/٤٥، وشرح الجُمل٢/٥٣٣، ٥٣٤، وشرح الشافية ٢/١٣٧، والارتشاف ١/٤٣١، والتصريح ٢/٣٠٨، والهمع ٢/١٧٧، والأشموني ٤/١٣٥.

(140) ينظر الكافية الشافية ١٨٤٨، والألفيّة ٧٢، وانظر توضيح المقاصد ٥/٥٥، وابن الناظم ٧٧٦، وابن عقيل ٤/١٢٦، والمكوديّ ٢٠٢، والأشموني ٤/١٣٥.

(فَعْلان) – وصفاً – وفي أُنثييه وهما (فَعْلى) و(فَعْلانة) ، وفي(فُعْلان) و(فُعْلانة) – أوصافا)(١٤١).

أمّا في التسهيل: فظاهر كلامه يقتضي الاطراد، وبه صرّح في شرح العمدة، وهو أنّ جمعها على (فِعَالٍ) مقيسٌ(١٤٢).

قلت: الراجح هو ماصرّح به في شرح العمدة من أنّ (فِعَالاً) مقيسٌ في (فَعْلان، وفَعْلى، وفَعْلانة، وفُعْلان، وفُعْلانة)؛ لأنّه مذهب سيبويه ومن ذهب مذهبه من النُّحاة، قال سيبويه: (وقد قالوا في الذي مُؤنّثه تلحقه الهاء كما قالوا في هذه، فجعلوه مثلَه، وذلك قولهم: نَدْمانةٌ ونَدْمانٌ ونِدَامٌ ونَدَامَى، وقالوا: خُمْصانةٌ وخُمْصانٌ وخِمَاصٌ)(١٤٣).

---

(141) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨٥٠.

(142) ينظر التسهيل ٢٧٣، وشرح العمدة ٩٢٥، وانظر الارتشاف ١/٤٣١، والمساعد ٣/٤٢٩، وشفاء العليل ٣/١٠٣٨، والتصريح ٢/٣٠٩، والهمع ٢/١٧٧، وحاشية الخضريّ ٢/١٥٨.

(143) ينظر الكتاب ٣/٦٤٦، وانظر الأصول ٣/٢٤، والتكملة٤٨٥، والمقرب ٢/١٢٤، وشرح الشافية ٢/١٧٣؛ وانظر المصادر السابقة في هامش (١٤٠، ١٤٢).

المسألة الثانية عشرة: الخلاف في جمع (فَعَل) نحو: (أَسَد)، على (فُعُول)

من أبنية الكثرة (فُعُول) وهو قياسيٌّ في خمسة أوزان:(١٤٤).

الأول: (فَعِل) بشرط أن يكون اسماً، نحو: كَبِد وكُبُود، ونَمِر ونُمُور.

الثاني: (فَعْل) بشرطين: أن يكون اسماً، وغيرَ معتل العين بالواو، نحو: كَعْب وكُعُوب، وعَيْن وعُيُون.

الثالث: (فِعْل) بشرط أن يكون اسماً، نحو: ضِرْس وضُرُوس، وجِسْم وجُسُوم.

الرابع: (فُعْل) بشروط، أن يكون اسماً، وألاّ يكون معتلّ العين بالواو، ولا معتلّ اللّام بالياء، ولا يكون مضعف اللام، نحو: جُنْد وجُنُود، وبُرْد وبُرُود.

الخامس: (فَعَل) بشرطين: أن يكون اسماً، وألاّ يكون مضاعفاً، نحو: شَجَن وشُجُون، وأَسَد وأُسُود، ونَدَب ونُدُوب، وذَكَر وذُكُور.

والنوع الخامس، أعني: (فَعَلا) مختلف في قياسيّته عند ابن مالك، هل يُجمع على (فُعُول) قياساً أم لا؟

ذهب ابن مالك في التسهيل، والألفيّة، وشرح العمدةُ إلى أنّ (فَعَلاً) يُجمع على (فُعُول) قياساً؛ إذْ ذكره مع مايُقاس جمعه على (فُعُول) بالشرطين السابقين، قال في التسهيل: (ويشاركه (فُعُول) قياساً في اسم على (فَعْل) ليس عينه واواً، أو على (فِعْل) أو (فُعْل) غير مضاعف، أو "فَعَل")(١٤٥).

أمّا في الكافية الشافية وشرحها، فقال: إنّ جمع (فَعَلٍ) على (فُعُول) قليلٌ، ويُقتصر فيه على السماع، قال في شرح الكافية: (وأنّه في جمع (فَعَل) يقلّ، ويقتصر على سماعه، كأَسَد وأُسُود، وشَجَن وشُجُون، ونَدَب ونُدُوب، وذَكَر وذُكُور، وسَاق وسُوُوق. إلاّ أنّ (سُوُوقا) شاذٌ؛ لثقل الضّمة على الواو)(١٤٦).

---

(144) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨٥٢، والتسهيل ٢٧٣، وشرح العمدة ٩٢٥، وابن الناظم ٧٧٦، والارتشاف١/٤٣٥، وتوضيح المقاصد٥/٥٦، والمساعد ٣/٤٣٣، وأوضح المسالك٣/٢٦٢، والمكوديّ ٢٠٣، والتصريح٢/٣١٠، والهمع٢/١٧٧، والأشموني ٤/١٣٦، والنّحو الوافي ٤/٦٥٠.

(145) ينظر التسهيل ٢٧٣، وانظر الألفيّة ٧٢، وشرح العمدة ٩٢٥.

(146) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨٥٢.

قلت: ماذهب إليه ابن مالك في شرح الكافية الشافية – من أنّ جمع (فَعَل) نحو: أَسَد، على (فُعُول) ليس مطّرداً، وإنّما يُقتصر فيه على السماع – هو مذهب طائفة من النّحويّين المتأخرين، كابن الناظم، وابن هشام الأنصاريّ، وابن عقيل في شرح الألفيّة، والمكوديّ، وخالد الأزهريّ، وغيرهم(١٤٧).

والراجح ماقاله سيبويه ومن ذهب مذهبه من جمهور النّحويّين إنّه قياسيٌّ ومطردٌ، وهو مذهب ابن مالك في التسهيل وشرح العمدة، قال سيبويه: (وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فَعَلا) فإنّك إذا كسّرته لأدنى العدد بنيته على (أفعال)، وذلك قولك: جَمَل وأجمال، وجَبَل وأجبال، وأَسَد وآساد، فإذا جاوزوا به أدنى العدد فإنّه يجيء على (فِعَال وفُعُول)؛ فأمّا (الفِعَال)، فنحو: جِمالٍ وجِبالٍ؛ وأمّا (الفُعُول)، فنحو: أُسُود وذُكُور، و(الفِعالُ) في هذا أكثر)(١٤٨).

---

(147) ينظر ابن الناظم ٧٧٧، وأوضح المسالك ٣/٢٦٥، وابن عقيل ٤/١٢٨، والمكوديّ ٢٠٣، والتصريح ٢/٣١٠؛ وانظر الارتشاف ١/٤٣٦،والمساعد ٣/٤٣٣، والهمع ٢/١٧٧، والنّحو الوافي ٤/٦٥١.

(148) ينظر الكتاب ٣/٥٧٠، ٥٩٠، وانظر المقتضب ٢/١٩٨، والأصول ٢/٤٣٤، والتكملة ٤٠٢، والتبصرة والتذكرة ٢/٦٤٦، وشرح الشافية ٢/٩٦، وشفاء العليل ٣/١٠٣٩، وتوضيح المقاصد ٥/٥٨، والجاربرديّ ١٣٠، والأشمونيّ ٤/١٣٦.

المسألة الثالثة عشرة: الخلاف في الأوزان التي يطّرد جمعها على (فِعْلاَن)

من أمثلة جمع الكثرة (فِعْلاَن)، وهو يطّرد في أوزان، ويُحفظ في أوزانٍ أُخر.

أمّا الأوزان التي تُجمع على (فِعْلاَن) اطراداً، فقد تعددت آراء ابن مالك في هذه المسألة من مصنَّفٍ لآخر، **وفيها مواقف:**

الموقف الأول:

اتفق رأي ابن مالك أنّ (فِعْلاَنا) مطّردٌ في كلِّ اسمٍ على:

١ - (فُعَال) نحو: غُرَا ب وغِرْبان، وغُلاَم وغِلْمان.

٢ - (فُعَل) نحو: صُرَد وصِرْدان، وجُرَذ وجِرْذان.

٣ - (فُعْل) – واويّ العين – نحو: عُود وعِيدان، وحُوت وحِيتان.

٤ - (فَعَل) – واويّ العين – نحو: جَار وجِيران، وقَاع وقِيعان(١٤٩).

الموقف الثاني:

اختلف رأي ابن مالك في (فَعَل) هل يُجمع على (فِعْلاَن) مطلقاً؟ أي: معتل العين بالواو، نحو: جَار، وقاع، أو صحيحها، نحو: خَرَب، وأَخٍ، وفَتَى.

قلت: صرّح ابن مالك في كُتبه بأنّ (فَعَلاً) إذا كان واويّ العين، نحو: (جار، وقا ع) يطّرد جمعه على (فِعْلاَن).

أمّا إذا كان (فَعَل) صحيح العين، نحو: خَرَب، وأَخٍ، وفَتَى، فظاهر كلامه في شرح الكافية أنّه لايطّرد فيه، فقال: (وقد يُجمع عليه (فَعَل) صحيح العين، كخَرَب وخِرْبان، وأَخٍ وإِخْوان؛ والخَرَبُ: ذَكَر الحُبَارى)(١٥٠).

وهو مذهبه في الألفيّة؛ إذ حكم عليه بالقلّة، فقال(١٥١):

وشَاعَ في حُوتٍ وقَاعٍ مَعَ ما ضَاهَاهُما؛ وقَلَّ في غَيرِهِمَا

---

(149) ينظر الكتـــاب ٣/٥٧٤، ٥٩٠، ٥٩٣، ٦٠٣، والتسهيـــل ٢٧٦، وشرح العمدة ٩٣٠، وشرح الكافية الشافية ١٨٥٧، والارتشاف١/٤٤٥، وتوضيح المقاصد٥/٦٠، والمساعد ٣/٤٤٧، وابن الناظم ٧٧٧، وشفاء العليل ٣/١٠٤٢، والهمع ٢/١٧٨.

(150) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨٥٨.

(151) ينظر الألفيّة ٧٢، وانظر ابن الناظم ٧٧٧، وتوضيح المقاصد ٥/٦٠، وأوضح المسالك ٣/٢٦٥،وابن عقيل ٤/١٢٨،والمكوديّ ٢٠٣، والأشموني ٤/١٣٨، والتصريح ٢/٣١١.

أمّا في التسهيل، وشرح العمدة فقد صرّح باطراده في النوعين، أعني: فيما عينه واو، أو صحيحة، فقال في التسهيل: (ومنها "فِعْلان" لاسم على "فُعَل" أو "فُعَال" أو "فَعَل" مطلقاً، أو "فُعْل" واويّ العين)(١٥٢).

فنلحظ أنّه قيّد "فُعْلا" بواويّ العين، وجعل "فَعَلا" مطلقاً، أي: أنّه يطّرد في النوعين: (واويّ العين، وصحيحها).

وقال في شرح العمدة: (ومنها "فِعْلان": وهو مقيسٌ في كلّ اسم على ...، أو على "فَعَل": كــ"أخٍ وإِخْوان، وخَرَب وخِرْبان، وجَارٍ وجِيران")(١٥٣).

أقول: اعلم أنّ ماذهب إليه ابن مالك في شرح الكافية الشافية، والألفيّة من أنّ جمع (فَعَل) على (فِعْلان) إذا كان صحيح العين، نحو (خَرَب) قليلٌ يُحفظ ولا يُقاس عليه، هو مذهب طائفة من النّحويّين المتأخرين(١٥٤).

والصحيح أنّ (فَعَلا) يُجمع على (فِعْلان) قياساً، سواء أكان واويّ العين، نحو: قاع، وجار، ونار، أم كان صحيح العين، نحو: خَرَب، وأَخٍ، وفَتَى؟

فيقال فيها: قِيعان، وجِيران، ونِيران، وخِرْبان، وإِخْوان، وفِتْيان، وهذا قول سيبويه ومن تبعه على ذلك من النّحويّين، وهو مذهب ابن مالك في التسهيل وشرح العمدة، قال سيبويه: (وأمّا ماكان (فَعَلا) فإنّه يُكسّر على (أَفْعال) إذا أردت بناء أدنى العدد، وذلك نحو: قاع وأَقْواعٍ، وتاج وأَتْواجٍ، وجار وأَجْوارٍ؛ وإذا أردت بناء أكثر العدد كسرته على (فِعْلانٍ)، وذلك نحو: جِيران، وقِيعان، وتِيجان، وساج وسِيجان؛ ونظير ذلك من غير المعتل: شَبَث وشِبْثان، وخِرْبان، ومثلُه: فتىً وفِتْيان).

---

(152) ينظر التسهيل ٢٧٦، وانظر المساعد ٣/٤٤٧.

(153) ينظر شرح العمدة ٩٣١.

(154) ينظر مصادر هامش (١٥١).

وقال في موضع آخر: (وزعم يونس أنّهم يقولون: أَخٌ وآخاءٌ؛ وقالوا: إِخْوان، كما قالوا: خَرَب وخِرْبان، والخَرَبُ: ذكر الحُبارَى)(١٥٥).

الموقف الثالث:

ذهب ابن مالك في التسهيل إلى أنّ (فِعْلاَنا) يطّرد في أربعة أوزانٍ، هي: (اسمٌ على فُعَال، أو فُعَل، أو فُعْل – واويّ العين -، أو فَعَل مطلقاً)، وماعدا ذلك من الأوزان يُحفظ ولا يُقاس عليها، فقال: (ويُحفظ في اسم على (فِعْل) أو (فِعَال) أو (فَعَال) أو (فَعُول) أو (فَعِيل) أو (فَاعِل) أو (فِعْلة) أو (فَعْل) أو "فَعَلَة")(١٥٦).

وهو مذهبه – أيضاً – في الألفيّة، إذْ أشار إليه بقوله: (وقَلَّ في غَيرهِمَا)(١٥٧).

أمّا في شرح الكافية، وشرح العمدة فصرّح فيهما بأنّ (فَعُولاً وفَعيلاً) يطّرد جمعهما على (فِعْلاَن)، نحو: خَرُوف وخِرْفان، وقَعُود وقِعْدان؛ وظَليم وظِلْمان، وصَبيّ وصِبْيان(١٥٨).

وبقية الأوزان صرّح في شرح الكافية بأنّها – أيضاً – تُجمع على (فِعْلاَن)، نحو: قِنْو وقِنْوان، وصِوَار وصِيرَان، وغَزَال وغِزْلان، وحَائِط وحِيْطَان، ونِسْوة ونِسْوان، وعَبْد وعِبْدَان، وقَضَفَة وقِضْفان؛ وزاد في شرح الكافية (فُعْلَة)، نحو: بُرْكَة وبِرْكَان(١٥٩).

أقول: أمّا مايتعلق بـــ(فَعُول) نحو: خَرُوف؛ و(فَعيل) نحو: ظَلِيم، فقد ذكر سيبويه أنّ جمع (ظَليم) على (ظِلْمان) قليلٌ؛ وأنّ جمعَ (خَرُوف) على (خِرْفان) قياسيٌّ، وهو مذهب جمهور النّحويّين.

---

(155) ينظـــر الكتـــاب ٣/٥٧٠، ٥٩٠، ٥٩٧، وانظـــر المقتضب ٢/١٩٨، والأصـــول ٢/٤٣٥، والتكملة ٤٠٢، ٤٠٦، والتبصـــرة والتذكـــرة ٢/٦٤٦، و شـــرح الجُمل ٢/٥١٥، وشرح الشافية ٢/٩٧، والارتشاف ١/٤٤٦، والمساعد ٣/٤٤٧، وشفاء العليل ٣/١٠٤٢، والهمع ٢/١٧٨.

(156) ينظر التسهيل ٢٧٦.

(157) ينظر الألفيّة ٧٢، وانظر مصادر هامش (١٥١).

(158) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨٥٨، وشرح العمدة ٩٣٠، ٩٣١.

(159) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨٥٨، ١٨٥٩.

وفيه أنّ ابن مالك وافق النّحويّين في شرح الكافية، والعمدة في (فعُول)، وخالفهم في (فَعِيل) حيث جعل جمعه على (فِعلان) قياسيّاً ،وفي التسهيل جعلهما محفوظين، فوافق مذهب الجمهور في (فَعيل)، وخالفهم في (فَعول)(١٦٠).

وأمّا ماصرّح به ابن مالك في شرح الكافية الشافية باطّراد (فِعْلان) في بقية الأوزان، مع حكمه عليها في التسهيل بأنّها تُحفظ ولا يُقاس عليها، كما هو مُبيَّن سابقاً.

فأقول: ذكر سيبويه أنّها تجمع على (فِعْلانٍ) وهو مذهب المبرد، وابن السراج، والفارسيّ، والصيمريّ، وغيرهم من النّحويّين، وهو مذهب ابن مالك في شرح الكافية الشافية(١٦١).

وأمّا النّحويون المتأخرون فقد اختاروا مذهب ابن مالك في التسهيل، والألفيّة، وهو أنّ (فَعُولاً، وفَعِيلاً) وبقيةَ الأوزان لاتجمع على (فِعْلانٍ)، وما ورد منها يُحفظ ولا يُقاس عليه، **والصحيح** مابيّنته آنفاً(١٦٢).

---

(160) ينظر الكتاب ٣/٦٠٤، ٦٠٨، والمقتضب ٢/٢٠٨، والأصول ٣/٦، ٨، والتكملة ٤٣٧، ٤٣٩، والتبصرة والتذكرة ٢/٦٦٠، ٦٦٤، وابن يعيش ٥/٥٣، وشـــرح الجُمل ٢/٥٣٠، وشرح الشافية ٢/١٣١، وشرح المقدمة الجزولية ٣/١١٢٩، ١١٣٠.

(161) ينظر في هذه الأوزان الكتاب ٣/٥٧٦، ٥٩٣، ٦٠٣، ٦١٤، ٦٤٣، وهذه الأوزان موجودة في المصادر السابقة في هامش (١٦٠).

(162) ينظر ابن الناظم ٧٧٧، والارتشاف ١/٤٤٦، وتوضيح المقاصد ٥/٦٠، وأوضح المسالك ٣/٢٦٥، والمساعد ٣/٤٤٧، وشفاء العليل ٣/١٠٤٢، والمكوديّ ٢٠٣، والتصريح ٢/٣١١، والهمع ٢/١٧٨، والأشموني ٤/١٣٨.

المسألة الرابعة عشرة: الخلاف في جمع (فِعْل) نحو: ذِئب، على (فُعْلاَن).

(فُعْلاَن) من أوزان جمع الكثرة، وهو مقيسٌ في كلِّ اسمٍ على:(١٦٣)

١- (فَعِيل) نحو: قَضِيب وقُضْبان، وكَثِيب وكُثْبان، وغَدِير وغُدْران.

٢- (فَعَل) صحيح العين، نحو: حَمَل وحُمْلان، وذَكَر وذُكْران، وجَذَع وجُذْعان.

٣- (فَعْل) نحو: ظَهْر وظُهْران، وبَطْن وبُطْنان، وعَبْد وعُبْدان.

٤- (فِعْل) نحو: ذِئْب وذُؤْبان.

وفي المسألة وقفتان:

أولاهما: صرّح ابن مالك في التسهيل بأنّ (فِعْلاً) نحو: ذِئْب، يُجمع على (فُعْلان) قياساً، فتقول: ذِئْب وذُؤْبان، فقال: (ومنها "فُعْلان": لاسم على "فَعِيل" أو "فَعَل" صحيح العين، أو "فَعْل" أو "فِعْل")(١٦٤).

وفي شرح الكافية قال: إنّ (فُعْلانا) قليلٌ في (فِعْل)(١٦٥)، أي: شاذّ، وهو ظاهر كلامه في الألفيّة، وشرح العمدة؛ لأنّه ذكر المطّرد، ولم يذكر منه (فِعْلا)(١٦٦).

والرّاجح هو ماذهب إليه ابن مالك في التسهيل، وهو أنّ (فِعْلا) يجمع على (فُعْلان)، نحو: ذِئْب وذُؤْبان، وهذا مذهب سيبويه ومن تبعه من النُّحاة، قال سيبويه: (وقالوا في الذِّئب ذُؤْبان، جعلوه كثَغْب وثُغْبان)

---

(163) ينظر الكتاب ٣/٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٥، ٦٠٤، والتسهيل ٢٧٦، وشرح العمدة ٩٣١، وشرح الكافية الشافية ١٨٥٩، وابن الناظم ٧٧٨، والارتشاف ١/٤٤٨، وتوضيح المقاصد ٥/٦١، والمساعد ٣/٤٤٩، والتصريح ٢/٣١١، والهمع ٢/١٧٨، والأشموني ٤/١٣٨.

(164) ينظر التسهيل ٢٧٦، والمساعد ٣/٤٤٩، وشفاء العليل ٣/١٠٤٢.

(165) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨٦٠.

(166) ينظر الألفيّة ٧٢، وشرح العمدة ٩٣١، وتوضيح المقاصد ٥/٦٢.

وقال: (وقالوا: صِرمٌ وصُرمان، كما قالوا: ذِئب وذُؤبان)(١٦٧).

الوقفة الثانية: صرّح في التسهيل أنّ (فُعْلانا) يُحفظ في (جَذَع) ولا يُقاس عليه(١٦٨).

أمّا في شرح الكافية، وشرح العمدة، فقد ذكره ابن مالك في الأمثلة القياسيّة التي يُجمع فيها (فَعَل) على (فُعْلان)، فقال في شرح الكافية: (أو على (فَعَل) صحيح العين، كذَكَروذُكْرَان، وجَذَع وجُذْعَان، وحَمَل وحُمْلَان)(١٦٩).

قلت: ماذهب إليه ابن مالك في غير التسهيل هو**الصحيح**، وهوموافق لقول سيبويه ومن ذهب مذهبه،قال سيبويه:(وقالوا:خَصِيٌّ وخِصْيان، شبّهوه بظِلْمان؛ كما قالوا: حُلْقان وجُذْعان، شبّهوه بحُمْلان؛ إذْ كان البناء واحداً)(١٧٠).

وهو مذهب أبي عليّ الفارسيّ(١٧١)، وقول أصحاب اللُّغة، قال الجوهريّ: (الجَذَع قبل الثَنِيّ، والجمع: جُذْعان، وجِذَاع؛ والأنثى جَذَعة، والجمع: جَذَعات. والجَذَع: اسمٌ له في زمنٍ ليس بسنٍّ تَنبت ولا تَسقط)(١٧٢).

ومعنى كلام سيبويه: هو أنّ خِصْيان مثل ظِلْمان جمع: ظَليم في القلة والشذوذ؛ لأنّ سيبويه ذكر في الكتاب أنّ جمع (ظَليم) على ظِلْمان قليلٌ، فمثْلُهُ: خِصْيان.

وأمّا جُذْعان جمع: جَذَع، فهو قياسيٌّ؛ لأنّه شبيهٌ بحُمْلان جمع: حَمَل، وهو ما دلّ عليه كلام سيبويه(١٧٣).

---

(167) ينظر الكتاب ٣/٥٧٥، ٥٧٦، وانظر المقتضب ٢/١٩٥، والأصول ٢/٤٣٦، والتكملة ٤١٠، والتبصرة والتذكرة ٢/٦٤٧، وشرح الجُمل ٢/٥١٧، وابن يعيش ٥/١٩، وشرح الشافية ٢/٩٣، وانظر المصادر السابقة في هامش (١٦٣).

(168) ينظر التسهيل ٢٧٦، وانظر الارتشاف ١/٤٤٩، والمساعد ٣/٤٥٠، وشفاء العليل ٣/١٠٤٢، وتوضيح المقاصد ٥/٦١، والهمع ٢/١٧٨،والأشموني ٤/١٣٨.

(169) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨٥٩، ١٨٦٠، وشرح العمدة ٩٣١.

(170) ينظر الكتاب ٣/٦٣٥.

(171) ينظر التكملة ٤٦٧.

(172) ينظر مادة (جذع) في الصحاح، واللسان، والقاموس.

(173) ينظر الكتاب ٣/٥٧٠، ٦٠٤.

المسألة الخامسة عشرة: مايُجمع على (فُعَلاء) حملاً على (فَعِيلٍ).

من أبنية جمع الكثرة (فُعَلاَء): وهو مقيسٌ فيما كان على (فَعِيل) صفة لمذكّر عاقل، بمعنى (فاعِل)، غير مضاعف، صحيح اللام، دالّ على مَدْح أو ذمٍّ، نحو: ظَرِيف وظُرَفاء، وكَرِيم وكُرَماء، وبَخِيل وبُخَلاء، وسَفِيه وسُفَهاء(١٧٤).

وقد اختلف رأي ابن مالك فيما يُحمل على (فَعيل) ممّا وافقه في المعنى، فذهب في شرح الكافية، وشرح العمدة إلى أنّه يُحمل عليه (فاعِل) إذا دلّ على مدحٍ فقط.

قال في شرح الكافية: (ويكثرُ فيما دلّ على مدحٍ من (فاعِلٍ)، كصالحٍ وصُلَحاء، وعاقِل وعُقَلاء، وشاعِر وشُعَراء).

وقال في شرح العمدة: (وحُمل عليه ماوافقه في المعنى من (فاعلٍ)، صحيح اللام، غيرِ مُضعّفٍ، كـــ"عاقلٍ وعُقَلاء، وصالح وصُلَحاء").

فنلحظ أنّه اقتصر فيهما على (فَاعِلٍ)، وعلى معنى المدح(١٧٥).

أمّا في التسهيل فصرّح أنّه يُحمل على (فَعِيلٍ) مادلّ على حمدٍ أو ذمٍّ من (فَاعِل) أو (فُعَال)، فقال: (وحُمل عليه "خليفة" وما دلّ على سجيّة حمدٍ أو ذمٍّ من "فُعَال" أو "فَاعِل")(١٧٦)، فزاد (فُعَالاً) ولم يقتصر على المدح.

والظاهر من كلامه في شرح الكافية، والعمدة أنّه يطّرد في (فاعِلٍ)، وأنّه في (فُعالٍ) غير مطّرد، وما ورد منه مقصور على السماع، نحو: شُجَاع وشُجَعاء، وبُعَاد وبُعَداء(١٧٧).

---

(174) ينظر الكتاب ٦٣٤/٣، والمقتضب ٢٠٨/٢، والأصول ١٧/٣، والتكملة ٤٦٦، والتبصرة والتذكرة ٦٦١/٢، وابن يعيش ٤٥/٥، وشرح الجُمل ٥٣٣/٢، والتسهيل ٢٧٥، وشرح الكافية الشافية ١٨٦٠، وشرح العمدة ٩٢٩، وشرح الشافية ١٣٧/٢، والارتشاف ٤٤٣/١، وتوضيح المقاصد ٦٢/٥.

(175) ينظر شرح العمدة ٩٢٩، وشرح الكافية الشافية ١٨٦١.

(176) ينظر التسهيل ٢٧٥، وانظر الارتشاف ٤٤٤/١، والمساعد ٤٤٥/٣، والهمع ١٧٨/٢.

(177) ينظر شرح العمدة ٩٢٩، وشرح الكافية الشافية ١٨٦١، والارتشاف ٤٤٣/١، وتوضيح المقاصد ٦٣/٥.

والصحيح أنّه يُحمل على (فَعيل) ليُجمع على (فُعَلاء) مادلَّ على سجيّة مدحٍ أو ذمٍ، من (فَاعِلٍ) أو (فُعَالٍ)، وهذا مذهب سيبويه، ومن تبعه من النّحويّين، وهو مذهب ابن مالكٍ في التسهيل، قال سيبويه في (فَاعِل): (وقد يُكسّر – أي: فَاعِل – على (فُعَلاء)، شُبّه بـ(فَعيل) من الصفات، كما شُبّه في (فُعُل) بـ(فَعُول)، وذلك: شَاعِرٌ وشُعَراءُ، وجَاهِلٌ وجُهَلاء، وعَالِمٌ وعُلَماء، يقولها من لايقول إلاّ عالِمٌ) وقال: (ومِثْلُ شَاعِرٍ وشُعراءَ: صالحٌ وصُلَحاءُ).

وقال في (فُعَال): (و"فُعَالٌ" بمنزلة "فَعيل"؛ لأنّهما أُختان ...، وقالوا: رجلٌ شُجَاعٌ، وقومٌ شُجَعاء، ورجلٌ بُعادٌ، وقومٌ بُعَداءُ)(١٧٨).

---

(178) ينظر الكتاب ٣/٦٣٢، ٦٣٤، وانظر المقتضب ٢/٢١٧، والأصول ٣/١٦، والتكملة ٤٦٤، ٤٦٦، والتبصرة والتذكرة ٢/٦٦٩، وابن يعيش ٥/٤٧، ٥٤، وشرح الجُمل ٢/٥٣٨، وشرح الشافية ٢/١٥٧، ١٣٦، والارتشاف ١/٤٤٤، والمساعد ٣/٤٤٥، والهمع ٢/١٧٨.

المسألة السادسة عشرة: مايطّرد جمعه على (فَوَاعِل).

اختلف رأي ابن مالك في الأنواع التي يطّرد جمعها على (فَوَاعِل) للكثرة، فذهب في شرح العمدة إلى أنّ (فَوَاعِل) يطّرد في ستة أنواعٍ؛ وزاد في التسهيل، والألفيّة نوعاً سابعاً، وهو (فَوْعَل) نحو: جَوْهَر وجَوَاهِر؛ وزاد في شرح الكافية نوعاً ثامناً، وهو (فَوْعَلَة) نحو: صَوْمَعَة وصَوامِع(١٧٩).

وخلاصة المسألة أنّ الأنواع التي يطّرد جمعها على (فَوَاعِل) ثمانية(١٨٠):

أولها: (فَوْعَل) نحو: جَوْهَر وجَواهِر، وكَوْثَر وكَواثِر.

ثانيها: (فَوْعَلَة) نحو: صَوْمَعَة وصَوامِع، وزَوْبَعَة وزَوابِع.

ثالثها: (فاعَل) اسماً، نحو: خاتَم وخَواتِم، وطابَع وطَوابِع.

رابعها: (فاعِلاَء) اسماً، نحو: قاصِعَاء وقَواصِع، وراهِطَاء ورَواهِط.

خامسها: (فاعِل) اسما، نحو: حاتِم وحَواتِم، وكاهِل وكَواهِل.

سادسها: (فاعِل) صفة مؤنث عاقل، نحو: حائِض وحَوائِض، وطالِق وطَوالِق.

سابعها: (فاعِل) صفة مذكر غير عاقل، نحو: نجوم طَوالِع، وجبال شَوامِخ.

ثامنها: (فاعِلة) اسماً أو صفة، نحو: فاطِمة وفَواطِم، وضارِبة وضَوارِب.

أقول: اعلم أنّ ابن مالك جعل (فَواعِل) – في التسهيل، والألفيّة – يطّرد في سبعة أوزان، وهو مذهب جمهور النُّحاة، إلاّ أنّه في شرح الكافية الشافية زاد نوعاً ثامناً يطّرد فيه (فَواعِل)، وهو (فَوْعَلة) نحو: صَوْمَعَة وصَوامِع، وأغلب النّحويّين لم ينصّوا على أنّه يُجمع على (فَواعِل)، وقد نصّ سيبويه عليه في مَعْرِض حديثه عن جمع ماكان من الأعجميّة على أربعة أحرفٍ، فقال: (زعم الخليل أنّهم يُلحقون جمعه الهاء إلاّ قليلاً، وكذلك وجدوا أكثره فيما

---

(179) ينظر شرح العمدة ٩٣٥، والتسهيل ٢٧٦، والألفيّة ٧٢، وشرح الكافية الشافية ١٨٦٤.

(180) ينظر الكتاب ٣/٦١٣، ٦١٤، ٦١٨، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٣٢، ٦٣٣، وابن الناظم ٧٧٩، والارتشاف ١/٤٤٩، وتوضيح المقاصد ٥/٦٤، وأوضح المسالك ٣/٢٦٦، والمساعد ٣/٤٥٠، وشفاء العليل ٣/١٠٤٢، والمكوديّ ٢٠٤، والتصريح ٢/٣١٢، والهمع ٢/١٧٩، والأشموني٤/١٤٠، والنّحو الوافي٤/٦٥٣.

زعم الخليل، وذلك: مَوْزجٌ ومَوازِجة ...، وجَوْربٌ وجَوارِبةٌ؛ وقد قالوا: جَوارِب، وكَيالِج، جعلوها: كالصَّوامِع والكَواكِب).

وقال في موضعٍ آخر: (ومثل ذلك: فَوْعَلت، نحو: حَوْقَلتُ حَوْقَلةً، وصَوْمَعتُ صَوْمَعةً).

وقال: (وفي الصَّوْمعة: صَمعتُ، والصَّوْمَعةُ إنّما هي من الأصْمَع)، وما ذهب إليه سيبويه هو قول اللُّغويّين(١٨١).

---

(181) ينظر الكتاب ٣/٦٢٠، ٤/٢٨٦، ٣١٤، وانظر مادة (صمع) في الصحاح، واللسان، والقاموس.

المسألة السابعة عشرة: الأوزان التي يطّرد جمعها على (فَعَائِل).

من أوزان جمع الكثرة (فَعَائِل) ، وهو يطّرد في كلِّ رباعيٍّ مؤنّثٍ، قبل آخره مَدّة، مختوماً بالتاء أو مجرداً منها.

وقد ذهب ابن مالك في الكافية الشافية وشرحها إلى أنّه يطّرد في عشرة أوزانٍ: منها خمسة بالتاء، وخمسة بلا تاء.

فالتي بالتاء هي: (فَعَالة) نحو: سَحابة وسَحائِب؛ و(فِعالة) نحو: رِسالة ورَسائِل؛ و(فُعالة) نحو: ذُؤابة وذَوائِب؛ و(فَعولة) نحو: حَمولة وحَمائِل؛ و(فَعيلة) نحو: صَحيفة وصَحائِف.

والتي بلا تاءٍ هي: (فَعَال) نحو: شَمال وشَمائِل – ريح تهب من ناحية القطب-؛ و(فِعَال) نحو: شِمال وشَمائِل – مقابل اليمين -؛ و(فُعال) نحو: عُقاب وعَقائِب؛ و(فَعُول) نحو: عَجُوز وعَجائِز؛ و(فَعيل) نحو: سعيد – علم امرأة – وسَعائِد(١٨٢).

وهو – أيضاً - مذهبه في الألفيّة، فقال:(١٨٣).

وَبـــ(فَعائِل) اجْمَعْنَ (فَعالَهْ)   وشِبْهَهُ ذَاتاءٍ، أَوْ مُزَالَهْ

أمّا في التسهيل فقد ذهب إلى أنّه يطّرد في الخمسة الأوزان المختومة بالتاء، فإنْ تجردْن من التاء وجُمْعِن على (فَعَائِل) حُفظ في جميعهنّ، وأحقهنّ به (فَعُول)، ولا يُقاس فيهنّ حينئذٍ(١٨٤)، وأما (فَعِيلة) فلم يذكره في التسهيل في المجرد من التّاء؛ لأنّ تجرد التاء من (فَعيلة) عزيزٌ، ولا يكاد يعثر عليه، لذلك قال ابن مالك: (وأمّا "فَعائِل" جمع "فَعيل" من هذا القبيل فلم يأت في اسم جنس – فيما أعلم -،

---

(182) ينظر الكتاب ٣/٦١٠-٦١١، ٦٠٦، ٦٠٨، ٦٣٦، ٦٣٧، وشرح الجُمل ٢/٥٣٠-٥٣٤، وابن يعيش ٥/٤٤، ٤٧-٥١، ٦٢، وشرح الكافية الشافية ١٨٦٦، وابن الناظم ٧٨٠، والارتشاف ١/٤٥٤، والمساعد ٣/٤٥٦، وشفاء العليل ٣/١٠٤٤، والهمع ٢/١٧٩، والنّحو الوافي ٤/٦٥٥.

(183) ينظر الألفيّة ٧٢، وانظر أوضح المسالك ٣/٢٦٧، وابن عقيل ٤/١٣٢، وتوضح المقاصد ٥/٦٦، والمكوديّ ٢٠٤، والتصريح ٢/٢١٣، والأشموني ٤/١٤١.

(184) ينظر التسهيل ٢٧٧، ٢٧٨،والارتشاف ١/٤٥٥، والمساعد ٣/٤٥٨، والهمع ٢/١٧٩.

لكنّه بمقتضى القياس [يكون] لعلم مؤنث، كـ(سَعائد) جمع (سَعيد) – علم امرأة -)(١٨٥).

وقريبٌ منه ماذكره في شرح العمدة، فإنّه مثّل للمختوم بالتاء، و لم يُمثّل للمجرد منها إلاّ لـ(فَعُولٍ)؛ لأنّ جمعَه على (فَعائِل) كثيرٌ.

وزاد في شرح العمدة أنّ (فَعيلة) يطّرد جمعها على (فَعائِل) اسماً كانت أو صفةً؛ واشترط في (فَعُولة) أن تكون بمعنى (مَفْعولة)، نحو: رَكُوبة ورَكائِب، وحَلُوبة وحَلائِب(١٨٦).

أقول: ذهب ابن مالك في التسهيل إلى أنّ (فَعائِل) يطّرد في الأوزان الخمسة المختومة بالتاء، وهي: (فَعِيلة، وفَعولة، وفَعالة، وفِعالة، وفُعالة)، واشترط فيها أن تكون أسماءً، ماعدا (فَعيلة) فشرط فيها ألاّ تكون بمعنى (مفعولة)، نحو: جريحة، وقتيلة، فلا تُجمع على (فَعائِل)، فإذا توفر في (فَعيلة) الشرط السابق وهو أن تُختم بالتاء، جُمعت على (فَعائِل) سواء أكانت اسماً، نحو: صحيفة، أم صفة، نحو: ظريفة؟

أمّا أخواتها إذا كنّ صفات فلا يُجمعْن على (فَعائِل)؛ لأنّه قيّدهنّ بالاسميّة.

-أيضاً- اشترط في (فَعولةٍ، وفَعالة، وفِعالة، وفُعالة) عدم خلوهنّ من التاء، فإن خلَوْن منها مع انتفاء التذكير، حُفظ فيهنّ (فَعائِل)، وتابعه في ذلك أبوحيّان، والسيوطيّ(١٨٧).

والرّاجح أنّه يجوز جمع الأوزان العشرة على (فَعائِل)، سواءٌكنّ أسماءً أو صفاتٍ، وسواءٌ كنّ مؤنثةً بالتاء، أو مجردةً منها، وهذا مذهب

---

(185) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨٦٦؛ وانظر ابن الناظم ٧٨٠.

(186) ينظر شرح العمدة ٩٣٦، ٩٣٧.

(187) ينظر مصادر هامش (١٨٤).

سيبويه ومن ذهب مذهبه، وهو قول ابن مالك في شرح الكافية الشافية(١٨٨).

تنبيهٌ : زاد في التسهيل فيما يُجمع على (فَعائِل) بعض الأسماء، فقال: (ولنحو: شَمْأل، وجُرَائِض، وقَرِيثاء، وبَرَاكاء، وجَلُولاء، وحُبَارَى، وحَزَابِيَة، إن حُذف مازيد بعد لاميهما)(١٨٩)، يعني: حُبارَى وحَزابيَة.

فتقول في جمعها: شَمائِل،وجَرَائِض، وقَرَائِث، وبَرَائِك،وجَلائِل،وحَبائِر، وحَزائِب.

قلت:وهو مذهب النّحويّين المتأخرين كالرضيّ، وأبي حيّان، والمراديّ، والسيوطيّ، وغيرهم، قال الرضيّ: (وكذا: قَرائِث، وبَرائِك، وجَلائِل، في قَريثاء، وبَرَاكاء، وجَلُولاء)(١٩٠).

---

(188) ينظر الأصول ٣/١٠، ١٧-١٩، والتكملة ٤٤١، ٤٤٢، ٤٦٧، ٤٦٩، والتبصرة والتذكرة ٢/٦٦٢، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، وشرح الشافية ٢/١٢٨، ١٣٣-١٣٤، ١٥١؛ وانظر – أيضاً – المصادر السابقة في هامش (١٨٢، ١٨٣).

(189) ينظر التسهيل ٢٧٧، ٢٧٨.

(190) ينظر شرح الشافية ٢/١٦٥، وانظر الارتشاف١/٤٥٥، وتوضيح المقاصد ٥/٦٨، والمساعد ٣/٤٥٧، وشفاء العليل ٣/١٠٤٥، والهمع ٢/١٧٩، والأشموني ٤/١٤٢.

المسألةالثامنة عشرة: هل يشترك (فَعَالَى وفَعَالِى) في عَذْرَاء؟

من أمثلة جمع التكسير للكثرة (فَعَالَى) و(فَعَالِى)، وهما وزنان يشتركان في أنواعٍ،وينفرد كلٌّ منهما عن الآخر بأنواعٍ.

أمّا الأنواع التي يشتركان فيها، فهي:(١٩١).

الأول: (فَعْلاء) اسماً، نحو: صحراء وصَحارٍ وصَحارَى.

الثاني: (فِعْلَى) اسماً، ألفه للإلحاق، نحو: ذِفْرى وذَفارٍ وذَفارَى.

الثالث: (فَعْلَى) اسماً، ألفه للإلحاق، نحو: عَلْقَى وعَلاقٍ وعَلاقَى.

الرابع: (فُعْلَى) وصفاً لأنثى غير أفعل، نحو: حُبْلَى وحَبالٍ وحَبالَى.

الخامس: (فَعْلاء) صفةً لأنثى لامذكر لها، نحو، عَذْرَاء وعَذارٍ وعَذارَى.

والنوع الأخير وهو (فَعْلاء) صفة لأنثى لا مذكر لها، نحو: عَذْراء، محلُّ خلاف في آراء ابن مالك، فذهب في التسهيل إلى أنّه يُجمع على (فَعَالِى) قياساً، وأمّا جمعه على (فَعَالَى) فيُحفظ وغير مقيسٍ(١٩٢)، وهو مذهبه في شرح العمدة، فإنّه لم يذكره ضمن المواضع التي يشترك فيها الوزنان(١٩٣).

أمّا في شرح الكافية فقد ذهب إلى أنّه مقيسٌ في نحو: عَذْراء، كما أنّه مقيسٌ في نحو: صَحْراء، فقال: (ولك في جمع: صَحْراء، وعَذْراء، أن تقول: صَحارٍ، وعَذارٍ، وصَحارَى، وعَذارَى؛ وكذلك ما أشبههما)(١٩٤)، ويؤيّد ذلك قوله في الألفيّة:(١٩٥).

---

(191) ينظر الكتاب ٣/٦٠٩، والأصول ٣/٩، والتبصرة والتذكرة ٢/٦٧٤، وشرح الجُمل ٢/٥٣٥، ٥٣٦، وشرح الكافية الشافية ١٨٦٨، والتسهيل ٢٧٦، ٢٧٧، والارتشاف ١/٤٥١، ٤٥٣، والمساعد ٣/٤٥٢، وتوضح المقاصد ٥/٦٨، وابن يعيش ٥/٥٨، ٥٩، والهمع ٢/١٧٩، والنّحو الوافي ٤/٦٥٦، ٦٥٧.

(192) ينظر التسهيل ٢٧٦، ٢٧٧، والارتشاف١/٤٥٢، ٤٥٣، وشفاء العليل٣/١٠٤٣.

(193) ينظر شرح العمدة ٩٣٥، ٩٣٦.

(194) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨٦٨.

(195) ينظر الألفيّة ٧٢، وانظر ابن الناظم ٧٨١، وتوضيح المقاصد ٥/٦٩، وابن عقيل ٤/١٣٢، وضياء المسالك ٤/٢٠٩، ٢١٠، والمكوديّ ٢٠٥، والتصريح ٢/٣١٤، والأشموني ٤/١٤٣.

وَبِالفَعَالِي والْفَعَالَى جُمِعَا   صَحْراءُ وَالْعَذْراءُ، وَالْقَيْسَ اتْبَعَا

فظاهر قوله: (وَالقَيْسَ اتْبعَا) أنه سَوّى بين (فَعَالِي) و(فَعَالَى)، وأنّهما مقيسان في نحو: صَحْراء، وعَذْراء؛ ويؤيّده قوله في شرح الكافية: (وكذلك ماأشبههما).

والرّاجح أنّه يطّرد جمع (عَذْراء) على (فَعَالَى) و(فَعَالِي) مثل: (صَحْراء)، وهذا مذهب سيبويه ومن وافقه من جمهور النّحويّين، وهو مذهب ابن مالك في شرح الكافية الشافية، والألفيّة، قال سيبويه: (وأمّا ماكان على أربعة أحرف وكان آخره ألف التأنيث، فإن أردت أن تكسّره فإنّك تحذف الزيادة التي هي للتأنيث، ويُبنى على (فَعَالَى)، وتُبدل من الياء الألف، وذلك نحو قولك في حُبْلى: حَبالَى، وفي ذِفْرى ذَفارَى، وقال بعضهم: ذِفْرى وذَفارٍ، ولم ينوّنوا ذِفْرى؛ وكذلك ماكانت الألفان في آخره للتأنيث، وذلك قولك: صَحْراء وصَحَارَى، وعَذْراء وعَذَارَى؛ وقد قالوا: صَحَارٍ، وعَذَارٍ)(١٩٦).

وهو – أيضاً – مذهب أبي عليّ الفارسيّ، فقال: (وما كانت العلامة فيه خامسة، فنحو: صَحْراء وعَذْراء، قالوا في التكسير له: صَحَارَى وعَذارَى؛ وقالوا : صَحَارٍ وعَذَارٍ، وصَحَارَى مغيّرةٌ عنه، وحذفوا الياء التي تكون بدلاً من الألف وإن كانت رابعة؛ ليكون آخر صَحارَى كآخر حَبالَى، وكان هذا في تكسير صَحْراء أوْلَى)(١٩٧).

---

(196) ينظر الكتاب ٣/٦٠٩.

(197) ينظر التكملة ٤٤٦، وابن يعيش ٥/٥٨، ٥٩، وشرح الشافية ٢/١٦٣؛ وانظر المصادر السابقة في هامش (١٩٥).

المسألة التاسعة عشرة: مايطّرد جمعه على (فَعَالِيّ).

من أبنية جمع الكثرة (فَعَالِيّ): ذهب ابن مالك إلى أنّه يطّرد في كلِّ ثلاثيٍّ ساكن العين، آخره ياءٌ مشدّدة زائدة، لغير نسب متجدّد، نحو: كُرْسيّ وكَرَاسِيّ.

قال في شرح الكافية: (ويقال في (كُرْسيّ، وبُرْديّ): كَرَاسِيّ وبَرَادِيّ، وكذلك ما أشبهَهُما في عدّة الحروف، وتأخر ياءٍ مشدّدة زائدة، لغير نسبٍ متجدّد.

وعلامة النّسب المتجدّد: جوازُ سقوط الياء، وبقاءُ الدلالة على معنًى مشعور به قبل سقوط الياء، بخلاف: كُرْسيّ، وبُرْديّ)(١٩٨).

وقال في الألفيّة:(١٩٩)

وَاجْعَلْ (فَعَالِيّ) لغَيْرِ ذي نَسَبْ   جُدِّدَ كَالكُرْسيِّ تَتْبَعِ العَرَبْ

وفي المسألة وقفتان :

الأولى: زاد ابن مالك في شرح الكافية الشافية الياء التي في الأصل للنّسب الحقيقيِّ، ثمّ أُهملت لكثرة الاستعمال، حتى صار النّسب منسيّا، أو كالمنسيّ، فقال: (وقد تكون الياء في الأصل للنّسب الحقيقيِّ، ثم يكثرُ استعمال ماهي فيه حتى يصير النّسب منسيّا أو كالمنسيّ، فيُعامل الاسم معاملة ماليس منسوباً، كقولهم: مَهْريّ، ومَهَارِيّ، ومَهَارٍ، ومَهَارَى)(٢٠٠).

أقول: اعلم أنّ مازاده ابن مالك في شرح الكافية الشافية، هو مذهب جماعة من النّحويّين، أجازوا جمع (مَهْريٍّ) على (مَهَارِيّ)، فيُعاملون الاسم الذي

---

(198) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨٦٩، وانظر التسهيل ٢٧٧، والتكملة ٤٥٧، وشرح الشافية ٢/١٦٢، ١٦٤، والارتشاف ١/٤٥٤، والهمع ١/١٧٩،والنّحو الوافي ٤/٦٥٨.

(199) ينظر الألفيّة ٧٢، وابن الناظم ٧٨١، وتوضيح المقاصد ٥/٧١،وأوضح المسالك ٣/٢٦٨، وابن عقيل ٤/١٣٣، والمكوديّ ٢٠٥، والتصريح ٢/٣١٤، والأشموني ٤/١٤٤.

(200) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨٧٠.

فيه الياء أصلاً للنسب الحقيقيّ معاملة مافيه الياء لغير النّسب، ككُرْسيّ، والذي دعاهم لذلك هو كثْرةُ استعمال ماهي فيه حتى يصير النّسب منسيّا أو كالمنسيّ(٢٠١).

الثانية: ذهب ابن مالك في التسهيل إلى أنّ هذا الجمع يطّرد في نحو: عِلْبَاء، وقُوَبَاء، وحَوْلَايا، فيقال في جمعها: عَلابِيّ، وقَوابِيّ، وحَوالِيّ؛ وذهب إلى أنّه يُحفظ في نحو: صَحْراء، وعَذْراء، وإِنْسَان، وظِرْبَان(٢٠٢).

وقد تابعه في ذلك جمْعٌ من النّحويّين المتأخرين.

---

(201) ينظر التكملة ٤٥٧، وشرح الشافية ٢/١٦٤، وتوضيح المقاصد ٥/٧١، والمكوديّ ٢٠٥، والمساعد ٣/٤٥٥، والأشموني ٤/١٤٥، والنّحو الوافي ٤/٦٥٩.

(202) ينظر التسهيل ٢٧٧، والارتشاف ١/٤٥٤، والمساعد ٣/٤٥٦، وشفاء العليل ٣/١٠٤٤، والهمع ٢/١٧٩.

الخاتمـــــة

أحمدُ الله على التيسير، وأُصلّي وأُسلّم على الهادي البشير النذير، وبعد:

يطيب لي في ختام هذا البحث أن أُورد خُلاصةً موجزةً للنتائج التي توصّلت إليها، **فأقول:**

أولاً- اختلاف الرأي أو تعدده ظاهرةٌ برزت لدى كثير من العلماء، ومنهم النُّحاة، ولم تكن مقصورةً على المتأخرين بل وُجدت عند المتقدمين كأمثال: الخليل، ويونس، وسيبويه، والمازنيّ، والأخفش الأوسط، والمبرد، وابن السراج، والفارسيّ، وابن جني، وغيرهم، ومن المتأخرين كأمثال: الزمخشريّ، والشلوبين، وابن الحاجب، وابن مالك، وأبي حيّان، والمراديّ، وابن هشام الأنصاريّ، وابن عقيل، وغيرهم.

ثانياً- تعدد آراء ابن مالك في المسألة الواحدة مردّه أنّه عالمٌ مجتهدٌ، كثيرُ الاطلاع على كُتب اللُّغة، والنّحو، وكلام العرب (شعراً ونثراً)، فقد يكون له نظرٌ في وقتٍ لايرتضيه في وقتٍ آخرَ، وبهذا يكون له في المسألة الواحدة قولان أو أكثر.

ثالثاً- قول ابن مالك: قلّ، يُحفظ، نَدَرَ، وماشتق منها كُلّها أحكامٌ مترادفةٌ بمعنى: الشاذ.

وقوله: يكثر، يلزم، يطّرد، غَلَب، وما أخذ منها، جميعها بمعنى: القياس.

رابعاً- الرّاجح – وهو مذهب سيبويه وأكثر النّحويّين، وهو مذهب ابن مالك في شرح الكافية – أنّ (فُلْكاً، ودِلاَصاً) ونحوهما، جموعُ تكسير، لا أسماء جمع، وهو قول الجرميّ، وقد ذهب اليه ابن مالك في التسهيل، وانتصر له ابن عقيل والسيوطيّ.

خامساً- جعل ابن مالك في التسهيل مايُجمع قياسيّا على (أَفْعالٍ) ثمانية أوزانٍ، وفي شرح الكافية، والعمدة جعلها تسعة أوزانٍ، فزاد (فُعَلا)، وهو **الراجح.**

سادساً- ذهب ابن مالك في التسهيل إلى أنّ جمع (فَعَلٍ) – إذا كان أجوفا، نحو: تاج، وباع، وخال – على (أَفْعالٍ) قليلٌ، أي شاذٌّ، وفي غيره أطلق بجواز جمعه على (أَفْعالٍ)، وهو **الصحيح**؛ لأنّه مذهب جمهور النُّحاة.

سابعاً- جمع (فَلُوّ، وعَدُوّ) – معتل اللام بالواو – على (أَفْعالٍ)، ذهب ابن مالك في شرح الكافية الشافية إلى أنّه شاذٌّ ، وفي التسهيل جعله قياسيّاً، وهو **الرّاجح**؛ لأنّه مذهب سيبويه ومن تابعه من النّحويّين.

ثامناً- قال الجمهور إنّ جمع (فَعْلٍ) كفَرْخٍ، اسماً، ثلاثياً، صحيح العين، مع سكونها على (أَفْعالٍ) شاذٌّ لاينقاس عليه، وهو مذهب ابن مالك في التسهيل.

والرّاجح أنّه ينقاس جمعه على (أَفْعالٍ)، وهو مذهب ابن مالك في شرح الكافية الشافية، واستحسنه جَمْعٌ من النّحويّين، وأقرّه المجمع اللّغويّ القاهريّ؛ لكثرة ماسُمع من ذلك.

تاسعاً- ذهب سيبويه وجمهور النّحويّين إلى أنّ (فَعْلاً) فيما فاؤه واوٌ أو همزةٌ، نحو: وَقْتٍ، وأَنْفٍ لايُجمع على (أَفْعالٍ) قياساً، وهو اختيار ابن مالك في التسهيل.

أما في شرح الكافية الشافية – وهو **الراجح** – فذهب إلى أنّه ينقاس، وهو قول الفرّاء ومن ذهب مذهبه من النّحويّين المتأخرين، وأقرّه المجمع اللغويّ القاهريّ، وجعل ابن مالك المضاعف، نحو: (جَدٍّ) مثْلَه.

عاشراً- ذهب بعض النّحويّين إلى أنّ (فُعَلا)، نحو: صُرَد، ورُطَب يجمع على (فِعْلان) غالباً، وإذا جُمع على (أَفْعالٍ) فهو شاذٌّ ، وهو مذهب ابن مالك في التسهيل.

والرّاجح أنّه يطّرد جمعه على (أَفْعالٍ، وفِعْلانٍ)، وهو قول سيبويه ومن ذهب مذهبه، وإليه ذهب ابن مالك في غير التسهيل.

الحادي عشر: يرى النُّحاة أنّ (فُعْلا) يطّرد في نوعين، هما (أَفْعَل وفَعْلاء) وصفين متقابلين، نحو: أَحْمَر وحَمْراء ؛ أو منفردين لمانعٍ في الخِلْقة، نحو: أَعْزَل، ورَتْقاء.

وزاد ابن مالك في شرح الكافية نوعاً ثالثاً وهو (أَفْعَل وفَعْلاء) وصفين منفردين لمانعٍ في الاستعمال، نحو: آلَى، وعَجْزاء؛ أمّا في التسهيل فقد جعله محفوظاً، **والصحيح** جواز جمعه على (فُعْلٍ)، وهو قول أهل اللُّغة، وجَمْعٍ من النّحويّين.

الثاني عشر: ذهب بعض النُّحاة أنّ (فُعَالاً)، نحو: كُرَاع، لايُجمع على (فُعُل)، وهو مذهب ابن مالك في التسهيل ،وشرح العمدة.

والرّاجح وهو مذهب سيبويه والجمهور، أنّه يطّرد جمعه على (فُعُل) مثل أخويه: (فَعال وفِعال) نحو: قَذال، وذِراع، وهذا مذهب ابن مالك في شرح الكافية الشافية، والألفيّة.

الثالث عشر: اقتصر ابن مالك في شرح الكافية، والعمدة على أنّ (فُعَلا) يطّرد في نوعين، هما: (فُعْلة) اسماً، نحو: غُرْفة؛ و(فُعْلى) صفة مقابل (أَفْعل)، نحو: كُبْرى، وحكم بالشذوذ فيما سوى ذلك.

أما في التسهيل فزاد نوعاً ثالثاً، وهو (فُعُلة)، نحو: جُمُعة، **والصحيح** أنّه ينقاس جمعه على (فُعَل)، وهو قول اللُّغويّين، ومذهب النّحويّين المتأخرين.

الرابع عشر: (فِعَلٌ) مقيس في كلّ اسم على (فِعْلة)، نحو: كِسْرة، وهو مذهب الجمهور، وأجاز الفرّاء إجراء (فِعْلى)، نحو: ذِكْرى، مُجرى (فِعْلة)، وخالفه الجمهور وابن مالك في التسهيل، ثم وافقه في شرح الكافية الشافية، وهو **الصحيح.**

الخامس عشر: ذهب الجمهور إلى أنّ (فَعْلَى) يطّرد في كلّ صفةٍ على (فعيلٍ) بمعنى (مفعولٍ)، دالّ على هُلْكٍ، أو توجُّعٍ، أو تشتُّتٍ، نحو: قَتيل، وجريح.

وقد اختلف رأي ابن مالك فيما يُحمل على (فَعْلَى) ممّا أشبهه في المعنى، فذهب في الألفيّة إلى أنّها ثلاثةُ أوزانٍ، وفي شرح العمدة جعلها خمسةَ أوزانٍ، **والرّاجح** هو ماذهب إليه في التسهيل ،وشرح الكافية أنّها ستةُ أوزانٍ، وهو مذهب سيبويه وجمهور النُّحاة.

السادس عشر: اختلفت شروط ابن مالك في جمع (فَعْل، وفَعْلة) على (فِعَالٍ)، نحو: كَعْب، ونَعْجة، **والصحيح** مذهبه في التسهيل، وشرح الكافية؛ لأنّه موافقٌ لقول سيبويه ومن ذهب مذهبه.

-أيضاً- اختلف رأيه في جمع (فَعَل وفَعَلة) على (فِعال) هل يشترط فيهما الاسمية أو الإطلاق؟ **فالراجح** ماذهب إليه في شرح العمدة، وهو أنّهما يُجمعان على (فِعَالٍ) مطلقاً، وهو مذهب سيبويه ومن تبعه من النُّحاة.

واختلف رأيه في الخمسة الأوزان الأخيرة أتُجمع على (فِعَالٍ) باطّرادٍ؟.

فذهب في شرح الكافية إلى أنّه شائعٌ فيها دون اطرادٍ، **والرّاجح** هو ماذهب إليه في التسهيل، وشرح العمدة أنّه يطّرد فيها، وهو مذهب جمهور النُّحاة.

السابع عشر: ذهب ابن مالك في شرح الكافية الشافية إلى أنّ جَمْع (فعَل) نحو: أَسَد، على (فُعُول) قليلٌ ،ويقتصر فيه على السماع، وهو مذهب جماعة من النُّحاة المتأخرين.

والرّاجح وهو مذهب الجمهور، ومذهب ابن مالك في التسهيل، وشرح العمدة، أنّه يطّرد جمعه على (فُعُول)، نحو: أَسَد وأُسُود.

الثامن عشر: ذهب ابن مالك في الألفيّة، وشرح الكافية إلى أنّ (فَعَلا) إذا كان صحيح العين، نحو: خرَب، لايُجمع على (فِعْلان)، أمّا في التسهيل، وشرح العمدة، فقد صرّح باطّراده في صحيح العين، ومعتلها، نحو: خِرْبان وقِيْعان، وهو مذهب سيبويه ومن تبعه من النّحويّين.

-أيضاً- ذهب في التسهيل، والألفيّة إلى أنّ (فِعْلانا) يطّرد في أربعة أوزانٍ، ويُحفظ في الباقي، أمّا في شرح الكافية الشافية فقد ذهب إلى اطراد (فِعْلان) في الجميع، وهو مذهبه في شرح العمدة في (فَعُول، وفَعِيل)، وهو مذهب جمهور النّحويّين سوى (فَعِيلٍ).

التاسع عشر: صرّح ابن مالك في التسهيل – وهو مذهب الجمهور – أنّ (فِعْلا) نحو: ذِئْب يُجمع على (فُعْلانٍ) قياساً، وهو بخلاف مذهبه في شرح الكافية، والعمدة، إذْ حكم عليه بأنّه قليلٌ، أي: شاذٌّ.

وصرّح في التسهيل أنّ (فُعْلانا) يُحفظ في (جَذَع) ولايُقاس عليه، **والصحيح** ماذهب إليه في شرح الكافية، والعمدة، وهو مذهب سيبويه وأصحاب اللُّغة، أنّه يُجمع على (فُعْلان) قياساً، فيقال: جَذَع وجُذْعان.

العشرين: الصحيح أنّه يُحمل على (فَعيل) ليُجمع على (فُعَلاء) مادلّ على سجيّة مدحٍ أو ذمٍّ من (فَاعِلٍ أو فُعَالٍ)، نحو: شَاعِر وشُعَراء، وشُجَاع وشُجَعاء، وهو مذهب الجمهور، وابن مالك في التسهيل؛ وهو مخالفٌ لمذهبه في شرح الكافية، والعمدة، إذْ قيده على (فَاعِلٍ) وعلى معنى المدح فقط.

الحادي والعشرين: جعل ابن مالك في شرح العمدة مايطّرد جمعه على (فَوَاعِل) ستةَ أنواعٍ، وجعلها في التسهيل، والألفيّة سبعةَ أنواعٍ، وهو مذهب جمهور النّحويّين.

أمّا في شرح الكافية فجعلها ثمانيةَ أنواعٍ بزيادة (فَوْعَلة) كصَوْمَعة، وهو قول سيبويه وأصحاب اللُّغة.

الثاني والعشرين: ذهب ابن مالك في التسهيل، وشرح العمدة إلى أنّ (فَعَائِل) يطّرد في خمسة أوزانٍ، بشرط أن تُختم بالتاء، وأن تكون أسماءً، ماعدا (فَعيلة)، فإن تَجردْن من التاء، أو كُنّ صفاتٍ فلا يُجمعن على (فَعائِل).

والرّاجح مذهب سيبويه ومن تبعه، وهو مذهب ابن مالك في شرح الكافية، والألفيّة، أنّه يجوز جمعها أي: الأوزان العشرة على (فَعَائِل) مطلقاً، سواءٌ كُنّ أسماءً أو صفاتٍ، وخُتمن بالتاء أو تَجردْن منها.

الثالث والعشرين: الرّاجح أنّه يطّرد جمع (عَذْرَاء) على (فَعَالَى، وفَعَالِى)، كصَحْراء، وهو قول سيبويه ومن وافقه من جمهور النّحويّين، وهومذهب ابن مالك في شرح الكافية، والألفيّة.

أمّا في التسهيل، وشرح العمدة فذهب إلى أنّها يطّرد جمعها على (فَعَالِى)، ويُحفظ في (فَعَالَى).

الرابع والعشرين: (فَعاليّ) يطّرد جمعه في كلِّ اسمٍ ثلاثيٍ ساكن العين، آخره ياء مشددة زائدة، لغير نسبٍ متجددٍ، نحو: كُرْسيّ وكَراسِيّ.

وزاد في شرح الكافية الياء التي في الأصل للنّسب الحقيقيّ، ثُمّ أُهملت لكثرة الاستعمال، حتى صار النّسب منسيّا أو كالمنسيّ، نحو: مَهْريّ ومَهارِيّ، وهو مذهب جماعةٍ من النّحويّين.

وآخر دعوانا أنِ الحمْدُ لله ربّ العالمين، وصلّى الله على سيدنا محمدٍ وآله وصحبه وسلّم تَسليماً كثيراً.

فهرس المصادر والمراجع

١- أدب الكاتب لابن قتيبة، تحقيق محمد الدالي، ط١، ١٤٠٢هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق ودراسة رجب عثمان محمد، ط١، ١٤١٨هـ، مكُتبة الخانجي، القاهرة.

٣- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، ١٣٧٧هـ، مطبعة الترقى، دمشق.

٤- إشارة التعيين في تراجم النُّحاة واللُّغويّين لعبد الباقي اليماني، تحقيق د. عبدالمجيد دياب، ط١، ١٤٠٦هـ، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض.

٥- الإصباح في شرح الاقتراح، تأليف د. محمود فجال، ط١، ١٤٠٩هـ، دار القلم، دمشق.

٦- الأصول في النّحو لابن السراج، تحقيق عبدالحسين الفتلي، ط١، ١٤٠٥هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٧- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالوية، ١٩٨٥م، دار ومكُتبة الهلال، بيروت.

٨- الاقتراح في علم أصول النّحو للسيوطي، تحقيق وتعليق د.أحمد محمد قاسم، القاهرة.

٩- ألفية ابن مالك في النّحو والصّرف، ١٤١٠هـ، مكُتبة طيبة للنشر والتوزيع، المدينة المنورة.

١٠- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٦، ١٩٦٦م، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١١- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق د. موسى العليلي، مطبعة العاني، بغداد.

١٢- البحر المحيط لأبي حيَّان الأندلسي، ط٢، ١٣٩٨هـ، دار الفكر، بيروت.

١٣- البداية والنهاية لابن كثير، تحقيق يوسف البقاعي، ط٢، ١٤١٨هـ، دار الفكر، بيروت.

١٤- بغية الوعاة في طبقات اللُّغويّين والنُّحاة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكُتبة العصرية، بيروت.

١٥- البلغة في تاريخ أئمة اللُّغة للفيروز آبادي، تحقيق محمد المصري، ١٩٧٢م، دمشق.

١٦- تاريخ الأدب العربي، تأليف د. عمر فروخ، ط١، ١٩٨٣، دار العلم للملايين، بيروت.

١٧- التبصرة والتذكرة لأبي محمد الصيمري، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط١، ١٤٠٢هـ، دار الفكر، دمشق.

١٨- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، حققه محمد كامل بركات، ١٣٨٧هـ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر.

١٩- التصريح على التوضيح لخالد الأزهري، دار الفكر، دمشق.

٢٠- تصريف الأسماء لمحمد الطنطاوي، ط٦، ١٤٠٨هـ، مطابع الجامعة الإسلامية، المدينة.

٢١- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق د. محمد المفدى، ط١، ١٤٠٣هـ، بيروت.

٢٢- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تحقيق د. عوض القوزي، ط١، ١٤١٢هـ، جامعة الملك سعود، الرياض.

٢٣- التكملة لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة د. كاظم بحر المرجان، ١٤٠١هـ، مطابع مديرية دار الكُتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.

٢٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق د. عبدالرحمن علي سليمان، ط١، ١٣٩٦هـ، مكُتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

٢٥- الجُمل في النّحوللزجاجي،تحقيق علي توفيق الحمد،ط٣،١٤٠٧هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٦- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، ١٣٩٨هـ، دار الفكر، بيروت.

٢٧- حاشية الصبان على شرح الأشموني، مطبعة الحلبي، القاهرة.

٢٨- حاشية يس الحمصيّ على التصريح، دار الفكر، دمشق.

٢٩- حجة القراءات لابن زنجلة،تحقيق سعيدالأفغاني،ط٤، ١٤٠٤هـ ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٠- حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة للسيوطي، وضع حواشيه خليل المنصور، ط١، ١٤١٨هـ، دار الكُتب العلمية، بيروت.

٣١- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، ط٣، ١٤٠٣هـ، عالم الكُتب، بيروت.

٣٢- الدراسات اللغوية عند ابن مالك بين الفقه وعلم اللُّغة، تأليف د. غنيم غانم الينبعاوي، ١٤١٨هـ، مطابع جامعة أم القرى، مكة.

٣٣- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، القاهرة.

٣٤- الشافية في علم التّصريف لابن الحاجب، تحقيق حسن أحمد العثمان، ط١، ١٤١٥هـ، المكُتبة المكية، مكة المكرمة.

٣٥- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٦- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٢٠، ١٤٠٠هـ، دار التراث، القاهرة.

٣٧- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مطبعة الحلبي، القاهرة.

٣٨- شرح الألفيّة للمكوديّ، ط٣، ١٣٧٤هـ، مطبعة الحلبي، مصر.

٣٩- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تحقيق د. عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، دار الجيل، بيروت.

٤٠- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبدالرحمن السيد، ط١، مطابع سجل العرب، القاهرة.

٤١- شرح جُمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق صاحب أبو جناح.

٤٢- شرح الشافية للجاربردي، (مجموعة الشافية)، ط٣، ١٤٠٤هـ، عالم الكُتب، بيروت.

٤٣- شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي تحقيق محمد نور الحسن وآخرين،١٤٠٢هـ، دار الكُتب العلمية، بيروت.

٤٤- شرح الشافية لركن الدين الاستراباذي، دراسة وتحقيق د.عبدالله محمد العتيبي، رسالة ماجستير، ١٤١٣هـ ، ١٤١٤هـ، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

٤٥- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، تحقيق د. عبدالمنعم هريدي، ط١، مطبعة الأمانة، القاهرة.

٤٦- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، تحقيق د. عدنان عبدالرحمن الدوري، ١٣٩٧هـ، مطبعة العاني، بغداد.

٤٧- شرح الكافية الشافية لابن مالك الأندلسي، تحقيق د. عبدالمنعم هريدي، دار المأمون للتراث.

٤٨- شرح المفصل لابن يعيش النّحوي، عالم الكُتب، بيروت.

٤٩- شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين، تحقيق د.تركي بن سهو العتيبي، ط١، ١٤١٣هـ، مكُتبة الرشد، الرياض.

٥٠- شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبدالله السلسيلي، تحقيق د.الشريف عبدالله البركاتي، ط١، ١٤٠٦هـ، دار الندوة، بيروت.

٥١- الصحاح للجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار،ط٣، ١٤٠٤هـ، دار العلم للملايين، بيروت.

٥٢- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفيّة للنيلي، تحقيق د.محمد سالم العميري، مطابع جامعة أم القرى، مكة.

٥٣- ضياء السالك إلى أوضح المسالك لابن هشام، تأليف محمد عبدالعزيز النجار، دار الكُتب العلمية، بيروت.

٥٤- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، ١٣٢٤هـ، القاهرة.

٥٥- العبر في خبر من غبر للذهبي، تحقيق صلاح المنجد وآخرين، ١٩٦٦م، الكويت.

٥٦- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، ط٣، ١٤٠٢هـ، دار الكُتب العلمية، بيروت.

٥٧- فهارس كتاب سيبويه، صُنع محمد عبدالخالق عضيمة ط١، ١٣٩٥هـ، دار لحديث، القاهرة.

٥٨- فوات الوفيات لابن شاكر الكُتبي، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ١٩٥١م، القاهرة.

٥٩- القاموس المحيط للفيروز آبادي، ط٢، ١٣٧١هـ، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر.

٦٠- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون، ط٢، ١٤٠٣هـ، مكُتبة الخانجي، القاهرة.

٦١- كشف الظنون لحاجي خليفة، ١٩٤١م، استانبول.

٦٢- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكيّ القيسيّ، تحقيق د. محيي الدين رمضان، ط٢، ١٤٠٤هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٦٣- كشف المشكل في النّحو لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني، تحقيق د. هادي عطية مطر، ط١، ١٤٠٤هـ، مطبعة الإرشاد، بغداد.

٦٤- لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت.

٦٥- المحصول في علم أصول الفقه للرازي، تحقيق د. طه العلواني، ط١، ١٣٩٩هـ، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٦٦- المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء، ١٣٢٥هـ، القاهرة.

٦٧- مرآة الجنان لليافعي، ١٣٣٩هـ، حيدر آباد الدكن.

٦٨- المزهر في علوم اللُّغة وأنواعها للسيوطي، شرح وضبط مجموعة من العلماء، دار إحياء الكُتب العربية، القاهرة.

٦٩- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، ١٤٠٠، دار الفكر، دمشق.

٧٠- مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده، ١٣٢٩هـ، حيدر آباد الدكن.

٧١- المفصل لأبي قاسم الزمخشري، ط٢، دار الجيل، بيروت.

٧٢- المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة،ط٢، ١٣٩٩هـ، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة.

٧٣- المقدمة الجزولية في النّحو لأبي موسى الجزولي، تحقيق د. شعبان عبدالوهاب، مطبعة أم القرى، القاهرة.

٧٤- المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري، وعبدالله الجبوري، ط١، ١٣٩١هـ، مطبعة العاني، بغداد.

٧٥- الموجز لابن السراج، تحقيق د. محمد محمد سعيد، ١٤٠٠هـ، مطبعة الأمانة، مصر.

٧٦- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي، ١٩٣٠م، مطبعة دار الكُتب المصرية.

٧٧- النحو الوافي تأليف عباس حسن، ط٨، دار المعارف، القاهرة.

٧٨- نفح الطيب للمقري، ١٣٠٢هـ، القاهرة.

٧٩- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمريّ، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان، ط١، ١٤٠٧هـ، الكويت.

٨٠- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي عني بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني، ط١، ١٣٢٧، مكُتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

٨١- الوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي، ١٩٣١هـ، طبع اسطانبول.

فهرس الموضوعات

مقدمة	٢
الفصل الأول: التعريف بابن مالك ومصنّفاته النّحويّة، وفيه ثلاثة مباحث:	٤
المبحث الأول: التعريف بابن مالك.	٤
المبحث الثاني: الترتيب الزّمنيّ التقريبي لمصنّفاته النّحويّة والصّرفيّة.	١٢
المبحث الثالث: أحكام ابن مالك النّحويّة والصّرفيّة.	١٩
الفصل الثاني: تعدد آراء ابن مالك في جموع التكسير، وفيه ١٩ مسألة.	٢٢
المسألة الأولى: صيغة فُلْك ودلاصٍ، ونحوهما.	٢٢
التعريف بجمع التكسير.	٢٢
أنواع التغيير الظاهر والمقدر.	٢٢
الخلاف في فلك وأخواهما هل هي جمع أم اسم جمع؟.	٢٣
الجمهور أنّها جموع تكسير، وهو مذهب ابن مالك في شرح الكافية.	٢٤
الجرميّ أسماء جمع، وهومذهبه في التسهيل.	٢٤
انتصار ابن عقيل والسيوطي لرأي ابن مالك في التسهيل.	٢٥
المسألة الثانية: القياس فيما يجمع على (أفعال)، وفيه ثلاث وقفات.	٢٦
الأولى: الخلاف في الأوزان التي تجمع على (أفعال).	٢٦
الثانية: الخلاف في جمع (فَعَل)على (أفعال) إذا كان أجوفاً، والراجح في ذلك.	٢٧
الثالثة: الخلاف في جمع (فَعول) واوي اللام على أفعال والراجح في ذلك.	٢٩
المسألة الثالثة: هل يجمع فَعْل كفَرْخ على أفعال؟.	٣٠
اختلف رأي ابن مالك في المسألة.	٣٠
الراجح خلاف مذهب سيبويه، وهو مذهبه في شرح الكافية.	٣٠
قرار المجمع اللغويّ القاهريّ.	٣١
المسألة الرابعة: حكم جمع فَعْل فيما فاؤه واوٌ أو همزة على أفعال.	٣٢
الخلاف بين النُّحاة في المسألة.	٣٢
موافقة ابن مالك لمذهب الفراء في شرح الكافية.	٣٢

رأي المجمع اللغويّ القاهري.	٣٣
وقفة: حكم جمع (جدّ، وعمّ) على أفعال.	٣٣
المسألة الخامسة: فُعَل هل تجمع على أفعال أو فِعْلان؟.	٣٤
رأي ابن مالك في المسألة.	٣٤
بعض النّحويّين يرى أنّ جمعه على أفعال شاذ.	٣٤
الراجح جواز الوجهين وهو مذهب سيبويه وابن مالك في شرح الكافية.	٣٥
المسألة السادسة: حكم جمع (أَفْعَل وفَعْلاء) على (فُعْل)	٣٧
أفعل وفعلاء ينقاس في ثلاثة أنواع.	٣٧
اختلاف رأي بن مالك في جمعهما على(فُعْل)وصفين منفردين لمانع في الاستعمال	٣٧
رأي المراديّ.	٣٨
رأي سيبويه ومن ذهب مذهبه.	٣٨
الصحيح ماذهب إليه ابن مالك في شرح الكافية الشافية.	٣٩
تنبيهان: أولهما: يجب كسر فاء ما عينه ياء كبِيض.	٣٩
ثانيهما: يجوز في الضرورة ضم عين (فُعْل).	٣٩
المسألة السابعة: فُعَال هل يجمع على فُعُل.	٤٠
فُعُل ينقاس في موضعين.	٤٠
اختلاف رأي ابن مالك في جمع (فُعَال) على فُعُل.	٤٠
بعض النُّحاة تابع ابن مالك في التسهيل.	٤١
الراجح مذهب ابن مالك في شرح الكافية الشافية.	٤١
المسألة الثامنة: فُعَل هل ينقاس في فُعْلة اسماً؟.	٤٣
فُعَل يطّرد في ثلاثة أنواع.	٤٣
زاد ابن مالك في التسهيل فُعُلة والخلاف في ذلك.	٤٣
الراجح جواز جمع فُعُلة على فُعَل.	٤٣
المسألة التاسعة: فِعْلى هل تجمع على فِعَل.	٤٥
فِعَل مقيس في كلّ اسم على فِعْلَة.	٤٥
الفراء يجيز إجراء فِعْلى مجرى فِعْلَة.	٤٥

الجمهور وابن مالك في التسهيل يخالفون الفراء.	٤٥
ابن مالك يوافق الفراء في شرح الكافية وهو الراجح.	٤٦
المسألة العاشرة: مايحمل على فَعْلَى مما أشبهه في المعنى.	٤٧
فَعْلَى مقيس في كلّ صفة على (فَعيل) بمعنى :مفعول.	٤٧
الوقفة الأولى: اشتراط الصفة فيما يجمع على فَعْلَى.	٤٧
الوقفة الثانية: اختلاف رأي ابن مالك فيما يحمل على فَعْلَى.	٤٨
الراجح ماذهب إليه في التسهيل وشرح الكافية.	٤٨
المسألة الحادية عشرة: (فِعال) يكون في ١٣ وزناً.	٥٠
في المسألة أربع وقفات:	٥١
الأولى: الخلاف في شروط جمع (فَعْل وفَعْلة) على فِعال.	٥١
الصحيح ماذهب إليه في التسهيل وشرح الكافية.	٥١
الثانية: الخلاف في اشتراط الاسمية في جمع (فَعَل وفَعَلة) على فِعال.	٥١
الصحيح ماذهب إليه في شرح العمدة.	٥٣
الثالثة: يشترط في جمع فَعيل وفَعيلة على فِعال صحة اللام.	٥٣
الرابعة: فِعال يطّرد في ثمانية أوزان، وشائع في خمسة.	٥٤
ذهب ابن مالك في شرح الكافية إلى أنّه لايطّرد في الأوزان الخمسة.	٥٤
ذهب في التسهيل وشرح العمدة إلى أنّه يطّرد فيها، وهو الراجح.	٥٥
المسألة الثانية عشرة: فَعَل هل يجمع على فُعُول؟.	٥٦
فُعُول يطّرد في خمسة أوزان.	٥٦
ذهب ابن مالك في التسهيل وغيره إلى أنّه يجمع فَعَل على فُعُول.	٥٦
ذهب ابن مالك في شرح الكافية إلى أنّه قليلٌ.	٥٦
الراجح ماذهب إليه ابن مالك في التسهيل وشرح العمدة من القياس.	٥٧
المسألة الثالثة عشرة: الخلاف فيما يجمع على فِعْلان، وفيها مواقف.	٥٨
الأول: مايطّرد جمعه على فِعْلان.	٥٨
الثاني: الخلاف في جمع فَعَل على فِعْلان مطلقاً.	٥٨
ذهب في شرح الكافية إلى عدم اطراده في صحيح العين.	٥٨

ذهب في التسهيل والعمدة إلى اطراده.	٥٩
بعض النُّحاة وافق ابن مالك في شرح الكافية.	٥٩
الصحيح مذهبه في التسهيل وهو مذهب الجمهور.	٥٩
الموقف الثالث: فِعْلان يطّرد في أربعة أوزان ويُحفظ في الباقي.	٦٠
ذهب في شرح الكافية إلى أنه يطّرد فيها جميعاً.	٦٠
الخلاف في اطراد فعيل وفَعول بين ابن مالك والجمهور.	٦١
المسألة الرابعة عشرة: الخلاف في جمع (فِعْل) على فُعْلان.	٦٢
الأوزان التي تجمع على فُعْلان قياسيّاً.	٦٢
في المسألة وقفتان:	٦٢
أولاهما: الخلاف في جمع فِعْل على فُعْلان.	٦٢
الراجح أنه يجمع وهو مذهب الجمهور، ومذهب ابن مالك في التسهيل.	٦٢
الوقفة الثانية: الخلاف في جمع (جَذَع) على فُعْلان.	٦٣
رأيه في التسهيل يُحفظ، وفي شرح الكافية يطّرد.	٦٣
الراجح مذهبه في شرح الكافية والعمدة.	٦٣
المسألة الخامسة عشرة: مايجمع على فُعَلاء حملاً على فعيل.	٦٤
مايجمع على فُعَلاء قياساً.	٦٤
الخلاف فيما يحمل على (فعيل) ليجمع على فُعَلاء.	٦٤
ذهب في شرح الكافية والعمدة إلى أنه يحمل عليه (فاعل) دالاً على المدح.	٦٤
في التسهيل يحمل عليه (فاعل، وفُعال) دلّاً على مدح أو ذمٍ، وهوالرّاجح	٦٤
المسألة السادسة عشرة: مايطّرد جمعه على فَواعل.	٦٦
اختلاف رأي ابن مالك في الأنواع.	٦٦
خلاصة المسألة فيما يطّرد جمعه على فواعل.	٦٦
ماذهب إليه في التسهيل والألفيّة هو مذهب الجمهور.	٦٦
زاد في شرح الكافية نوعاً ثامناً وبه قال سيبويه.	٦٦
المسألة السابعة عشرة: الأوزان التي يطّرد جمعها على فَعَائِل.	٦٨
ذهب ابن مالك في شرح الكافية إلى اطرادها في عشرة أوزان.	٦٨

ذهب في التسهيل وشرح العمدة إلى اطرادها في خمسة أوزانٍ.	٦٨
الراجح جواز جمع الأوزان العشرة على فَعَائِل.	٦٩
تنبيه: زاد في التسهيل بعض الأسماء التي تجمع على فَعَائِل.	٧٠
المسألة الثامنة عشرة: الخلاف في اشتراك فَعَالَى وفَعالِى في عذراء.	٧١
الأوزان التي يشتركان فيها.	٧١
اختلاف رأي ابن مالك في جمع عذراء على فَعالَى أو فَعالِى.	٧١
الراجح ماذهب إليه في شرح الكافية من جواز جمعها.	٧٢
المسألة التاسعة عشرة: مايطّرد جمعه على فَعالِيّ.	٧٣
مايجمع على فَعاليّ قياساً.	٧٣
في المسألة وقفتان.	٧٣
الأولى: زاد في شرح الكافية الياء التي للنسب الحقيقي ثم أهملت.	٧٣
الثانية: زاد في التسهيل أسماء يجوز جمعها على فَعالِيّ.	٧٤
الخاتمة.	٧٥
فهرس المصادر والمراجع.	٨١
فهرس الموضوعات.	٨٧